الأربعاء 20 نيسان 2022
العدد 4613 السنة السادسة عشرة
Mercredi 20 avril 2022 nº 4613 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

انتخابات 2022

«بلوك» جبل الريحان
«شيعة جزين» ينتخبون بالوكالة

4

الـ«كابيتال كونترول» لإبراء ذمّة المصارف

اللجان النيابية حزب المصرف الأكبر [2]

(أ ف ب)

فلسطين
المقاومة تصون قواعد الاشتباك

[10 ـ 11]

تقرير

...وأصبح لليهود حيّ
الإمارات: إسرائيل «خيمتنا الأخيرة»!

12

روسيا

معركة الدونباس تنطلق
الديبلوماسية لا تزال خياراً

12

السودان

عودة الإسلاميين تحت جُنح البرهان
العسكر يتنازل... ولا ينسحب

14

قضية اليوم

انقسام نيابي حول الـ«كابيتال كونترول»

مشروع لإبراء ذمّة المصارف

حتى الآن، لا يزال مشروع قانون تقييد السحوبات والتحويل المقدّم من الحكومة يتضمن صراحة براءة ذمّة للمصارف ولمصرف لبنان على كل الجرائم المالية المرتكبة في المرحلة السابقة والتي أدّت إلى الانهيار. ولا يزال يطغى على النقاش في اللجان المشتركة إقرار المشروع من دون إقرار خطّة التعافي التي تُدرس مسوّدتها في الحكومة ولم يبدِ أي طرف رأياً واضحاً فيها بعد

رلى إبراهيم

بدا المشهد سوريالياً، أمس، خلال مناقشة اللجان النيابية المشتركة مواد قانون الـ«كابيتال كونترول» المرسل من الحكومة. فمن فرْقتهم السياسة، جمعهم التوافق على الإسراع في إقرار القانون مع تعديل مواده. حزب الله كان إلى جانب تيار المستقبل والحزب الاشتراكي وحركة أمل، فيما أصرّ كل من التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية على تفنيد المواد تفصيلياً، مع الإشارة الى أنهما يقومان بالخطوة مكرهين بسبب إصرار الكتل الأخرى. في الخلاصة، أقرّت المادة الثالثة من القانون بعد تعديلها والموافقة

اللجان المشتركة تناقش مشروع القانون مادة مادة

عليها من قبل كل الأطراف. وبعدما كانت الصيغة القديمة تمنح صلاحيات استثنائية للجنة التي يترأسها وزير المال، جرى تعديلها لتصبح برئاسة رئيس مجلس الوزراء، على أن تصدر الحكومة المراسيم التطبيقية وتتولى اللجنة تنفيذها. وأصبحت الصيغة المعدلة كالآتي:

1ـ تُنشأ لجنة خاصة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزيرَي الاقتصاد والتجارة والعدل وحاكم مصرف لبنان.

2ـ في حال الحاجة إلى الاستعانة بقضاة أو بخبراء ماليين واقتصاديين يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من رئيس مجلس الوزراء.

(علي فواز)

3ـ تقوم اللجنة بإعداد النصوص التطبيقية التي تصدر بمرسوم بناءً على اقتراح من رئيس مجلس الوزراء، وتتولى اللجنة الإجراءات التنفيذية.

الى جانب المادة الثالثة، رُحّل خلاف المادة الثانية المتعلقة بالتعريفات. فلما وصل الدور إلى تعريف «الأموال الجديدة»، جرى الاعتراض على ذكر «تعاميم مصرف لبنان» ضمن التعريف وطُلب الى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إرسال «اجتهاد قانوني» من دون ذكر التعاميم.

وبالفعل، وصل اقتراح سلامة الذي يعتبر الأموال الجديدة: «تدفقات العملات الأجنبية كافة المحوّلة الى حسابات مصرفية في لبنان التي تمّت بعد 17 تشرين 2019 عن طريق تحاويل من الخارج و/ أو إيداعات نقدية. ويستثنى منها الأموال المحوّلة من الخارج وذلك:

ـ بنسبة 15% من قيمة الأموال المحوّلة إلى الخارج خلال الفترة المبتدئة من 2017/7/1 حتى تاريخ 2020/8/27، من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات وكبار مساهمي المصارف ومن الإدارات العليا التنفيذية للمصارف وعملاء المصارف من الأشخاص المعرضين سياسياً peps وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بواسطة شركات يمتلكها أيّ منهم، والذين قام أيّ منهم بتحويل ما يفوق مجموعه 500 ألف دولار أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية».

ـ بنسبة 15% من قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة في أي واحدة من السنوات الثلاث التالية: 2017 أو 2018 أو 2019.

ـ بنسبة 30% من قيمة الأموال المحوّلة الى الخارج خلال الفترة المبتدئة من 2017/7/1 حتى تاريخ 2020/8/27، إلى الخارج خلال الفترة المبتدئة من 2017/7/1 حتى تاريخ 2020/8/27، من العملاء الذين قام أيّ منهم بتحويل ما يفوق مجموعه 500 ألف دولار أميركي أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية الأخرى.

وبموازاة ذلك، لم تكن الجلسة هادئة، وخصوصاً أن البعض في تيار المستقبل والحزب الاشتراكي يوجّه اتهامات للآخرين بـ«الشعبوية»، ويتقصدون المماطلة لمنع إقرار القانون قبيل الانتخابات النيابية. وقال النائب الاشتراكي بلال عبد الله لـ«الأخبار» إن «هذا القانون لا يحتمل هذا الكمّ من الإنزالات السياسية عليه. فمن لديه ثأر مع سلامة ومصرف لبنان يرميه في الجلسة، ومن لديه مشكلة مع المصارف أيضاً. وثمة مشكلة أخرى تتعلق بالسرية المصرفية وبرغبة البعض في رفعها كلياً، رغم أن هذه الميزة هي التي تسهم في اجتذاب الإيداعات والاستثمارات، لذلك من الأفضل أن يكون رفع السرية جزئياً». وأكد عبد الله ضرورة مقاربة القانون «بعيداً عن الحسابات الانتخابية والكيدية ومع احترام ثوابت ثلاث: تأمين انطلاقة لخطة التعافي، حماية أموال المودعين، أرضية ثابتة لنستمر». وأشار إلى مسعى لإقرار الكابيتال كونترول قبل الانتخابات رغم تفضيل كتلته أن يكون ضمن خطة كاملة. ولكن لأنه «جزء من القوانين الإصلاحية المطلوبة للحفاظ على الكتلة النقدية المتبقية، لا ضير بإقراره وحيداً».

كلام عبد الله يتعارض مع موقف النائب القواتي جورج عدوان، إذ وصف الأخير القانون من دون خطة شاملة بـ«حفلة ضحك عالدقون». وقال في معرض إجابته على اتهام بعض النواب له بالشعبوية والرغبة في تطيير القانون إن «المشروع بصيغته المرسلة من الحكومة يغطي كل الموبقات التي قام بها حاكم مصرف لبنان والمصارف والسلطات السياسية ويفتح المجال لاستمرارهم في النهج نفسه». وأوضح عدوان لـ«الأخبار» أن حزب الله وحركة أمل وتيار المستقبل «أمرّوا على عدم ربط القانون بخطّة التعافي، رغم اقتراحنا الضغط على الحكومة لإقرارهما بالتوازي. لذلك أبلغناهم أننا نقبل النقاش ولكن سنفنّد القانون على الحرف لأنه يمنح براءة ذمة للمصارف ومصرف لبنان وللحكومات المتعاقبة على حدّ سواء. وهو ما حصل، فبدأنا النقاش كل مادة بمادتها وستكون هناك جلسة كل يوم». ووصف عدوان المشروع بأنه «ملغوم ويفترض التدقيق به. فعلى سبيل المثال، وخلال النقاش بالمادة الثانية أي التعاريف، كان مقترحاً تمرير منصّة صيرفة في مصرف لبنان بصيغتها الحالية لمنحها شرعية لكل ما نفذه سلامة بواسطتها سابقاً. لكن أصررنا على تعديل تعريفها لتصبح منصة الصيرفة (مع أل التعريف) وهي منصة ستنشأ إنفاذاً لهذا القانون، بمعنى أننا رفعنا الغطاء والشعبية عن المنصّة القديمة». كذلك الأمر بالنسبة إلى تشكيل اللجنة «التي كانت مفوّضة بالتحكم في رقاب الناس ويمكنها اتخاذ قرارات وتنفيذها من دون رقيب».

من جهته، أكد النائب حسن فضل الله أن «مشروع الحكومة غير مقبول من قبل الكتلة وهو بحاجة إلى تعديلات جوهرية وبنيوية وهو ما يحصل في اللجان اليوم». وأشار إلى أن المواد تقرّ بالتوافق، نافياً أن تكون أي كتلة معترضة على مبدأ الـ«كابيتال كونترول».

موقف بري لافت

كان لافتاً تغيّر موقف حركة أمل من مشروع قانون الـ«كابيتال كونترول» بهذه السرعة. ففي الفترة الأولى التي تلت توقف المصارف عن الدفع، وبدء النقاش في خطّة التعافي، كان رئيس مجلس النواب نبيه بري من أبرز المعارضين لإقرار قانون تقييد السحوبات والتحويل بذريعة الحفاظ على أموال المودعين. وقد شكا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من هذا الموقف مراراً وطلب من الرئيس بري في أكثر من مناسبة تعديل موقفه، إلا أن بري استمرّ على موقفه حتى الأيام القليلة الماضية التي سبقت الاتفاق على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي. وقد فوجئ عدد من النواب أثناء النقاشات في اللجان المشتركة أمس، بأن نواب حركة أمل بدوا متحمّسين لإقرار القانون على عكس ما أظهروه سابقاً.

في موازاة الاستعداد للانتخابات النيابية، بدا الكلام عن رئاسة المجلس النيابي وتشكيل الحكومة، في الأولى معركة أوراق بيض، وفي الثانية مفاضلة بين حكومة الأكثرية والاختصاصيين

هيام القصيفي

تختلف مقاربة الانتخابات المقبلة عما عاشه لبنان قبل أربع سنوات. حينها، أُجريت الانتخابات على وقع تسوية رئاسية وتفاهمات محلية، وكانت معالم المرحلة التالية محسومة، لذا انصبّ الاهتمام على الانتخابات بقانونها الجديد وتحصيل المقاعد. مع الاستحقاق المقبل، الأمر مختلف تماماً. فالخلفية الأساسية لكل المشاركين في الانتخابات هي رئاسة الجمهورية، ليس بمعنى المعركة الحتمية، وإنما بمعنى الفراغ الرئاسي الحتمي. من هنا، بدأ الكلام مبكراً عن الحكومة المقبلة، مترافقاً مع مفاوضات صندوق النقد وكل ما يدور حولها ويتعلق بالملفات الاقتصادية والمالية والكهربائية التي يفترض أن تواكبها الحكومة المقبلة، إضافة الى محاولات استشراف الدور السعودي قبل الانتخابات وإمكان تصاعده تدريجاً ليصل الى مرحلة تشكيل الحكومة وهوية رئيسها.

وبعدما طرحت مرحلة ما بعد الانتخابات على الطاولة، وكلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله عن تأييد الحزب لحكومة وحدة وطنية، وكلام رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل في شأن الحكومة المرتقبة، توسع النقاش حول الغاية من الطرح المبكر، رغم أن قوى سياسية فاعلة لا تزال تقارب الموضوع الانتخابات فحسب ليُبنى على الشيء مقتضاه. إذ يتحدث معارضون عن أن رغبة الحزب في الكلام المبكر عن حكومة وحدة وطنية هي لقطع الطريق أمام احتمال فوز المعارضة بالأكثرية، وتالياً تكرار سيناريو عامَي 2005 و2009، في الإصرار على حكومة وحدة وطنية. وهناك كلام عن أن الضغط الذي يمارسه حزب الله على الحزب التقدمي الاشتراكي في الانتخابات النيابية هو لضمان مشاركته في الحكومة المقبلة كما جرى في المرحلة التي تلت خروج الرئيس سعد الحريري بعد 17 تشرين. في حين أن هوية الحكومة الجديدة لا تلغي المعارك المتوقعة حكماً بين تيار المردة والتيار الوطني الحر ـ حتى لو اجتمعا على مائدة نصر الله ـ على تقاسم الحصص المسيحية. وتجربة التنافس الوزاري الحاد في الحكومة الحالية لا تزال حيّة. أما القوى السنية فتنتظر نتائج الانتخابات. إلا أن واقع غياب الزعامة المركزية، قد يؤدي برئيس الحكومة العتيد الى امتلاك مفتاح تمثيل التكتل السني فيها، ولو حقق معارضو حزب الله السنّة فوزاً في الانتخابات. في المقابل، بدأت القوات اللبنانية مبكراً حسم موقفها الرافض للمشاركة في حكومة وحدة وطنية، بعدما أثبت «هذا النوع من الحكومات فشله. وطموحنا أولاً تحقيق أكثرية نيابية تشكل الحكومة الجديدة. ما عدا ذلك، لا يمكن المشاركة في حكومة كالتي شكلت سابقاً وانعكس أداؤها سلباً على الوضع العام». من هنا، فإن «حكومة اللون الواحد هي التي يجب أن تتحمل مسؤولية ما تقوم به، كما كانت الحال مع حكومة الرئيس حسان دياب. أما المطروح الذي يمكن القبول به فهو حكومة اختصاصيين، شرط أن تكون حكومة اختصاصيين فعلاً ومستقلة من أجل مواكبة المرحلة المقبلة، ولديها برنامج واضح».

في موازاة الكلام عن الحكومة، يستعد الجميع لاستحقاق مفروغ منه هو رئاسة مجلس النواب، الذي سيكون المرحلة الفاصلة عن مفاوضات تسمية رئيس الحكومة وتشكيلها. ورغم أن بري عائد الى رئاسة المجلس، إلا أن

> القوات لن تشارك في حكومة وحدة وطنية ولن تنتخب بري لرئاسة المجلس

معركة معارضة وصوله لن تكون فقط بالأوراق البيض. والتعويل ليس على أصوات المعارضين الذين سيقفون ضده إذا وصلوا الى المجلس، بل على أركان الحلف الواحد الذي باركه حزب الله.

لن تسمي القوات اللبنانية بري لرئاسة المجلس مهما كانت نتيجة

انتخابات 2022

نقاش مبكر عن الحكومة ورئاسة المجلس

الانتخابات. وهي لم تسمّه سابقاً، وسبق لرئيس حزب القوات الدكتور سمير جعجع أن قال عام 2018 «إن الجميع يعلم مدى احترامنا للرئيس بري وتناغمنا معه في العديد من المواقف، والورقة البيضاء ليست في وجهه بقدر ما تعبر عن موقفنا الاستراتيجي»، والأمر نفسه سيتكرر حالياً. فالقوات لن تنتخب بري لأنها لا تزال تعتبر «أن الخلاف الاستراتيجي حول سلاح حزب الله هو الفاصل بينهما»، رغم أنها تعاملت وستتعامل معه برلمانياً كما في السنوات الماضية.

إلا أن موقف التيار الوطني من بري هو الذي يفترض الإضاءة عليه. فحزب الله جمع الخصمين اللدودين معاً في تحالفات انتخابية، يتعامل معها التيار علناً على أنه مضطرّ إليها تحت ضغط رفع عدد مقاعده النيابية. وإذا كان إعطاء التيار لنواب كتلته حرية التصويت لبري من عدمه في الدورة الماضية مبرراً بسبب عدم التحالف بينهما، فكيف يمكن التبرير اليوم عدم انتخاب بري رئيساً للمجلس النيابي الذي سيشكل للتيار رافعة انتخابية في بعض الدوائر بناءً على تنسيق مشترك مع حزب الله، أم أن التيار سيتعامل مع بري والتحالف الانتخابي «على القطعة»، أي خلاف سياسي حاد فتحالف ثم معارضة لانتخابه. والأمر نفسه سيطرح على القوى السنية المعارضة وكيفية تعاملها مع الرئيس نبيه بري في المجلس المقبل، علماً بأن موقف الأشتراكي معروف من الآن. والموقف السني بعد الانتخابات سيبنى عليه الكثير لأنه سيكون مؤشراً على الاستعداد السني لانتخابات رئاسة الجمهورية.

«كهرباء الانتخابات»: الداخلية «ستوّلد» الطاقة!

أهالك خليك

حسم وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي الجدل حول مناقصة تلزيم «إضاءة مراكز الاقتراع ولجان القيد وغرف العمليات»... بإلغائها من أساسها. واستعاض عن تكليف شركة خاصة لتوفير الطاقة خلال الانتخابات، بالبلديات ومؤسسة كهرباء لبنان. مصادر «الداخلية» أكدت لـ«الأخبار» أن أزمة الكهرباء «تقتصر على مراكز الاقتراع، فيما ستجرى عمليات الفرز في السراي الخاص بكل محافظة والتي يمكن للمؤسسة تزويدها بالطاقة حصراً». الخطة البديلة التي اعتمدها مولوي تقوم على «منح المحافظين سلفاً مالية وصلاحيات التواصل مع البلديات لتزويد كل مراكز الاقتراع بالطاقة بين السادسة عصراً والسادسة صباحاً. وعليه، تتصرف البلديات بحسب إمكاناتها؛ بين التي تملك مولّدات أو استئجار مولدات خاصة أم توفير مادة المازوت لمولد يملكها أفراد أو شركات خاصة». وللإشراف على تنفيذ الخطة، سيقوم مولوي والمحافظون بجولات لتفقد مراكز الاقتراع كافة.

وكانت المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين في الوزارة أعلنت، في 12 الجاري، عن استدراج عروض للشركات الراغبة بتزويد مراكز الاقتراع ولجان القيد وغرف العمليات في مراكز الأقضية والمحافظات بالطاقة (للجان القيد بين 5 آيار و20 آيار، ولمراكز الاقتراع من صباح 15 آيار إلى ما بعد منتصف ليل يوم الاقتراع نفسه، وتغذية غرف العمليات بالطاقة من دون انقطاع حتى إنهاء الفرز). وحصرت مهلة تقديم العروض بـ 12 ساعة فقط. وقد تقدّمت أربع شركات للمناقصة. وبعد فضّ العروض في 13 نيسان فازت شركة «ماستر مايندز برودكشن». ولكن، بعد نحو ساعتين، أعلنت الوزارة عن استدراج عروض جديد بمهلة يوم واحد فقط لتوفير الطاقة لمراكز الاقتراع فقط. وبخلاف الاستدراج الأول واستقصاء الأسعار الذي احتاج لساعات، لم تفضّ العروض في الاستدراج الثاني الذي انتهت مهلة التقديم إليه ظهر 14 نيسان الماضي، قبل أن يتقرر أمس إلغاء المناقصة بجولتيها.

لكن ما هو مصير الشركة التي رست عليها مناقصة الاستدراج الأول؟ رئيسة «ماستر مايندز» ميراي شوفاني أكدت لـ«الأخبار» أنها ليست على علم بإلغاء المناقصة، و«كنت لا تزال حتى مساء أمس في انتظار فضّ عروض الاستدراج الثاني. وقد تبلغت من الوزارة بأن سبب التأخير «يتعلق بمعاملات إدارية تنجزها الإدارات المعنية بعد استقصاء العروض والأسعار التي قدمتها الشركات». وأشارت إلى أن فوز شركتها بالمناقصة مرده أن «استطاعت في غضون 12 ساعة تقديم عرض يشمل كل المراكز والأقلام وغرف العمليات في المناطق كافة، فضلاً عن تقديمنا السعر الأفضل». وكان فض العروض

> الداخلية الغت استدراجي عروض لتكليف شركات خاصة تغذية الاقلام بالتيار

إلى جولة العروض الثانية، وسرت إشاعات حول «اتفاق لتمديد المهلة بين أصحاب الشركة ومسؤولين لإرساء المناقصة عليها». لكن مصادر الشركة أكدت لـ«الأخبار» «أننا دعينا للمشاركة في المناقصة كسائر الشركات المتخصصة»، مؤكدة أن «المناقصة لم ترس على أي شركة حتى الآن».

ودفع إلى مشروع تلزيم «كهرباء الانتخابات» إلى شركة خاصة، إعلان «كهرباء لبنان» أنها تحتاج لـ 16 مليون دولار لتوفير الطاقة يوم الانتخابات، فيما الموازنة التي رصدتها الوزارة للعملية الانتخابية برمتها لا تتجاوز 12 مليوناً. وأرسلت الوزارة تعميماً نهاية الشهر الماضي إلى كافة المحافظين والقائمقامين ورؤساء البلديات يطلب منهم عرض إمكانياتهم لتوفير الطاقة في مراكز الاقتراع والفرز خلال الانتخابات المقبلة. واكتفت الوزارة بما أرسلته البلديات من دون إجراء كشف ميداني «لأن الوقت داهم» بحسب مصادر معنية. معظم البلديات أكدت عدم قدرتها اللوجيستية والمادية لذلك. وأظهر الكشف الأولي أن عدد مراكز الاقتراع يبلغ 1907، وعدد الغرف يبلغ 6825. أما مراكز لجان القيد في السرايات ومراكز المحافظات وقصور العدل، فيبلغ عددها 26 مركزاً فيما يبلغ عدد اللجان الانتخابية 159 وعدد اللجان العليا 30. وتباينت إمكانات البلديات الكهربائية، بحسب المسح. على سبيل المثال، يتوافر في بيروت عدد من المولدات مودعة في المعلب البلدي تحتاج للتزود بالوقود. فيما مدارس طرابلس من دون مولدات. ولا طاقة في بلدات جرد كسروان و جبيل ولا بطاريات للمولد في حجولا البقاعية. وبحسب الكشف، فإن أغلب المراكز بحاجة لصيانة وتركيب إنارة وتصليح إمدادات الكهرباء الداخلية. أما توفير الطاقة، فيحتاج إلى مولدات خاصة ومولدات الاشتراك المتوافرة في نطاق كل منطقة ومولدات احتياط للطوارئ.

قيود وتعريفات غير مشروعة

حضر جلسة اللجان النيابية المشتركة ممثلون عن اتحاد نقابات المهن الحرة التي قدمت ملاحظاتها على القانون. لكنها أشارت إلى أنه يأتي متأخراً، وقد يحقّق عكس ما يُرسم له من أهداف إذا جرى بمعزل عن رزمة من القوانين والتدابير الأخرى ولا سيما خطّة التعافي، وتوحيد سعر الصرف، وإعادة هيكلة المصارف، ورفع السرية المصرفية، وضرورة تحديد مسؤولية توزيع الخسائر. واعترض الاتحاد على المواد الواردة ضمن القانون، ومنها عبارة «الأموال الجديدة» باعتبارها عبارة «غير مشروعة». كذلك رفض الاتحاد وضع قيود على عمليات بيع العملة الوطنية لشراء الدولار، لأنه سيفاقم ظاهرة السوق السوداء، واعترض على وضع قيود على السحوبات الخاصة والتحويلات بما سماه القانون «الأموال القديمة». فتدبير مماثل يعني «حرمان المودعين من ودائعهم نهائياً وتحميلهم منفردين وزر المسؤوليات وعبء الخسائر». كذلك استغرب الاتحاد نصّ المادة التاسعة الذي يقيّد فتح حسابات مصرفية جديدة، «وكأن المقصود شلّ الحركة الاقتصادية بينما المطلوب إلزام المصارف بإعادة فتح الحسابات المغلقة من دون وجه حق»، معتبراً أن أمراً مماثلاً يشجّع على الاقتصاد النقدي والتهريب وتبييض الأموال.

أما المادة العاشرة المتعلقة بمراقبة حسن تطبيق القانون والعقوبات، فمرفوضة كونها تضع هذه الصلاحيات «بيد لجنة الرقابة على المصارف التي أثبتت عدم استقلاليتها وحيادها إضافة إلى إخلالها بممارسة عملها الرقابي» فضلاً عن أن مادة العقوبات «تضرب السلطة القضائية وهيبة القضاء وتضع مسألة فرض الغرامات وفق تقدير اللجنة رغم وضع آلية لإدخال النائب العام التمييزي». المادة الأهم هي المادة 12 التي تتمحور حول الأحكام العامة. فهذه المادة وفق الاتحاد تمنع من دون خجل إبراء ذمة للمصارف والمؤسسات المالية والمصرف المركزي وحتى الدولة من أي مسؤولية سابقة وحاضرة أو لاحقة بالنسبة إلى كل المراجعات المقامة ضدّها في الداخل أو الخارج والإجراءات القضائية والأحكام الصادرة باستثناء المبرمة». كذلك تمنع هذه المادة «المساءلة والملاحقة القانونية وهي بمثابة شبه عفو عام مالي سيتصدى الرأي العام لها». لكل هذه الأسباب، يرفض اتحاد نقابات المهن الحرة مشروع قانون الـ«كابيتال كونترول» بصيغته الحاضرة المقدمة من الحكومة.

انتخابات 2022

«بلوك» جبل الريحان
«شيعة جزين» ينتخبون بالوكالة

قبل 4 سنوات، شكّل شيعة جزين القوة الناخبة الأولى في القضاء. إذ صوّت حوالي 6 آلاف ناخب منهم من أصل حوالي 10 آلاف. من بين هؤلاء «بلوك» من خمسة آلاف و 510 ناخبين صبّوا الصوت التفضيلي للنائب ابراهيم عازار من أصل حوالي 11 ألف صوت أوصلته إلى ساحة النجمة. في 2022، طمحت أطراف عدة للظفر بأصوات البلدات الشيعية السبع في جبل الريحان التي من شأنها أن توّمن فوزاً سهلاً لمن تناصره. فمنذ انتخابات 2009، تشكّل أصوات هذه القرى كتلة متحدة يتم تجييرها التزاماً بتحالفات ثنائي حركة أمل وحزب الله بشكل شبه كلي ومضمون. لكن بعض الاعتراضات بدأت تخرج من الريحانيين، احتجاجاً على «انتخابات بالوكالة»، يمنحون فيها أصواتهم لنواب لا يجدون داعياً لاسترضاء ناخبيهم بخدمات أو حتى بجولات

آمال خليل

في إطار التصويب السياسي على النائب إبراهيم عازار، وقبله على والده النائب الراحل سمير عازار، أنهما «غير مسيحيين» بسبب حجم أصوات الناخبين الشيعة الذين يقترعون لهما. وهي «تهمة» يصحّ أن توجّه إلى كل المرشحين في قضاء جزين، المدينة التي كانت قبل أقل من 200 سنة شيعية. فعروش الشلال التي تشهد أعنف المعارك الانتخابية، وكأنها معركة وجودية للمسيحيين، يحتاج فيها المرشحون إلى الشيعة كممرّ انتخابي رئيسي. الأمر كان كذلك منذ الاستقلال، ما تغيّر هو أن غالبية المرشحين لم تعد تتواصل مع الناخبين، بل مع مرجعياتهم السياسية التي حُصرت بها الخدمات والمشاريع والتوظيفات على أساس طائفي.

> في جبل الريحان التي كانت تصب لمصلحة الكتائبي ادمون رزق اعطت ابنه 18 صوتاً تفضيلياً في انتخابات 2018

بعد الاستقلال، كان المرشحون إلى النيابة في جزين بحاجة إلى التواصل المباشر مع الناخبين من الطريق. وافقت الدولة على المشروع، لكن طرات عراقيل. استنجد الأهالي بسالم الذي دفع جزءاً من كلفة شقّ الطريق من اللويزة الى مليخ وعرمتى فالريحان وسجد. كما أوصلت مساعي سالم مياه نبع الطاسة إلى سجد وجاراتها. يلفت ناصر الدين إلى أن سالم اراد استثمار خدماته في انتخابات 1957، «بعدما كان قد زارنا عام 1955 معاتباً لأننا لم ننتخبه في دورة 1953. قرّر أهالي سجد ردّ الجميل له في الانتخابات المقبلة، لكن ما كملت». فقد ضم مجلس النواب، برئاسة عادل عسيران، سجد الى قضاء النبطية. وبحكم تملك آل عسيران عقارات فيها، انتخبت سميح عسيران «طلب وفد من الأهالي دعم النائب الجديد للحصول على حصة اكبر من حقول التبغ التي وزعتها إدارة الريجي، لكنه لم يلبِّ». شعروا بأنهم بلا مرجعية، فقصدوا رئيس المجلس الجديد صبري حمادة وطلبوا إعادتهم إلى حضنهم الجزيني. وأولى بشائر العودة كانت حصولهم على ما أرادوا من أراضي التبغ بمساعي سالم. لذلك، منذ دورة 1960 وحتى دورة 1972 عندما ترشح نجله نديم، «نذر» أهل سجد أنفسهم انتخابياً لسالم ونواب لاحقته، وأبرزهم الكتائبي إدمون رزق الذي انتخبوه (ضمن لائحة سالم) في دورة 1968. من أبرز خدمات رزق، السعي لمسح أراضي البلدة كأملاك خاصة وإنشاء ثانوية في الريحان. هكذا، حصّلت سجد وجاراتها، عبر الحملات الانتخابية، بعض حقوقها على الدولة، و«لذلك، لم نكترث للانتقادات التي طاولتنا لانتخابنا رزق الكتائبي ولا سيما بعد اندلاع الحرب الأهلية. فقد كان رزق أقرب إلينا اجتماعياً وخدماتياً من مرجعيات شيعية، وكان يشاركنا في حضور مراسم عاشوراء في الحسينيات» قال ناصر الدين. لكن ما عصت عنه الحرب، فرضه السلم. بسبب الموانع الطائفية والسياسية زار وفد من قرى جبل الريحان رزق عام 2009، ويزروا له عدم قدرتهم على انتخابه والتزامهم بمرشح حركة أمل سمير عازار. في دورة 2018، لم يحظ نجله، أمين إدمون رزق، سوى بـ 18 صوتاً تفضيلياً شيعياً. المشهد نفسه تكرر عام 2018 مع أمل أبو زيد الذي «لم ينصره» شيعة بلدته مليخ وجاراتها كما فعلوا في الإنتخابات الفرعية عام 2016 عندما فاز للمرة الأولى نائب جزيني من قرى الريحان. الخدمات والتوظيفات والمساعدات المادية التي أغدقها أبو زيد على أهل منطقته، طوال سنوات، لم يجنِ منها سوى 269 صوتاً تفضيلياً شيعياً بسبب التزام الناخبين باتفاق الثنائي بانتخاب إبراهيم عازار، وهو ما قد يتكرر في الإنتخابات المقبلة.

> البلوك لعازار
>
> حسم حزب الله وحركة أمل مصير أصوات مناصريهما في قضاء جزين في الانتخابات المقبلة. وأكّد مصدر مطلع أن «الأصوات ستصبّ في مصلحة عضو كتلة التنمية والتحرير إبراهيم عازار»، كما في عام 2018.

في زمن الاحتلال الإسرائيلي، علّمت إكرام إدريس في «ثانوية رزق» في الريحان. لم يبقَ من ذلك الزمن المختلط سوى ذكريات، يسردها الكبار ومنهم والدها أبو أكرم (95 عاماً) الذي كان مفتاحاً انتخابياً لـ «السياد»، وهم عائلة زين الذين كانوا يناصرون كنعان أو سالم قبل أن يوالوا بعد تحرير البلدة حزب الله. الريحان التي انقسمت بين حلفاء «السيّاد» ومناصري آل الأسعد، لم ترث بعد التحرير منافسة على استرضائها كما كان يفعل نواب جزين قبل الحرب الذين كانوا يزورونها دائماً. حينها، كانت العلاقات الاجتماعية والخدمات مفاتيح الولاء إلى درجة وجدت معها الأحزاب الوطنية صعوبة في اختراق نسيج العائلات. رئيس بلدية الريحان الأسبق محمد فقيه كان من أوائل أعضاء الحزب الشيوعي في البلدة عام 1968. حاول مع رفاق له في الفصائل الفلسطينية وحزب البعث تأسيس النادي الثقافي الاجتماعي في كل من الريحان وجاراتها «لخلق حالة وعي تحرر الناس من التبعية. لكن سرعان ما شلّ عمله نهائياً بسبب تحكم العائلات به عبر بعض الأعضاء، باستثناء نادي مليخ».

لم تستفد بلدات الريحان من صعود نجم الأحزاب الوطنية منذ السبعينيات بسبب الاحتلال والتهجير اللذين تحولا بين أبنائها إلى عامل جذب للانضواء في حركات المقاومة وصولاً إلى حزب الله. مع ذلك، تمكّن فقيه اليساري، في الانتخابات البلدية الأولى عام 2001، من الفوز كرئيس بلدية توافقي بغالبية الأصوات. لكنه عاد واصطدم بنفوذ الحزب وأمل في إنجاز المشاريع. طوال تجربته التي استمرت حتى عام 2004، لم يستفد من نواب جزين. وفي هذا السياق، يستذكر فقيه الذي توظّف في مرفأ بيروت بـ«واسطة» من إدمون رزق قبل الحرب، كيف ردّ النائب سمير عازار على طلب دعمه في إحدى الوزارات: «ما في حركة أمل بالريحان؟!».

(علي حشيشو)

«شيعة جزين»، في البلدات السبع في جبل الريحان (الريحان، كفرحونة، روم، سجد، اللويزة، عرمتى، ومليخ). يقول نجيب ناصر الدين (79 عاماً) لـ«الأخبار» إن «الصوت الشيعي في المنطقة، حتى عام 1992، لم يكن ذا تأثير رئيسي بسبب تباين التصويت حتى داخل العائلة الواحدة. وترشّح شخصين من جزين على لائحة واحدة هو من كان يحسم النتيجة لصالحها، بسبب تكتل أهل المدينة في وجه مرشحي القرى». هذا ما حصل في انتخابات 1972، عندما فازت لائحة الجزينيين إدمون رزق وفريد سرحال مع نديم نقولا سالم على لائحة جان عزيز. مع ذلك، يعود الفضل في «تنمية» المنطقة، بحسب ناصر الدين، إلى الحملات الانتخابية لمرشحي جزين. ففي دورة 1953، زار مارون كنعان سجد على ظهر «دابّة» في إطار جولته الانتخابية، إذ «لم يكن للقرية طريق. كانت السيارة تصل إلى ساحة الريحان ومنها يترجّل الأهالي حاملين أغراضهم نحو سجد سيراً على الأقدام أو على ظهور الدواب». لم يشق كنعان الطريق، لكنه وصل سجد بكهرباء زحلة واستضاف أبناءها في منزله في جزين عندما كان الثلج يقفل الطريق. بعد زلزال 1956، شقّت الطريق بمساعي النائب نقولا سالم. فبعدما تضررت منازل سجد جراء الزلزال، رفض المختار أيوب ناصر الدين تسلم التعويضات (مواد بناء) من مصلحة التعمير إلا بعد شق

المستقبل:
لا رجوع عن المقاطعة و«انطلاقة جديدة» بعد الانتخابات

فيما تعمل القوى السياسية بكل ما أوتيت من قوة وقدرة على الترغيب لجذب الصوت السني في الدوائر المشتركة، بدأت الماكينات الانتخابية تلمس تراجعاً في حماسة البيئة السنية للتصويت والاقتراع. وأكثر من يشكل له هذا الأمر مشكلة هو الحزب التقدمي الاشتراكي، لا سيما في إقليم الخروب. إذ تؤكد كوادر انتخابية في المنطقة أن الاشتراكي «بدأ يشعر بغياب الحماسة لدى شريك انتخابي أساسي». ولفتت المصادر إلى أن هذا الأمر «لم يحصل فوز إعلان الرئيس سعد الحريري تعليق عمله السياسي وعدم خوضه الانتخابات»، ففي «الفترة الأولى بعد إعلان الحريري، كانت المفاتيح الإنتخابية التابعة لتيار المستقبل في الإقليم، كما بعض كوادره ومنسقيه، يرغبون في التعاون على الأرض واستقطاب عدد من الناخبين لصالح لوائح وليد جنبلاط، لكن هذه الرغبة صارت شبه معدومة حالياً».

وفي هذا الإطار، لا يزال «الفريق الأول» لدى الحريري يدفع في اتجاه المقاطعة ويؤكد على مسؤولي التيار العمل في هذا الاتجاه. وفي هذا السياق، عقد اجتماع أول من أمس ضم الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري ورئيس «جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية» أحمد هاشمية و«القيادة الوسطى» في التيار، إلى مأدبة إفطار شهدت الكثير من الأخذ والرد. ولفتت مصادر حضرت الإفطار إلى أن «الأحمدين» يهدفان إلى «إعادة لمّ الشمل المستقبلي»، خصوصاً أن «انسحاب الحريري وتعليق عمل التيار أحدث إرباكاً على المستويين التنظيمي والشعبي».

المصادر نفسها أشارت إلى أن «الأحمدين» تحدثا عن «انطلاقة جديدة للتيار بعد الانتخابات»، واعتبرا أن «الانكفاء المستقبلي كان نافعاً لجهة كشف المتسلقين والمنتفعين على ظهر تيار المستقبل، وأظهر من يتسمون بالشخصانية والأحقاد». وأكد الأحمدان أن مقاطعة الانتخابات «قرار لا رجوع عنه، وأن التيار لا يدعم أي اسم ولا أي لائحة، فيما جرى التأكيد على أن أي شخص يخالف القرار لن يكون له مكان داخل التيار في المرحلة المقبلة».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

أحمد الحريري «يدير» انتخابات عكار

نجلة حمود

تنهمك منسقية المستقبل في عكار في الملمة البيت الداخلي بعد التشرذم الذي تسبّب به عضو المكتب السياسي في التيار، المنسق السابق خالد طه، بخروج على قرار الرئيس سعد الحريري وعمله في الماكينة الانتخابية الأساسية للمرشح علي طليس رئيس لائحة «الوفاء لعكار» المدعومة من الرئيس نجيب ميقاتي، ما أثار بلبلة في صفوف التيار الأزرق واستدعى اتهامات لطه بـ«الغدر» و«الخيانة». فيما أبدى نواب المستقبل انزعاجهم من أداء طه، وعضو هيئة الرئاسة في التيار سامر حدارة الذي «يتصرف بطريقة انتقامية لعدم ترشيحه ويعمل على دعم طليس».

منسق المستقبل عبد الإله زكريا أكد لـ«الأخبار» أن «أبواب المنسقية لن تفتح لأي مرشح، ونحن ملتزمون قرار الرئيس الحريري، وكل شخص يتحمل مسؤولية أعماله أمام الرئيس».

غير أن تأكيدات المستقبل بالوقوف على الحياد والمقاطعة لا تقنع كثيرين وتعارضها الوقائع. إذ يُسجّل نشاط لافت لكوادر التيار ومنسقيه لمصلحة لائحة «الاعتدال الوطني» التي تضم نواب «المستقبل»: وليد البعريني، هادي حبيش ومحمد سليمان، والمرشحين: سجيع عطية وجولي حنا وأحمد رستم، وخصوصاً في منطقة جرد القبيعات التي شكلت الرافعة الأساسية لتيار المستقبل في دورة 2018، وحصد فيها النائب وليد البعريني 21 ألف صوت تفضيلي. وأكد كادر في التيار وراثة زعامة السنة، وبدرجة ثانية عدد المقاعد نفسه وكان الحريري لا يزال موجوداً، وفي أسوأ الأحوال المحافظة على ثلاثة حواصل»، مؤكداً أن «المعركة الأساسية ستكون ضد القوات اللبنانية التي تسعى إلى وراثة زعامة السنة، وبدرجة ثانية ضد التيار الوطني الحر، وبالطبع نحن على المشاركة وعدم ترك الساحة».

> الأولوية لدعم «وديعة» الحريري هادي حبيش... والمعركة الأساس ضد القوات

وفي السياق، نزل الأمين العام للتيار أحمد الحريري بثقله إلى المعركة عبر التواصل مع المفاتيح الانتخابية في مختلف البلدات، ومع مشايخ يدورون في فلك المستقبل لإعطاء التوصية بالعمل لمصلحة «لائحة النواب»، مع التشديد على أهمية دعم حبيش، «وديعة» سعد الحريري في عكار عبر رفده بالأصوات التفضيلية، معلناً ذلك بأن المرشحين السنّة «قادرون على تدبر أمورهم».

عكار العتيقة تقاطع

غير أن الحماسة الانتخابية التي تُسجّل في مناطق جرد وساحل القبيعات وسهل عكار والشفت والدريب تغيب كلياً عن منطقة الجومة (أكبر اتحادات عكار وتضم 19 بلدية). ويُعزى ذلك لسببين، الأول، عدم وجود مرشح قوي من المنطقة، والثاني الغضب الذي يسود بلدة عكار العتيقة ودعوتها إلى مقاطعة الانتخابات أو الامتناع عن التصويت للائحة نواب المستقبل، كموقف اعتراضي على عدم سعي التيار إلى حل الخلاف القائم منذ سنوات بين الجارتين فنيدق وعكار العتيقة حول الحدود وملكية القموعة، رغم الوعود التي قُطعت لهم في كل موسم انتخابي، الى أن وقعت الفاجعة وسال الدم بين البلدتين اللتين دارت بينهما حرب قبل أشهر، أدت إلى سقوط ضحايا من الطرفين من دون أي حلحلة في الملف. وتؤكد فاعليات عكار العتيقة مقاطعة لائحة «المستقبل» وأيّ لائحة تضمّ مرشحين من بلدة فنيدق.

قوى الاعتراض للنساء: «بدنا وما خلّونا»

ندى أيوب

أن تكون نسبة المرشّحات على اللوائح الانتخابية لقوى الاعتراض 22%، ومن بينها 7 لوائح خالية تماماً من الحضور النسائي، يعني أن عدم اقتران الشعارات بالتطبيق ليس حكراً على الطبقة الحاكمة التي تعايرها تلك القوى ليل نهار بذكوريّتها، وهو ما لا خلاف عليه. إقصاء النساء، عند أول اختبار جدي لمن صدحت حناجرهم في تشرين 2019 مناصرةً لقضاياهن، يعني أيضاً أن ليس كل من عارض النظام هو حكماً صاحب خطاب تقدّمي، حاملاً لقضايا النساء والفئات المهمّشة، وليس بالضرورة مؤهلاً لرفع التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وجعل العلاقات الاجتماعية أكثر عدالة، وهو المبتغى من المطالبة بحضور وخطاب نسوي داخل الندوة البرلمانية.

كما بات معلوماً، أقفل باب الترشيح للانتخابات النيابية المزمعة في 15 أيار المقبل على 1043 مرشحاً، بينهم 157 مرشحة، انخرطت 118 منهن في 64 لائحة انتخابية من بين اللوائح الـ 103 المتنافسة، مقارنة بـ 111 مرشحة في انتخابات عام 2018 انخرطت 86 منهن في اللوائح، أي أن نسبة الترشح لدى النساء زادت 37% عن انتخابات 2018. وهذا ما تعيده الناشطة النسوية حياة مرشاد إلى «توق النساء إلى التغيير، وامتلاكهن شجاعة أكبر بعد انتفاضة 2019 التي كان لها الدور الأساسي في كسر حواجز الخوف والممنوعات وتحريك اللبنانيين بشكل عام والنساء كشريحة من الشرائح المعنية بالتغيير بشكل خاص».

تصدّر النساء للصفوف الأمامية للانتفاضة، وإبداء رغبتهنّ في المشاركة بالحياة السياسية عبر الترشح لاحقاً، لم تتلقّفه معظم قوى الاعتراض، فنظرة إلى اللوائح الانتخابية لهذه القوى توضح ضعف المشاركة النسائية فيها، إذ إن 7 لوائح لا تضم أي مرشحة، و11 لائحة تضم مرشحة واحدة. على صعيد الدوائر الانتخابية، يغيب الحضور النسائي في الجنوب الثالثة، ويتراوح بين 6% و7% في جبل لبنان الأولى والثانية والبقاع الثالثة، أما في بيروت الأولى فارتفعت إلى 24%، لتبقى النسبة الأكبر (27%) في دوائر البقاع الثانية وبيروت الثانية. بالنتيجة، شكّل الذكور 78% من مرشحي المعارضة مقابل 22% للنساء. وفي البحث عن الأسباب والخلفيات تبرز مجدداً الاعتبارات السياسية وأولويات ومقتضيات التحالف وتشكيل اللوائح بين القوى المختلفة، وهي نفسها الحجج التي تتلطّى خلفها الأحزاب الحاكمة لتبرير تهميشها للنساء، إذ لم يكن ينقص قوى الاعتراض إلا القول «كان بدنا وما خلّونا». هذه النسب أتت مفاجئة للحركات النسوية، كما تشير مرشاد الرافضة إضفاء صفة التقدمية على كل لوائح المعارضة «الملامة على تغييب السيدات بدرجة أكبر من أحزاب السلطة».

لم تكن الأنظار لتتجه نحو لوائح النظام الانتخابية، حيث يصبح قياس مدى المشاركة النسائية فيها غير ذي جدوى بما أنها مشاركة فارغة إلى حدٍ ما من معناها، طالما أن قضايا النساء غير متبنّاة من الأحزاب الحاكمة الرافضة لإقرار قانون موحّد للأحوال الشخصية، وإدخال تعديلات على قانون الجنسية، وقانون العنف الأسري وغيرها الكثير من المطالب التي لطالما ناضلت نساء لبنان في سبيل تحقيقها بغية رفع التمييز الحاصل على مختلف مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن أجل هذا الخطاب بالتحديد، من الطبيعي تسليط الضوء على من طرح نفسه بديلاً من الطبقة الحاكمة، وربما عليه مراجعة ما إذا كان على قدر هذه «الشطحة»، في ظل حضور خجول جداً لقضايا النساء ضمن البرامج الانتخابية للتحالفات والائتلافات المعارضة. بل أبعد من ذلك، كيف يمكن للبديل الاكتفاء بذكر قضايا النساء دون إرفاقها بخطة عمل توضح كيفية تحقيقها، وإبقائها تالياً في خانة الشعارات. أوليس ذلك تماماً ما تفعله قوى السلطة؟

> في أول اختبار انتخابي تخلّت قوى الاعتراض عن النساء كما تفعل أحزاب السلطة

تتحدّث مرشاد عن معيارين لقياس مدى تمثيل النساء، أولاً «حضورهن على طاولة القرار لبحث قضاياهن، بدلاً من احتكار النقاش والبتّ فيها على الرجال، حتى وإن كان بعض المرشحين المعارضين اليوم مؤمنين بها، فذلك لا يمنحهم الحق بإبعاد المرأة عن الحياة السياسية»، مروراً بالبرامج الانتخابية «التي كان يجب أن تعكس ما نادى به هؤلاء في 17 تشرين، وتشكل خريطة طريق لاستكمال النضالات من داخل الندوة البرلمانية، والقول إن الخطاب النسوي حاضر بقوة لئلّا تكون النساء زينة اللوائح كما في حالة الأحزاب التقليدية». وتخلص إلى ضرورة «التفكير بجدية بالثقافة الذكورية المتغلغلة والبيئة الاجتماعية والمساحة الذكورية التي من الممكن أن تخلّق اللوائح المعارضة».

(هيثم الموسوي)

قضية

شوارعٌ خاليةٌ من المارّة. حركة سير معدومة. محلات فارغةٌ تماماً. تجارٌ تبدو على وجوههم علامات اليأس وضيق الصدر، يجلسون أمام محالهم وداخلها بسكون. هذا ليس شارعاً في منطقةٍ نائية، بل هو شارع العازرية التجاري في وسط بيروت الذي ضاق عليه الخناق جرّاء إقفاله بالبلوكات الإسمنتية منذ انطلاقة انتفاضة 17 تشرين 2019

تجّار العازريّة تخنقهم البلوكات الإسمنتيّة: إلى متى الإقفال؟

تخوّف من تحوّل المنطقة الى مكان لبيع الممنوعات (أرشيف ـ مروان طحطح)

دانيال شمص

يكاد أصحاب المحلات الكائنة في شارع العازرية في وسط بيروت لا يعرفون المكان الذي يجلسون فيه. الشارع الذي كان يضجّ بالحياة، تحوّل اليوم إلى «موقف كبير للسيارات». هو لا يشبه في شيء الشارع الذي «كان يعجّ بالمتسوّقين والسيّاح، وبالمحلات التجاريّة من الشّركات العالميّة والمحلّية، والمطاعم والفنادق ومكاتب السياحة والسفر، والذي يعدّ مركزاً لتجمّع أهمّ المحامين في بيروت والوكلاء الحصريّين لكثير من الشّركات».

كلّ هذا بات من الماضي. الشارع تغيّر كثيراً، وأبرز ما يفتقده: الموظفين والعمّال الذين خسروا أشغالهم. يقول أحد التّجار إنّ أكثر من 70% من موظّفيه قد خسروا وظائفهم بسبب الكساد الحاصل في البيع والشّراء، ما اضطره إلى إغلاق أربعة من محلاّته وتسريح الموظّفين بعد خسائر التّشغيل التي طالته من إغلاق الشّارع. يضيف آخر: «أنا اليوم مضطرّ إلى دفع إيجار المحل من مدّخراتي الشخصيّة كي لا أخسر مصدر رزقي بات خسارة يوماً بعد يوم. لكن إذا استمرّ الوضع هكذا، بالتّأكيد لن أستطيع الصّمود».

الأرباح انخفضت، نقلاً عن التجار أنفسهم، في المحلات التي تقدّم السّلع بنسبة 80%، و97% في مجال الخدمات (فنادق، مكاتب السّياحة والسّفر...). يقول أحد أصحاب المتاجر التي بلغ عمرها 35 عاماً: «انخفض عدد الموظّفين لديّ من 25 موظّفاً إلى 4 موظّفين، فالشّارع الذي كان يوماً يعجّ بالحياة أمسى شبه خالٍ من المارّة، بعدما صار موقفاً للسّيّارات بسبب إغلاقه وقتل حركة المرور به، ما دفعنا إلى خسارة عملائنا وبالتّالي موظّفينا».

استثمارات... ولا مساعدات

يلفت التجّار أيضاً إلى «هرب المستثمرين الأجانب» من المنطقة، إذ اجتمعت أحداث 17 تشرين وما رافقها من تكسير للمحلات مع انفجار مرفأ بيروت ليزيدا من حجم المشكلة، فكان إبقاء الشّارع مغلقاً بمثابة الشّعرة التي قصمت ظهر البعير. علماً أنّ أصحاب المحلات لم يُعوّضوا من قِبل الدّولة أو أي طرف آخر، بل أشار التّجار وأصحاب المحلّات إلى أنّ الجمعيّات غير الحكوميّة باختلاف أنواعها تمرّ أربع مرّات على الأقل بمحلاّتهم شهريّاً منذ انفجار مرفأ بيروت حتى اليوم وتملأ استمارات، من دون تقديم أيّة مساعدات لأصحاب المحلّات في العازريّة.

هذا الواقع دفع إلى تخفيض ساعات العمل، يخبرنا أحد التّجار: «لقد تراجعت ساعات العمل عندنا من 24 ساعة عمل يومياً إلى 10 ساعات بالحدّ الأقصى لعدم القدرة على تحمّل تكاليف الكهرباء نتيجة الضائقة الاقتصاديّة التي سبّبها إغلاق الشّارع، بالإضافة إلى مشكلات أخرى كتسريح الموظّفين في الورديّات الليلية، وانخفاض الإنتاجيّة». في المقابل، هناك محلات أصبحت تفتح أياماً معدودةً في الأسبوع بسبب انعدام حركة البيع، ما لا يتناسب مع طبيعة المنطقة التجاريّة هناك.

تراكمت هذه الضّربات وتحوّلت إلى جمود في حركة البيع والشّراء، فالعجلة الاقتصاديّة تكاد تكون شبه متوقّفة لما أصابها من ركود بعدما كانت أسواق بيروت شريانًا مهمًّا في الدّورة الاقتصادية المثمرة في العاصمة كأهم أسواق في المنطقة وأكثرها حضارة، وكانت تُعدُّ روح بيروت الاقتصادية، وتؤمّن فرص عمل للطبقات الفقيرة.

سرقة وممنوعات

وقد يكون أكثر ما يقلق من جرّاء هذا الوضع، إعراب التّجار عن يأسهم لما حلّ في وسط بيروت، فبعدما كانت المنطقة واجهة تجارية حضاريّة للبنان، أصبحت بعد عزلها بالبلوكات الإسمنتيّة «مرتعاً لتسكّع المخمورين والسّكّيرين ومتعاطي المواد المخدّرة». وتتجلى الصورة الأسوأ

> يقول أحد التّجار إنّ أكثر من 70% من موظّفيه قد خسروا وظائفهم بسبب الكساد

> تحتاج بلديّة بيروت إلى مذكّرة من مديريّة المخابرات كي تُعيد فتح الشّارع مجدّداً

في أنّ زوايا هذه المنطقة «أصبحت لتجارة المواد المخدّرة والممنوعات وإشكالات المتعاطين، إضافة إلى عمليّات السّرقة والسّطو التي تطال المحلاّت». يوضح صاحب أحد المحلاّت الذي تعرّض لمحاولة سرقة: «لقد حاولوا خلع الأقفال ولم يكن هناك من يستطيع منعهم فالدولة قد نسيت هذا الشارع». حتى المارّة باتوا يتخوّفون من عمليّات النّشل والسّلب، وقد بلّغ أصحاب المحلاّت عن عمليات كهذه للقوى الأمنيّة والجهات المختصّة، التي باشرت بأخذ التّدابير اللاّزمة وتوقيف بعض المشتبه بهم. «لقد اتصلنا بالدّرك وبلّغناهم أين يختبئ ويتجمع تجار المخدّرات، أخذوا بعضهم، لكن المنطقة ليست آمنة بالكامل».

التواصل مع الوزراء

لم يقف تجار بيروت مكتوفي الأيدي تجاه خسارتهم الفادحة، بسبب «إغلاق لا سبب له»، فتواصلوا مع وزير الدّاخلية السابق محمد فهمي لكن مكتبه أجّل الموضوع، ثم جرت محاولة للتّواصل مع وزير الدّاخليّة الحالي، إضافة إلى وزير الأشغال، فلم يلاقوا نتيجة. وأكّد التّجار مجتمعون على فكرة «أنّ لا احد في الدّولة يهتمّ الأمر بتاتاً».

في المقابل، تنفي بلديّة بيروت مسؤوليّتها وترفع الكلفة عن نفسها إزاء البلوكات التي تغلق الشّارع، قائلةً «إنّ هذا أمر يتعلّق بالأمن، ولسنا نحن والمحافظة المسؤولين عن هذه المشكلة»، كما أكّدت أنّها تحتاج إلى مذكّرة من مديريّة المخابرات كي تستطيع أن تُعيد فتح الشّارع مجدّداً.

كما طرحت جمعيّة تجار بيروت المشكلة عند وزير العمل مصطفى بيرم. وبعد تواصل «الأخبار» مع بيرم أكّد أنه سيسعى جاهداً لحلّ هذه الأزمة، وقد تحدّث سابقاً عن هذه المشكلة مع وزير الأشغال علي حميّة، وسوف يتابع بدوره هذا الملف، مؤكّداً أنه لا طائل من إغلاق الشّارع وقتل الحركة فيه.

التّجار اليوم مع أهالي المنطقة يطالبون اليوم بإعادة فتح الطّريق وإزالة العوائق الإسمنتيّة التي لا نفع لها، بعدما انتهى سبب وجودها مع انتهاء أحداث 17 تشرين 2019. ويؤكّد التّجار إنّ الدورة الاقتصاديّة إذا ما فُتِحَ الطّريق سوف تتحسّن بشكل ملحوظ، وسوف تزيد المبيعات بنسبة 25% من الأسبوع الأوّل بعد الفتح. وسوف تُعيد كثير من المحلاّت فتح أبوابها ما يؤدّي إلى إعادة ضخّ دم جديد في تلك المنطقة. كما أن حركة السّير سوف تجذب العملاء من جديد بعدما أصبح الشّارع موقفاً للسيارات، ما يعني متنفّساً حقيقيّاً للمنطقة.

حقّ الردّ

تعقيباً على ما نشرته "الأخبار" في عددها الصادر في 15 نيسان 2022 تحت عنوان "الطلاب اللبنانيون في روسيا بلا مصروف"، جاءنا من السفير اللبناني في روسيا، شوقي أبو نصار، التوضيح التالي:

منذ بدء معاناة الطلاب في روسيا وبيلاروسيا مع تفشّي وباء الكورونا، وما تبعه من أزمة مالية واقتصادية خانقة في لبنان منعت أهالي الطلاب من تحويل الأموال الضرورية إلى أبنائهم من أجل تغطية الأقساط الجامعية والمصاريف اليومية، تحرّكت السفارة بشكل فوري وأنشأت -بإشراف السفير شخصياً - ما يُعرف بخلية أزمة مؤلّفة من القنصل رودريك الخوري وعدد من الموظفين، وبالتعاون والتنسيق مع أبناء الجالية والقادرين على المساعدة لمتابعة أوضاع اللبنانيين وخاصة الطلاب، وذلك في محاولة لتقديم ما تيسّر من الدعم المالي اللازم لتأمين الحد الأدنى من الحاجات اليومية للطالب التي تحفظ كرامته وتمكّنه من الاستمرار في متابعة دروسه.

وقد لعب الجانب الروسي ـ الرسمي والجامعي ـ دوراً يستحق كل الشكر والتقدير لناحية التفهّم والتعاون مع مطالب وجهود السفارة بعدم فرض أية إجراءات عقابية ضد الطلاب المتخلّفين أو المتأخرين عن تسديد الأقساط، وبالتالي لم يتم فصل أيّ طالب من أصل الطلاب الـ850 في موسكو وحوالى الـ750 في بيلاروسيا من جامعاتهم بفضل المتابعة اليومية وممثلت الكتب الرسمية الموجّهة من السفارة إلى وزارتَي الخارجية والتربية الروسيتين وإلى عشرات الجامعات والمعاهد العلمية.

أضف إلى ذلك، قامت السفارة بجهودها في متابعة المساعدة المالية المقدّمة من قبل إدارة حصر التبع والتنباك في لبنان، فبعد إعلان الحكومة اللبنانية عن تقديم المساعدة المالية (900 دولار لكل طالب)، عمّمت السفارة بشكل سريع على كل الطلاب في كلّ المناطق والجامعات الروسية والبيلاروسية من أجل تقديم الطلبات اللازمة ضمن المهل القانونية، وهذا ما حصل بالفعل، وكانت نتيجته إدراج مئات الطلاب في روسيا وبيلاروسيا ضمن قائمة المستفيدين من المنح.

أما في ما يخص الأزمة الحالية، ونتيجة العقوبات الغربية القاسية المفروضة على روسيا بعد إطلاقها العملية العسكرية في أوكرانيا، والتي كان من ضمنها إيقاف خدمة Swift الضرورية لتحويل الأموال من الخارج إلى روسيا، فقد أصبح من المتعذّر على الخارجية اللبنانية أو أية جهة أخرى تحويل أية مبالغ مالية إلى روسيا، ولذلك قام السفير بإرسال كتاب رسمي إلى الإدارة المركزية في بيروت يقترح العمل على آلية معينة تسمح بدفع قيمة المنح الدراسية إلى أهالي الطلاب أو من يوكلونهم في بيروت وفي أقرب فرصة ممكنة نظراً إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها هؤلاء في الاغتراب، وخاصة أن رفع العقوبات عن روسيا لن يتم في وقت قريب مع الأسف بحسب كل التوقّعات.

وفي الختام، لا بدّ من الإشارة إلى أن السفارة اللبنانية في موسكو تؤكد مرة جديدة حرصها على الوقوف إلى جانب كل طالب وطالبة من أبناء الجالية الكريمة في روسيا (وفي بيلاروسيا التابعة لصلاحيتنا في موسكو عبر القنصل الفخري في مينسك السيد غيفارا سليم) وبذل كل جهد ممكن بالتعاون الدائم والمعتاد الذي كان سائداً وسيستمر مع جميعات أهالي الطلاب في لبنان وكل المهتمّين بدعم جهود السفارة.

بورتريه

في وداع ريّس البحرية نعيم سبليني

نظمية الدرويش

فيما كان اللبنانيون في كفاح محتدم لانتزاع استقلال بلدهم من الاحتلال الفرنسي أوائل سنة 1943، كان ابن الثانية عشرة يكافح الموج بمجذافيه الخشبيين وقاربه الذي صنعه من ألواح الزينكو ليلحق بوالده في البحر علّه يصبح "ريّساً" هو الآخر. وبعد ما يزيد عن الواحد والتسعين عاماً من التّعب والكرم والرياسة، قضى منها نعيم في البحر أكثر منها في البرّ، أبحر الأسبوع الفائت في رحلته الأخيرة، تاركاً وراءه قصصه الشيّقة التي يرويها أبناء خليل وحسن وصديقه الريّس حسن خليفة.

الريّس نعيم سبليني مواليد عام 1931، ابن شاطئ خيزران في السكسكية، هو "نعمة الله بن يوسف سبليني" كما تذكره هويّته البحرية. بنفسه، إلى عميد للصيادين وريّس تشهد له البحرية. هو قبطان قارب "زهرة خيزران" الذي أمضى حياته إمّا في أعماق البحر يصطاد الأسماك أو على الشاطئ يقدّمها للزبائن، وكلّ ذلك بيد واحدة بعدما فقد الثانية في عمر المراهقة.

بحّار أبا عن جد

"قبل أن يكون هنالك ميناء أو زوارق لها محرّكات أو سوق للأسماك كان نعيم سبليني من أوائل الصيادين في المنطقة" يقول الريّس حسن خليفة عن صديقه. "كان البحرية يُعدّون على أصابع اليد وكان نعيم القبضاي بينهم. تراه في البحر ضابطاً بضبط إيقاع كلّ من على القارب، وعلى البرّ هو مرجع لأولاد الكار وقائد يرفع مطالبهم".

ولأن البحر إرث نعيم الأغلى فقد أورثه لأولاده، لكثرة ما سرد لهم عن بطولات جده ووالده في البحر. ينقل خليل سبليني اليوم هذه القصص بفخر وهو يترحّم على والده ويشيد بأعداد المحبين الذي أتوا لتعزيته برحيله. "جدّه درويش سبليني كان يصطاد عبر الغطس دون قارب أو دولاب. أما والده يوسف سبليني أي جدّي، فقد أطلق الإنكليز عليه النار، في عشرينيات القرن الماضي، بينما كان يصطاد في "أرض الزيب" وهي مجموعة جزر صغيرة عند نقطة رأس الناقورة". أما عن والده نعيم فيقول خليل: "خبرة والدي في حفظ أحوال البحر ورياحه جعلت المزارعين يوقّتون أمور زراعتهم على توقعات والدي". ويروي حسن، الابن البكر ورفيق صيد والده "كان ياتي شبان أكثر الأوقات بعمر السبع سنوات وحيداً إلى عمق البحر لكي يغطس وأنا أطوّل له خرطوم الهواء! كان شجاعاً إلى هذه الدرجة وكبرت على هذه الشجاعة، أن تترك طفلاً صغيراً على قارب في نصف البحر وأنت تغطس إلى عمق عشرات القامات، كان أمراً لا يتجرّأ عليه إلا الريّس نعيم".

الريّس حسن سبليني: ورثنا عشق البحر من أبي (الأخبار)

واستاذ للصيادين

يعدّد خليل من جهته أساليب الصيد التي احترفها والده "شبك الغرّلان، الصيد على البارودة، وتحويق السردين الذي كان والدي من الأوائل في لبنان فيه والعديد من أساليب الصيد التي ذاع صيته فيها وأكسبته أصدقاء وزملاء وتلامذة لم يخف من القوة الصهيونية التي منعته من الإبحار "أعلن عن رفضه، فاعتقلوه". يتحدث خليل هو الآخر عن هذه الفترة حينما كان والده يساعد المقاومة في الجنوب "حينما

> شهد كل التطوّرات التي لحقت بأوضاع البحّارة إلا الضمان الاجتماعي

كما حصل يوم بُعيد اجتياح الـ82، إذ أغلقت طريق صيدا باتر وحوصر الجنوب كان والدي يطبخ المواد في مطبخ الوالدة واستُخدمت في عدة عمليات ضد العدو الإسرائيلي".

أكثر من سبعين عاماً، لم يترك خلالها نعيم البحر حتى سنوات قليلة مضت، شهد كل تطوّر لحق البحرية إلا الضمان الاجتماعي الذي سعى ويسعى زملاء الصيد للمطالبة بحقهم في الاستفادة من تقديماته. يتفق الأخوان حسن وخليل على قساوة هذه المهنة إلّا أنهما يعترفان بإدمانهما عليها "نحن ستة شباب ورثنا الصيد عن الوالد عن والده عن والده. خاوينا البحر، ولو أن الرزق لم يعد كما في السابق، لن نترك البحر. ستجدنا دائما في الأفق بعد منتصف الليل ننير قناديل قواربنا سعياً لرزقنا ومتمسكين بإرثنا".

أوجيرو
من عندنا
استدراج عروض
لتوريد كومبرسورات لزوم أجهزة التكييف في مختلف المراكز
تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتوريد كومبرسورات لزوم أجهزة التكييف في مختلف المراكز .
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول - الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢٢/٤/٢٠ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢٢/٥/٤ .
تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة صباحاً من نهار الخميس الواقع فيه ٢٠٢٢/٥/٥ .
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

عن الإيديولوجيا في «نهاية التاريخ»

عامر محسن

انتخابات هنغاريا كانت صادمة (ومعبّرة) أكثر حتى من الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة الفرنسيّة. المسألة في فرنسا ليست في أنّ ما يقارب ثلث الناخبين قد صوّتوا لصالح «اليمين المتطرّف» (الساحة السياسية الفرنسية معروفة بأنها من الأكثر انقساماً في العالم، وبشكل «مرتّب»: ثلث الناخبين تقريباً هم من اليمين، والثلث مع اليسار، وثلثٌ في الوسط)، بل في أنّ البنية العمريّة لداعمي لوبان وزيمور تزداد شباباً وانتشاراً جغرافياً. يقول نموذجٌ إحصائي بأنه، لولا فئة الناخبين ما فوق الستين عاماً، لفازت لوبان على ماكرون؛ ولولا المدن الكبيرة ومحيطها المباشر، لكان السباق محسوماً أيضاً لصالح مرشح اليمين المتطرّف - بمعنى أنّ ناخب لوبان اليوم ليس ناخب «الجبهة الوطنية» الذي كنت أعرفه في طفولتي: العجوز الزنخ الذي يقيم في الريف، وقد قاتل في شبابه مع حكومة فيشي ولا يزال حاقداً على ديغول وعلى «ضياع» الجزائر، بل أصبح لشخصيات مثل لوبان وزيمور شعبية كبيرة في أوساط الشباب الفرنسي والأجيال الجديدة.

في المجر، كانت المواجهة أكثر وضوحاً وشدّة. توحّدت كل أحزاب المعارضة ضدّ فيكتور أوربان (أي كل القوى السياسية في البلد تقريباً باستثناء أوربان وحزبه «فيدس»)، وكان الاتحاد الأوروبي واضحاً في موقفه بضرورة إزاحة أوربان، مثلما كان أوربان واضحاً في رفضه لليبرالية ولأغلب سياسات الاتحاد. كان شعار المعارضة الرئيسي في الانتخابات هو «أوروبا أو أوربان»، ففاز أوربان، وبغالبية ساحقة ستعطي حزبه - منفرداً - القدرة على تعديل الدستور (تخيّل أن يصوّت أكثر من نصف المواطنين في بلدٍ لصالح حزبٍ واحد، والطريف هو أنّ قسماً مهمّاً من الأصوات التي لم تذهب لأوربان لم تنلها معارضته «الأوروفيلية»، بل نالها حزبُ يميني انشقّ عن أوربان لأنّه أكثر تطرّفاً منه؛ فيكون ما يقارب ثلثي الناخبين قد صوّت لصالح خيارات تعادي الليبرالية علناً).

الفكرة هنا هي أنّ الأيديولوجيا التي آمنت، على مدى ما يقارب القرنين، نظاماً «ناجحاً» لإدارة المجتمع الرأسمالي وتحرير طاقاته، وتداول السلطة واحتواء الاختلافات والتناقضات، لم تعد جاذبةً حتى في أوساط الناخبين الأوروبيين، وبخاصة في الدول التي عبرت من الاشتراكية في التسعينيات. هذه «الانتكاسة الليبرالية» في دولٍ مثل بولندا وهنغاريا وروسيا وغيرها، وصولاً إلى جماهير واسعة في أوروبا الغربية، ليست في الحقيقة «غرْزاً» أو «تراجعاً» يحتاج إلى تفسير إلّا إذا اعتمدنا النظرية الحتمية، الخطّية (teleology)، التي كانت تنبىء بانتصار الليبرالية النهائي منذ ثلاثة عقود؛ وأنّ أيّ مجتمع سينفتح على الديموقراطية سوف يتّجه تلقائياً صوب النظام الليبرالي - الذي أثبت أنه الوصفة الوحيدة للنجاح والرخاء في عالم العولمة الرأسمالية. ولكن إن نحن تخلينا عن هذا المنظور، وفهمنا أن التاريخ ليس مكتوباً سلفاً ولا له نهاية، وأن كل مرحلةٍ تاريخية سوف تنتج مفاهيم جديدة عن الأيديولوجيا والسياسة والحقوق، عندها قد نتمكّن من تفسير الأمور ببساطةٍ كما تحصل، وليس بعاتباتها «ضدّ حركة التاريخ» أو تسير في اتجاهه.

يجب أن نتذكّر هنا أنّ المثال «الإيجابي» عن الدولة الليبرالية الغربية - ثريّة وصناعية ومنفتحة - لم يكن يوماً هو «المشكلة» بالنسبة الى أغلب خصومها. حتى ما وكان يقول ما معناه إننا لسنا نمانع بأن نصبح مثل بلجيكا أو الدنمارك، بل المشكلة هي أنّ هذا الطريق ليس متاحاً لدولٍ مثل الصين ولا يمكن لنا، ببساطة، أن نستنسخ تجربة أوروبا في سياق القرن العشرين. هذا القول لا يزال صحيحاً، وإن لأسباب مختلفة، في عصر العولمة والاندماج الكوني الكبير. هناك دولٌ قليلة («محظوظة»، مثل كوريا الجنوبية وتايوان، ستحقّق تراكماً يسمح بنشوء ديموقراطية برجوازية تشبه النمط الليبرالي الغربي، ولكن أكثر الباقين، حتى بعض الدول التي تمّ ضمّها إلى الاتحاد الأوروبي، مثل بولندا والمجر وغيرها، سوف تنحو صوب «شيءٍ آخر». السؤال هنا، تلقائياً، هو عن طبيعة هذا الشيء.

حتّى نحدّد النقاش هنا، يجب أن نبدأ بالقول إنّه في وسعنا أن نفهم تعبير «الليبرالية»، أساساً، بثلاثة أشكال: أوّلاً، بطريقةٍ «لا تاريخيّة» و«مجرّدة». أي أن نعتبر الليبرالية عبارة عن «حزمة» من الأفكار والمبادىء والقيم، حول الحقوق والحريات ومكانة الفرد واستقلاليته، ثابتة ولا تتغيّر في الجوهر وغير مرتبطة بسياق: النسخة الديموقراطية الرأسمالية للحداثة. النظرة الثانية هي تلك «التاريخية»: أي أن الليبرالية كانت بمثابة أيديولوجيا لبرجوازية صاعدة، منذ أواسط القرن الثامن عشر، قادت مجتمعاتها نحو التحديث، ثم مرّت باطوار وتحوّلات عدّة، وتاريخ استعمار واستيطان وثورة صناعية. وهي اليوم في طورها الإمبراطوري المتأخر الذي لا يشبه، لا في محتواه ولا في وظيفته، لليبرالية القرن التاسع عشر - نحن في عالم مختلفٍ تماماً. أما المنظور الثالث فهو أنّ لا تعتبر الليبرالية أيديولوجيا أساساً، بل تأخذها بمسلّماتها وبشكلها الحالي باعتبارها «حقائق» و«حقوق» بديهية، تبرّر نفسها بنفسها ولا ينقدها إلّا من يروم بديلاً فاشياً أو شيوعياً أو ماضوياً («كأنّ الحقوق الفردية والديموقراطية التمثيلية، وغيرها، لا يمكن أن تتحقّق إلا ضمن الإطار النيوليبرالي السائد اليوم). في هذه الحالة، أنت هنا تتكلّم «من داخل الأيديولوجيا» إلى درجة أنك لا تراها كذلك؛ بل قد تعتبر نفسك إنساناً «غير مؤدلج»، حرّ وفرديّ ومستقل التفكير (ومفاهيم مثل «الحرية» و«الفرد» و«الاستقلالية»، بالطبع، هي أساس الأيديولوجيا ولبنّاتها الأساسية، حين تحسبها بصبح الباقي بسيطاً).

الإشكاليّة هي أنّه، في زمن انحسار الأحاديّة، تعبّر طبقات شعبية كثيرة (من مختلف المشارب وبطرقٍ مختلفة) عن قناعةٍ بأنّ الليبرالية و«أوروبا» لم تعد المثال والمستقبل، بل قد تكون هي الماضي؛ وها هي تعود برجليها إلى زمن الحرب العالمية الأولى والصراع الطبقيّ المدمّر. فيكتور أوربان يقول فعلياً لناخبيه إنّه، بدلاً من الرهان على ذاك الموكب الأفل والقارّة العجوز، من الأفضل اجتراح بديلٍ قوميّ معادٍ للنيوليبرالية، يزعم حماية الشعب والأمّة والهويّة من آثارها وكلفتها (هو يسمّي النظام الذي يريد تأسيسه ويستفتي المواطنين عليه، بوضوح، «ديموقراطية غير ليبرالية»). الفارق هو أنّه، في أيّام الحرب الباردة، كان الخيار واضحاً ثنائياً بين قطبين (سواء كان هذا الخيار زائفاً أم حقيقياً). يسقط نظامٌ فيعلن الثاني تفوّقه وانتصاره. أمّا اليوم، فإنّ انحسار الليبراليّة لا يأتي لصالح بديلٍ واضح، بل إنّ عصر الهيمنة الليبرالية نفسه، للمفارقة، قد سحق البدائل وغيّر المجتمعات وأنماط إنتاجها إلى درجة أنّه قد «صفّى» السياسة بمعناها العميق، حيث اختفت الأيديولوجيا ونزاعاتها، أو كادت، ومعها المساحة اللازمة لتوليد بدائل تتحدى الهيمنة في السياسة والاقتصاد والتنظير للمستقبل.

> **اخترف بلادنا «رأس المال العابر للدول» بدرجةٍ لا تقلّ عمّا حصل في شرق أوروبا، ولكنّ دوره كان مختلفاً بشكلٍ جذري**

حالة الليبرالية المتأخرة / النيوليبرالية

يقول الاقتصادي الألماني وولفغانغ ستريك، في تحليله للرفض المتزايد شعبياً للاتحاد الأوروبي وفكرته، إنّ هذه الطبقات الشعبيّة لا تعادي الاتحاد أساساً لأنها ضدّ «الليبرالية» أو «النخب» أو يتمسّكها هوسٌ قوميّ أو انغلاقٌ ثقافي. ما يجعل كلّ هذه النزعات تأخذ طابعاً سياسياً قوياً هو أنّ الاتحاد الأوروبي قد تحوّل، بالنسبة إلى الشعوب، بمثابة «الآلية» أو «الحارس» على النيوليبرالية في دول القارة. في الماضي، يقول ستريك، أنشئت مؤسسات الاتحاد التعاونية في مجالاتٍ محددة (الطاقة، الفحم، التكنولوجيا، إلخ)، وذلك بغية رفد وتقوية نماذج التنمية «الوطنية» في كلّ بلدٍ أوروبي، وليس من أجل دمجها واستبدالها. اليوم، أصبحت وظيفة الاتحاد الأساسية، بالمعنى التنظيمي، هي في حراسة «الحريات الثلاث» (حرية انتقال البشر، السلع، والرساميل) ومنع أيّ بلدٍ من انتهاكها أو تقديم امتيازاتٍ لشركات بلده، أو صناعة نظامٍ نقديٍّ مستقلّ، أو كبح اندماج البلد في السوق المعولمة. ضمن هذا السياق، يقول ستريك، لا يعود هناك من مجال لـ«نموذج وطني» للتنمية، فالنيوليبرالية هنا أصبحت بمثابة «سقفٍ» على أيّ محاولة للمجتمع السياسي، في فرنسا مثلاً أو هنغاريا، للتحكم بمصيره الاقتصادي. طالما أنك ملزمٌ بـ«الحريات الثلاث»، ولا يسعك التحكم بقيمة عملتك، أو حتى بمعدلات الفائدة في قطاعات الاقتصاد، ففي وسعك أن تسنّ العديد من القوانين في مجالاتٍ كثيرة، ولكن ليس في «الأساسيات». الغضبة الشعبية ضدّ الاتحاد، يحاجج ستريك، هي عليه بصفته هذا «السقف» الذي يفرض النيوليبرالية على الجميع ويقيّد - بذلك - قدرتك على تقرير مصيرك. غنيّ عن القول هنا إنّ محاولة الفصل بين الليبرالية - كفلسفة سياسية - وبين النيوليبرالية كمنظومة عولمة اقتصادية / سياسية (أي الليبرالية «كما هي موجودة حقّاً» اليوم) هو كأن تزعم - في سنيّنات القرن العشرين - أنّ مفهوم الماركسية والاشتراكية يمكن فصله عن تجربة الاتحاد السوفياتي والصين.

كنت استمع مؤخّراً إلى اقتصادي فرنسي يتحدّث بتفاؤل عن عودة الكلام عن «التخطيط» ودور القطاع العام في الإنتاج في فرنسا، كما كان عليه الحال بعد الحرب العالمية الثانية، من أجل تحديث الاقتصاد وتحقيق النمو. ولكنّ المشكلة هي أنّه، حتى لو كانت النيّة موجودة، والأموال موجودة، فإنّ أدوات «الخطّة» ترمز إلى الإدارة والآلية التي قادت عملية التصنيع والتنمية في فرنسا بعد الحرب العالمية، وكانت لها وزارة وسلطة كبيرة في التخطيط والتنفيذ، قبل أن تضمحلّ وتهمّش في الثمانينيات) لم تعد متاحة وفي متناول الدولة الفرنسية. أغلب حوافز «الخطة» وأدوات توجيه السوق كانت تدور حول تقديم معدّلات فائدة تفضيلية في قطاعاتٍ بعينها، أو امتيازات في الضرائب وفي الاستيراد والتصدير (أو حتى أن تدخل الدولة مباشرة في عملية الإنتاج). هذا كلّه «ممنوعٌ» اليوم وفق قوانين الاتحاد الأوروبي والمنافسة الحرّة. الفكرة التي أودّ سوقها هنا هي أنّ حالة أكثر شعوب الجنوب مع العولمة الليبرالية اليوم تشابه - بمعنى ما - هذا الضيق الشعبي الأوروبي من «السترة النيوليبرالية الخانقة» التي يفرضها عليه الاتحاد، ولكن بشكلٍ أكثر حدّةً وعمقاً بكثير. النيوليبرالية هنا ليست مجرّد رمزٍ لكيانٍ سياسي يحرمك من بعض حرياتك وامتيازاتك، ولنخبةٍ حاكمةٍ فوقيّة مكروهة؛ بل هي أيضاً تجسيدٌ للقوة والإمبراطورية والعنف، وتسلّط الشمال على بلاد الجنوب وتحويل أغلب أهله إلى مواطنين من درجة دنيا في هذا العالم - حياتهم قصيرة وصعبة ورخيصة الثمن.

يكتب باحثٌ مجرّي في العلوم السياسية اسمه غابور شيرينغ عن أسباب انزلاق بلده، هنغاريا، من توافق ليبرالي ديموقراطي للظاهر إلى نظام انتخابي يكنّه يعادي الليبرالية وقيمها (راجع كتاب شيرينغ، «تراجع الديموقراطية الليبرالية: الرأسمالية السلطوية ودولة التراكم في هنغاريا»، دار بلغراف، 2020). أزمة الليبرالية السياسية في عصر الرأسمالية المعولمة، يقول شيرينغ باختصار، هو أنها فقدت «الأساس المادي» الذي قام عليه التوافق الليبرالي تاريخياً بين البرجوازية والعمال. عوضاً عن التقسيمة القديمة «السهلة» في كلّ بلد بين أناسٍ يملكون الثروة والريع ومصادر الإنتاج (فلنسمّه «رأسمالاً وطنياً») وبين غالبية لا تملكه، دخل عنصرٌ أساسي جديد إلى اللعبة، هو رأس المال العابر للدول، الذي أصبح الفاعل الأهم في بلادٍ مثل هنغاريا بعد خروجها من الاشتراكية، وغيّر التركيبة الطبقية والسياسية فيها بشكلٍ عميق، كما حصل مع كلّ الدول التي تم دمجها في الاقتصاد المعولم من موقع التابع والهامش. ظروف هنغاريا مختلفة، ودور رأس المال الدولي فيها لا يشبه دوره في بلادنا، ولكن دروس هنغاريا تصلح، مع بعض التعديل، لتفسير الكثير من الظواهر والمعضلات في مجتمعنا.

ما يفعله «رأس المال الدولي»، يكتب شيرينغ، هو أنه يفكّك العلاقة التقليدية، أو «العقد الاجتماعي»، بين «البرجوازية» و«العمال» في الدولة الرأسمالية الحديثة. مفهوم الطبقة، كما يؤكّد شيرينغ، هو ليس مجرّد فئات دخل. أن تقول إنّ «الطبقة الوسطى» هي من ينال شهرياً كذا من الدولارات هو مفهومٌ «غير طبقي» للمجتمع، يراه على شكل تصنيفاتٍ إحصائية. مفهوم الطبقة، سواء عند فيبير أو عند ماركس، يحاجج شيرينغ، هو مفهوم سياسي «علائقي»، بمعنى أن الطبقة هي موجودة فقط عبر علاقتها بباقي الفئات ضمن سياق مجتمعها، والترتيب الذي ينتج عن ذلك ليس له شكلٌ واحد أو قالب مسبق، ولا هو تصنيفٌ مادّي «موضوعي» (بمعنى آخر، أن تقول «أنا لست صاحب امتيازات لأنّ راتبي ينفد قبل آخر الشهر، وأتمكّن بالكاد من دفع أقساط المنزل والسيارة وتعليم الأولاد والإجازة، ودخلي لا يزيد أصلاً على الخمسة آلاف دولار»، هو قولٌ قد يصحّ في نيويورك، ولكنّه يصبح وقاحةً برجوازية في لبنان، حيث لا يحلم أكثر الناس - بمن فيهم الأطباء وأصحاب المهارات العالية - بمثل هذه الحياة التي تشتكي منها).

حين يدخل رأس المال العابر للدول إلى المجتمعات، تتغيّر التقسيمة الطبقية في داخلها. هناك قطاعٌ من الاقتصاد سيتواصل مع رأس المال هذا، وينهل من استثماراته وعلاقاته الدولية، فيما سيظلّ جزءٌ آخر من الاقتصاد خارج هذه الدورة. في دولٍ نصف - طرفيّة مثل هنغاريا، لن تصبح الشركات الوطنية عضواً في نادي الشركات الكبرى المعولمة، كابل أو سامسونغ، ولكنّ بعضاً من المنتجين المحليين سيصبح مورّداً لهذه الشركات (مثلاً، تقيم شركة «رينو» مصنعاً للسيارات في شرق أوروبا، فينشأ قطاع كامل من الصناعيين المحليين الذين يزوّدونها بقطع وخدمات). إضافةً إلى هؤلاء، سيكون هناك تكنوقراط عالي المهارة في هذه الدول، مهندسين وخبراء ومدراء، سيدخلون هم أيضاً في شبكات الإنتاج العالمية عبر وظائف مثل البرمجة أو التصميم، إلخ.

هذه الطبقة، التي تتّصل برأس المال الدولي، ستكون في علاقة توتّرٍ دائمة مع باقي فئات المجتمع: هي تريد المزيد من الانفتاح والتواصل مع السوق الدولي فيما رأس المال «الوطني» يفضّل الحمائية؛ أمّا من ينتج لشركات عالمية عبر العمالة المحليّة الرخيصة، فهو يرى أجور عمّاله باعتبارها مجرّد «كلفة»، يكتب شيرينغ، فيما العمّال يريدون حماية من النيوليبرالية والتقشّف والتنافس «نحو الأسفل» على تخفيض الأجور (حين تكون دورة الإنتاج محصورةً ضمن المجتمع الوطني، أي أننا «ننتج لبعض» - كما في سياسات إحلال الواردات - تكون أجور العمّال «كلفة» ولكنها أيضاً «استهلاك» وطلب، فالناس ستشتري بدخلها الإضافي منتجات من يوظّفها؛ ولكنّك حين تنتج لسلاسل توريد معولمة، وتتنافس في مشغلك مع العمالة في إندونيسيا والهند، لا تعود هذه الصلة موجودة).

فوق ذلك، يشرح غابور شيرينغ، فإنّ النخبة التي تُفتح لها موارد «رأس المال الدولي» ستتشيء ثقافة وأسلوب حياةٍ خاصّ بها، يقلّد أيديولوجيا النخب الكوزموبوليتية وطريقة عيشها. هؤلاء الناس، يضيف شيرينغ، يراكمون النفوذ في المجتمع عبر علاقتهم برأس المال الدولي ويقدّمون أنفسهم على أنهم «القلب» الديموقراطي في البلد (لهذا السبب، سواء في أوكرانيا أو في العراق، حين يريد الإعلام الغربي إعطاء صفة «ديموقراطية» لحدثٍ ما، فإنّ هؤلاء الناس يكونون دوماً في الواجهة، يقابلون الصحافيين ويقفون للكاميرات ويخاطبون الخارج باسم الناس، وإن كانوا أقلية شعبية). لهذه الأسباب كلّها، وبخاصّة حين تقع الأزمات الاقتصادية، يستنتج شيرينغ، سيكون من السهل أن تتّحد الطبقات الشعبيّة مع البرجوازية «المحليّة» في بلدٍ مثل هنغاريا، ومع السياسيين القوميين، وأن يشكّلوا جميعاً أغلبيّةً تتوحّد على كراهيّة هؤلاء الناس وما يرمزون إليه ويمثّلونه.

«الليبرالية» في دول الأطراف

اخترق بلادنا «رأس المال العابر للدول» بدرجةٍ لا تقلّ عمّا حصل في شرق أوروبا، ولكنّ دوره كان مختلفاً بشكلٍ جذريّ. في لبنان والعراق والأردن، رأس المال الدولي لا يتمظهر عبر مصانع سياراتٍ وشركات برمجة وصناعات وسيطة، ولكنّه يستثمر في السياسة، ويمسك بالإعلام، ويقوم مقام الدولة في الكثير من الحالات. أي لبناني اليوم يفهم، تلقائياً، ما يعنيه شيرينغ عن الفارق بين أن تكون على اتصال برأس المال الدولي (من المنح إلى التمويل إلى الوظائف والرواتب «الأجنبية») وبين أن تكون خارجه، بغض النظر عن مؤهلاتك وموقعك في «الاقتصاد الوطني» - بمعنى آخر، من الأفضل على كلّ المستويات أن تكون مترجماً لملامح المتّحدة (أو ما يماثلها) في بيروت لا أن تكون جنرالاً - نزيهاً - في الجيش اللبناني أو أستاذاً خبيراً في الجامعة الوطنيّة، أو أفضل حرفيٍّ في المدينة. لهذا السبب، مثلما أنّ مفاهيم «الطبقة» قد أصبحت غائمة في عالم «ما بعد الأيديولوجيا»، فإنّ مفهوم «السلطة» أيضاً لم يعد واضحاً، ولا يقتصر على جهاز الدولة ورجالها. الكثير من الصراعات السياسية في البلد هي، في عمقها، صراعاتٌ على هذا المحور، وليس على «الاحتلال الإيراني» أو «سلاح المقاومة» أو غيرها من الشعارات. الاصطفاف هنا واضح، ولهذا يقف رأس المال الغربي والخليجي في لبنان في الموقع نفسه على الدوام، ويحارب المعارك ذاتها، ولديه - وإن بتعابير مختلفة - الهدف نفسه (البعض، مثلاً، يريد نزع سلاح المقاومة بالقوّة والمواجهة، والبعض يريد نزعه باللين والإقناع؛ الجميع يتّفق على المسلّمة الأساسية والمقدّمات ويختلفون على الأسلوب والتكتيك). هذا أيضاً، على الهامش، من أسباب زوال التفريق بين «يمين» و«يسار» على الطريقة القديمة. هناك اليوم «يسارٌ» يعتمد على رأس المال الدولي ويعمل لصالحه «خلف صفوف العدوّ»، كتب لينين مرّةً عن الانتهازية بين الاشتراكيين باعتبارها «تجلّي نفوذ البرجوازية في صفوف البروليتاريا». وحين تنظر إلى الكثير من «اليسار» في بلادنا اليوم، وعلاقاته ومصالحه وارتباطاته، تراهم يمثّلون - عن قصدٍ أو غير قصد - مقولة لينين.

المسألة هنا ليست في تتبّع التمويل وتصيّده أو أنّ المال في ذاته «قذر»، كما في النقاش أعلاه عن الطبقية، سؤال التمويل هو عن طبيعة هذا «الصنف» من المال تحديداً، واثره بين النخب، ودوره في الصراع الاجتماعي داخل البلد. «رأس المال الدولي» هذا قد أنشأ قطاعاً كاملاً في بلدٍ كلبنان، وجمعيات ومخططين وإعلاماً وفئة كبيرةً من الناشطين والنخب لا «تتلقى دعماً» منه، بل هي موجودةٌ بفضله ومن غيره هي، ببساطة، ستختفي وتزول. هذا القطاع، لأننا في بلادٍ بلا سيادة، لا يراقبه قانون ومن الطبيعي أن يميل الناس إلى حيث المال الوفير والوظائف الجيّدة؛ ما هو غير طبيعي هو أن ينطق هؤلاء في المسائل الوطنية باعتبارهم «مستقلّين»، أو أنّ موقفهم في القضايا الأيديولوجية الأساسية ليس ملوّثاً (compromised) بسبب طبيعتهم وارتباطاتهم. أصبح للمال الدولي في لبنان، حرفياً، مرشّحون للانتخابات، وأغلبهم يبدو في حملاته كأنه لا يتوجه إلى الناس الذين يفترض بهم أن ينتخبوه، بل إلى من يرعاه ويمدّه بالتمويل والسلطة (وهو هنا ليس الشعب «المحلي»). تخيّلوا أن يتقدّم «مرشّح» إلى أناس، هو وقف طول مسيرته ضدّهم، حاربهم - حرفياً - عند كلّ فرصة ووقف مع أعدائهم أيّاً كانوا، وحين تعرّضوا إلى حملات عنصريّة وتهديد جماعيّ لم يعرفوا له مثيلاً، كان من بين المحرّضين عليهم - وهو اليوم يأتي بثقة لكي طلب أن يمثّلهم سياسياً. هذا الإنسان لا يمكن أن يكون جدّياً، هو إمّا يراكم رصيداً عند المموّلين، أو هو لا يعرف أنّ لكلّ منّا تاريخاً ومسيرةً ومواقف تشهد عليك، لا يمكنك أن تخفيها أو تمحيها، وعلى أساسها يتمّ تقييمك - وليس بحسب تعريفك أنت لنفسك، والخطابات الانتخابية، وتاريخ العائلة والأسلاف، الوقاحة الفعلية، بعد أن تبني حياةً مهنيّة على احتقار أهل «منطقتك» والارتزاق من معاداتهم، هو ليس أن تطرح نفسك عليهم ممثّلاً فحسب، بل أن تقدّم نفسك باعتبارك «البديل» عن السياسي التقليدي، كأنّ الخيار بينك وبينه هو ليس المعنى العميق لفكرة «الخيار الزائف».

في نهاية الأمر، حين تنفجر تناقضات النيوليبرالية، ستكون تلك تجربة مشتركة لأغلب سكان الكوكب، وسوف تخرج من رحم الهيمنة الكثير من الحروب والتشوهات، وحركاتٌ تقاوم الهيمنة لأسبابٍ وبأشكال شتّى. بعضها سيكون متطرّفاً أو قمعياً أو استغلالياً لا يقلّ سوءاً عن الليبرالية المتأخرة نفسها (وسيتمّ استخدامها لتشويه وشيطنة كلّ من يخرج عن الامبراطوري، بالفعل أو بالفكر). ولكن، من جهةٍ أخرى، فإنّ التاريخ حين يسير، فهو لا يفعل ذلك بحسب خطةٍ أخلاقية أو في اتّجاهٍ محسوم، التاريخ والأحداث «تحصل» فحسب، وتفتح لنا احتمالات وتحديات جديدة، وأجبنا هو أن نتفاعل معه. الأمر الوحيد الذي بين أيدينا، في هذه الحالة، هو أن نتمكّن من التفكير «خارج الهيمنة» لا لكي نواجهها وندفعها فحسب، بل لكي نفهمها ونتجاوزها، ونصنع بدائل عنها تتحكّم نحن بمسارها، تكون أفضل منها وأكثر عدالةً وإنسانيّة.

> **الإشكاليّة هي أنّه، في زمن انحسار الأحاديّة، تعبّر طبقات شعبية كثيرة عن قناعةٍ بأنّ الليبرالية و«أوروبا» لم تعد المثال والمستقبل**

* كاتب من أسرة «الأخبار»

(انجل بوليغان - المكسيك)

على الغلاف

تشهد فلسطين المحتلّة حالة أشبه ما تكون بالسباق بين التهدئة والتصعيد، وسط نزوع إسرائيلي إلى انتزاع فتائل التفجير، على رغم ما أظهرته المواجهات الأخيرة في القدس من عدوانية ظلّت مضبوطة بسقف تفادي المواجهة الشاملة. ولم يأتِ التبادل «التحذيري» لإطلاق النار ما بين غزة وتل أبيب، إلّا ليعزّز قناعة الأخيرة بضرورة عدم الانجرار إلى معركة جديدة، خصوصاً في ظلّ ما أظهرته الأولى من قدرات نوعية ستُحضر على طاولة القرار الإسرائيلية. وفي انتظار ما ستحمله الأيّام المقبلة، ستظلّ المقاومة على تأهّبها، توازياً مع إيصالها رسائل إلى المعنيّين بأن لا تهاون في الحفاظ على معادلات «سيف القدس»

فلسطين لا تستقرّ تسابق بين التهدئة والتصعيد

يحيى دبوق

هل باتت المواجهة العسكرية الشاملة بين إسرائيل وقطاع غزة مسألة وقت؟ سؤال فرض نفسه على طاولة التقدير أمس، بعد تبادل بيني لإطلاق النار: صاروخ «تحذيري» فلسطيني من القطاع ردّاً على اعتداءات الاحتلال في القدس، قابلته غارة إسرائيلية، «تحذيرية» هي الأخرى، على أهداف خالية جنوب غزة. قياساً على مواجهات الماضي، يُعدّ الإطلاق «التحذيري» من الجانبَين، ابتداءً

> تنتظر الواقع الفلسطيني حالةٌ ما بين التصعيد والتهدئة، هي بذاتها واحدة من سمات هذه المرحلة

وردّاً، الخطوة الأولى التي تعقبها المواجهة، وإن تدحرجاً. فهل تسري هذه القاعدة على الواقع الحالي؟ الإجابة غير قطعية؛ إذ إنّ احتمال التصعيد وارد، لكنّه في الوقت نفسه غير مرجَّح لاعتبارات عديدة لدى الجانبَين. وفي ظلّ وجود خلافات على المقلبَين في تشخيص المصالح الآنية والأولويات، يبدو أنّ كلا الاتجاهَين غير منتفيَين: التوجّه نحو الحرب، أو الإبقاء على التهدئة. وعلى رغم أنّ العدو رجّح أن تكون حركة «الجهاد الإسلامي» هي التي أطلقت الصاروخ باتجاه مستوطنات غلاف غزة، إلّا أنه حمّل حركة «حماس» المسؤولية كونها الجهة المسيطرة على القطاع، فيما جاء ردّه تناسبياً بأن أغار على أهداف خالية تابعة للأخيرة.

إزاء ذلك، يمكن الإشارة إلى الآتي:

1- يبدو احتمالا التصعيد والتهدئة شبه متساويَين. صحيح أن رئيس الحكومة الإسرائيلي، نفتالي بينت، أعلن إطلاق يد الجيش، إلّا أن تصريحه هذا يبدو مُوجّهاً إلى الداخل، ولا يعني، بحال من الأحوال، أنه أعطى الضوء الأخضر للمواجهة. وما يعزّز ذلك، هو أنه في الكيان، وعلى نقيض دول سويّة، المؤسسة العسكرية هي التي تلجم المستوى السياسي، خاصة في ظلّ وجود صاحب قرار غضّ سياسياً، كما هو حال نفتالي بينت. وإرادة العسكر، اليوم، هي منع الانجرار إلى الحرب، لأسباب بطول ذكرها.

2- كان ملفتاً إطلاق صاروخ دفاع جوّي من غزة باتّجاه طائرات سلاح الجوّ الإسرائيلي التي أغارت على أهداف في القطاع، ما أدى، بحسب الإعلام العبري، إلى إرباك الطائرات، ومن ثمّ انكفائها. ويُعدّ هذا الصاروخ ذا تأثير أبلغ وحضور أفعل من الصاروخ الاعتيادي الذي أُطلق باتجاه مستوطنات الغلاف، إذ إنه يشي بما ينتظر العدو في حال انزلاق الموقف نحو مواجهة شاملة.

3- في محاولة منه لتشتيت فصائل المقاومة وضعضعة موقفها، عمد العدو، عبر إعلامه، إلى اتّهام «الجهاد» بالمسؤولية عن إطلاق الصاروخ، فيما جهد في الحديث عن الخلاف بين «حماس» التي تعمل على منع التصعيد، خاصة أنها تخشى الجانب المصري وردّة فعله «العقابية»، وبين «الجهاد» المنفلتة من عوامل الكبح، والتي تسعى إلى تدفيع إسرائيل ثمن أفعالها في القدس. وعلى رغم أن هذا الحديث لا يخلو من وجه صحة، إلّا أن الهدف منه بالدرجة الأولى تبرير الانكفاء أمام الجمهور، بعد قرار تل أبيب، الذي بات معلناً، لجم نفسها عن درجة الأمور نحو مواجهة واسعة، الأمر الذي يبني عليه أيضاً الطرف الآخر، في ما يمثّل واحداً من أسباب اعتراض جزء واسع من الإسرائيليين على قرارات حكومتهم.

4- يطلب من الإمارات وغيرها، وفي موازاة أصطفاف أبو ظبي مع تل أبيب ضدّ القضية الفلسطينية، عقْد مجلس الأمن الدولي جلسة مغلقة، من دون حضور مندوبي السلطة الفلسطينية وإسرائيل، للتباحث في «التوتر الأخير» في القدس. وبحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن الجلسة ستنتهي بلا نتائج، أو ربّما تخرج ببيان مقتضب يدعو إلى ضبط النفس، لكن في كلّ الأحوال، ستظلّ، وفق حديث المصادر الإسرائيلية إلى الإعلام العبري، لزوم ما لا يلزم، وخارج حسابات القدس، وهو تقدير لا يخلو من الصحة، بل قد يكون الأرجح.

5- كان ملفتاً أيضاً السجال العلني بين عمّان وتل أبيب، على خلفية الموقف الأردني من الاعتداءات الإسرائيلية في الحرم القدسي، بعد أن شجبت المملكة، رسمياً، الإجراءات الإسرائيلية، مستدعيةً نائب السفير الإسرائيلي في عمّان للإعراب عن موقفها هذا. والظاهر أن خطوات الأردن، الذي يديره الملك من المانيا حيث يقيم الآن، نابعة من ضغوط داخلية عبّرت عن نفسها في حالة غضب لدى عامة الأردنيين، وفي البرلمان أيضاً، عبر عرائض وقّع عليها عدد كبير من أعضائه، دعت إلى طرد السفير الإسرائيلي من المملكة. إلّا أنّ إسرائيل استوعبت التصعيد الكلامي من الحليف الأقرب إليها، وصعّدت بدورها ردودها الكلامية، مع التأكيد أن ثمّة حدّاً لا يمكن الأردن تجاوزه.

بالنتيجة، تنتظر الواقع الفلسطيني حالةٌ ما بين التصعيد والتهدئة، هي بذاتها واحدة من سمات هذه المرحلة التي شخّصتها الاستخبارات الإسرائيلية على أنها «حرجة جدّاً»، مرجّحةً أن تستمرّ إلى ما بعد شهر رمضان والمناسبات اليهودية المتزامنة معه. إلّا أن تلك الحالة تحمل أيضاً فتيلاً تفجيرياً، قد يشعل الواقع ويدفعه نحو المواجهة، على رغم إرادة التهدئة واللاتصعيد لدى معظم أطرافه.

كان ملفتاً إطلاق صاروخ دفاع جوّي من غزة باتّجاه طائرات سلاح الجوّ الإسرائيلي (أ ف ب)

المقاومة تفعّل دفاعاتها: لا تهاون في قواعد الاشتباك

غزة ـ رجب المدهون

لم تفوّت المقاومة الفلسطينية فرصة استهداف طائرات الاحتلال مواقعها جنوب غزة، لتثبّت معادلة جديدة في قواعد الاشتباك، إذ استهدف الجناح العسكري لحركة «حماس»، «كتائب القسام»، الطائرات المغيرة على موقع القادسية التابع للمقاومة، بصاروخ أرض - جو محمول على الكتف من طراز «ستريلا»، مطلقاً، في الوقت ذاته، صليات من الرصاص الثقيل على الطائرات لإبعادها، ما اضطرّ العدو لسحبها وإعلان انتهاء عملية القصف. وجاء هذا التطوّر في أعقاب إطلاق صاروخ من القطاع تجاه تجمُّع مستوطنات أشكول جنوب غزة، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنه جرى اعتراضه، فيما زعم ناطق باسم جيش الاحتلال أن الردّ الإسرائيلي استهدف ورشة تصنيع أسلحة لحركة «حماس»، محمّلاً الحركة المسؤولية عن أيّ أحداث. من جهتها، اعتبرت «حماس» قصف الاحتلال لبعض المواقع الفارغة في القطاع، «بمثابة محاولة فاشلة لمنْع الشعب الفلسطيني من الدفاع عن مدينة القدس والمسجد الأقصى»، مؤكّدة «مواصلة المواجهة على كلّ محاور الاشتباك في القدس وغزة والضفة والداخل المحتلّ»، بحسب الناطق باسمها، حازم قاسم.

ووفق مصادر فلسطينية، تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الوسيط المصري أجرى اتصالات بـ«حماس» سعياً إلى تهدئة الأوضاع، ولإيصال رسالة من الاحتلال مفادها بأنه لا يرغب في التصعيد، وبأنه سيردّ على إطلاق الصاروخ، نافياً أن يكون المصريون قد مارسوا أيّ ضغوط على الحركة لمنعها من الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية. وفي الإطار ذاته، أبلغت «حماس» المصريين بأنها لن تسمح بكسر العدو قواعد الاشتباك التي كانت سارية سابقاً، محذّرة من أن أيّ تجاوز للخطوط الحمر، سيؤدّي إلى ردّ من جانب المقاومة، وتالياً تفجّر الأوضاع من جديد. وشملت المباحثات أيضاً، بحسب المصادر، التطوّرات في القدس، حيث نبّهت الحركة الوسيط المصري إلى أن إقدام العدو على تنظيم «مسيرة الأعلام»، سيعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل معركة «سيف القدس» بأيّام. وكان منظّمو المسيرة طلبوا، في وقت متأخّر من مساء الإثنين، من شرطة الاحتلال الإذن بتنظيم الفعالية، مساء اليوم، في القدس القديمة وحول الأسوار، لكن الشرطة رفضت منحهم الإذن، متحجّجة بأن تقديم الطلب جاء متأخّراً، وأن مسيرة من هذا النوع بحاجة إلى إجراءات تأمين مسبقة. وبحسب «القناة السابعة» العبرية، فقد ردّت الشرطة بأن المنظّمين نشروا الإعلان قبل أخذ موافقتها، وهو ما دفعها إلى رفض طلبهم، فيما يجري بحث مخطط وموعد بديلَين.

ويوم أمس، اقتحم 853 مستوطناً باحات المسجد الأقصى بحماية أمنية مشدّدة من قِبَل قوات الاحتلال التي اعتدت على المصلّين الفلسطينيين الموجودين داخل باحات الحرم، ما يرفع عدد المستوطنين المقتحمين إلى 2275 منذ بداية عيد الفصح اليهودي.

> أجرى الوسيط المصري عدّة اتصالات بحركة «حماس» مبلغاً إيّاها أن الاحتلال لا يرغب في التصعيد

حذّرت «حماس» من أن تنظيم «مسيرة الأعلام» سيعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل معركة «سيف القدس» (أ ف ب)

غزة تحت شبح الحرب: قدَرنا مواجهة الاحتلال

غزة ـ يوسف فارس

لم يكد يمضي عام واحد على انتهاء معركة «سيف القدس»، حتى عادت غزة لتتصدّر المشهد، على رغم أنّ آثار الحرب الماضية لم تُغيّب منها سوى بقايا البيوت المهدّمة التي أتمّت الطواقم المصرية عملية

> ثقة اتفاق نضج أخيراً رسم حدوداً مدروسة للردّ على ممارسات الاحتلال

إزالتها في وقت قياسي، فيما بقيت المواجهة، بصور الضحايا، وبحدّة القصف، وبالم الفقد، حاضرة في مخيّلة الغزّيين. كلّ ذلك شكّل مزاجاً عاماً، يحاول أن يقفز على فكرة اقتراب مواجهة جديدة، على رغم التفاعل الوطني مع ما يجري في المدينة المقدّسة. «لا أحد يتمنّى الحرب ولا يشتريها»، يقول الكهل أبو محمد وهو يجلس في مقابل أرض فارغة، كانت قبل عام تحوي بيته المكوّن من طابقَين. هو لم ينسَ بعد كيف هرب وعائلته قبل أن يُسوّى منزله وعدد من منازل الحيّ بالأرض. يستذكر في حديثه إلى «الأخبار»: «نجونا بأعجوبة، ولا زال وهج الصواريخ الحربية يحرق ذاكرتي، كما أن انتظاري لإعادة الإعمار الذي لم يتقدّم منذ قرابة عام، يجعلني أعيش في أجواء الحرب، وكأنها لم تنتهِ بعد». بالنسبة إلى الرجل الخمسيني، فإن الذاكرة لم تكد تنسى أهوال المواجهة السابقة، ولذا «أنا ومعي مليونا إنسان في غزة، نتمنّى أن نقضي هذا الشهر بدون دماء»، لكنّه يستدرك بأن «إيقاع صراعنا يفرض ذاته، فإذا وقعت جولة تصعيد جديدة، فليس لنا إلّا أن نذعن لقدرنا في مواجهة الاحتلال ومناصرة المقاومة حتى الرمق الأخير».

عبد الله شرشرة، وهو ناشط حقوقي، يرى أن ثمّة مزاجاً شعبياً عاماً في القطاع، «غير مهيّأ» للدخول في مواجهة جديدة مع الاحتلال، وهو الأمر الذي سيلقي بتبعاته مستقبلاً. ويبيّن شرشرة، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «الواحدة من تلك التبعات هي أن الفصائل صارت تقيم وزناً أكبر لحسابات الربح والخسارة، وتأثير أيّ مواجهة على مدى توافر مقوّمات الحدّ الأدنى للصمود، على المستوى الشعبي، وأيضاً على مستوى تماسك النظام الإداري في القطاع، الذي تديره حركة حماس». ويلفت إلى أنّ «إسرائيل، بعد أربع حروب مدمّرة، حاولت خلق تغيير جذري في نظرة المواطن الغزّي العادي تجاه السلوك المقاوم، عن طريق ممارسات من مثل إبطاء عملية الإعمار، وفرض معادلة الاقتصاد مقابل الهدوء، إضافة إلى استدراج المقاومة إلى التفاوض غير المباشر على التسهيلات، كلّ ذلك رافقته حملات إعلامية إسرائيلية مكثّفة عبر صفحة المنسّق الإسرائيلي وعدد من الصفحات المشبوهة، تخاطب المواطن بذاته، بأن الهدوء يقابله التسهيلات، وأن الفعل المقاوم يقف حائلاً أمام الحياة الهادئة والرخاء المادي».

لكن هل نجحت إسرائيل في تأثيرها على الشارع الذي خرج من بين طبقاته الأكثر فقراً قرابة 20 ألف لاؤل مرّة منذ أكثر من 15 عاماً؟ يجيب الباحث السياسي، إسماعيل محمد، بأن «المزاج الشعبي العام في طبعه يميل إلى الهدوء، وهو سلوك بشري عادي وغير مستهجن، وأن الحرب والمواجهة هي الفعل الطارئ في حياة الأمم». ويضيف محمد، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «العامل الأوّل الذي يجب الوقوف عنده في تحليل الاتّجاه الشعبي، والذي لا يتعارض أصلاً مع توجّه الفصائل التي تحاول بشتّى الطرق أن لا تنجرّ إلى مواجهة، هو عدم التعافي من القطاع، وهو الأمر الذي شدّد عليه الأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي» زياد النخالة، في تصريح صحافي، أكد فيه أن «تهديدات العدو بوقف التسهيلات عن غزة لا تستطيع أن تجعلنا نصمت عمّا يجري في القدس والضفة المحتلة، وأن ما يجري في القدس من انتهاكات تعادله أرواحنا». لكن المصادر نفسها توضح أن ثمّة اتفاقاً نضج أخيراً، رسم حدوداً مدروسة للردّ على ممارسات الاحتلال، تتمثّل في أن ينحصر الفعل العسكري في مدى معيّن، يضمن زيادة الضغط على العدو من أطراف إقليمية ودولية، بهدف وقف التصعيد وتلافي مواجهة أكثر اتّساعاً وتكلفة.

يشير البعض إلى أن الفصائل صارت تقيم وزناً أكبر لحسابات الربح والخسارة (أ ف ب)

استخبارات العدوّ تحذّر: «الحرب الأهلية» مسألة وقت!

يحيى دبوق

تقرّ إسرائيل، عبر التقديرات الاستخبارية التي تُرد تباعاً في الإعلام العبري، بـ«قصور ذات اليد» عن خوض مواجهات مع فلسطينيّي الداخل (أراضي 48)، تُعدّ مرجّحة جدّاً في ظلّ الأوضاع الحالية، خصوصاً إذا ما اندلعت معركة على أيّ من الجبهات المحيطة بالكيان، ولا سيما مع قطاع غزة أو مع «حزب الله» في لبنان. ويُعدّ هذا القصور جزءاً من الكوابح التي تمنع المؤسّسة العسكرية في دولة الاحتلال من المُضيّ قُدُماً في استفزازها للفلسطينيين على نحو قد يدفع أيّاً من الجهتَين المذكورتَين إلى الاشتعال. واللافت في هذه التقديرات، الواردة في صحيفة «إسرائيل اليوم» نقلاً عن مصادر في المؤسّسة الأمنية في تل أبيب، هو الكشف عنها أكثر من مضمونها؛ فما الذي يدفع العدو إلى الإعلان عن تقدير كهذا، من شأنه إضعاف موقفه وردعه، وربّما أيضاً حثّ جهات المقاومة على اختلاف تموضعاتها، على تحدّي المحتلّ ومنعه من فرض إرادته عبر سطوته العسكرية والأمنية؟

وفقاً للمصادر، كما ورد في الصحيفة، فإن «فرضية العمل في المؤسسة الأمنية هي أنه في الجولة المقبلة من القتال في مواجهة غزة أو في الشمال، ستنضمّ مجموعات من عرب إسرائيل (فلسطيني 48) إلى المواجهات. وعلى رغم أن الجيش والشرطة الإسرائيليّين استعدّا بشكل أو بآخر للتصدّي لاحتمال كهذا، إلّا أن كبار المسؤولين (الأمنيين) يحذرون من أن الاستعداد غير كافٍ وغير مُرضٍ على الإطلاق». وتشير التقديرات إلى توقُّع اندلاع أعمال عنف بمستويات أعلى من ذي قبل، في تساوق مع أيّ مواجهة مستقبلية، وإن كان حجم العنف وامتداده وتأثيره مرتبطةً بعوامل عدّة، من بينها مستوى الردع الإسرائيلي في الوعي الجمعي لفلسطينيّي الداخل، ونوعية الحرب وطبيعتها، وكذلك الموقف الفلسطيني منها. وبحسب التقديرات نفسها، فإنه في حال المواجهة مع «حزب الله» في لبنان، وما سيتخلّلها من إطلاق لآلاف الصواريخ يومياً على إسرائيل، «ستسعّل جهات من الداخل (فلسطينيو 48) حالة الفوضى جرّاء الدمار والإصابات لتحدّي إسرائيل».

> أحد أكثر السيناريوات إثارة للقلق في المؤسسة الأمنية في تل أبيب، هو «القتال الميليشيوي المسلّح»

أمّا أحد أكثر السيناريوات إثارة للقلق في المؤسسة الأمنية في تل أبيب، فهو «القتال الميليشيوي المسلّح» بين العرب (فلسطينيي 48) واليهود، في ما يمكن وصفه بـ«الحرب الأهلية»، وفقاً للتعبير العبري، «وهي ليست مسألة إذا، بل مسألة متى». وبحسب مصدر أمني إسرائيلي، «لا تنقص الوسائل القتالية للاحتراب الداخلي، إذ هناك أسلحة لا نهاية لها لدى الجانبين». ويُعتبر هذا التحذير، الذي يبدو مستهجناً، بمثابة توصيف فعلي لواقع الأراضي المحتلّة عام 1948، حيث مقدّمات التصعيد والمواجهات، ومن بينها تلك المسلّحة، تنتظر تحفيزها الأخير. إلّا أنه إلى جانب هدف استعراض الواقع كما هو، ثمّة محاولة من قِبَل السلطات لتبرير أدائها «الانكفائي» أمام الجمهور، المطالب بالمزيد من قمع الفلسطينيين، وكذلك دفعاً لاتهامات بالتقصير يقودها معارضون من سياسيين وإعلاميين، وعلى رأسهم رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، على خلفية «التراخي» مع الفلسطينيين، والامتناع عن لجمهم. وعبر الكشف عن هذه التقديرات المرتبطة بتهديدات الداخل، توضح المؤسسة الأمنية للإسرائيليين أن مزيداً من الحزم يعني «حرب شوارع» في المدن الإسرائيلية داخل الخطّ الأخضر. وهو معطى، من شأنه أيضاً تفسير امتناع إسرائيل عن التصعيد المنفلت، إلى جانب عوامل أخرى.

تقرير

وأصبح لليهود حيّ
الإمارات: إسرائيل «خيمتنا الأخيرة»!

ستضيف الإمارات، إلى معالمها الكثيرة، حيّاً يهودياً. تريده في الظاهر أن يكون رمزاً للتسامح، إلّا أنه في الواقع محاولة للاندماج أمنياً مع إسرائيل، المطلوب منها حماية نظام أبو ظبي، مع تراجع الضمانة الأميركية له ولغيره من أنظمة الخليج. أمّا الهدف بالنسبة إلى إسرائيل فهو استيطان جزيرة العرب، حيث سيمثّل ذلك الحيّ المستوطنة الإسرائيلية الأولى خارج «أرض العسل واللبن»، لتتعمّم بشكل أو آخر لاحقاً على السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان

حسين إبراهيم

حين يحمل حيّ في مدينة ما، اسم جالية أجنبية، كما الحيّ الصيني في باريس، أو غيره الكثير في كلّ أنحاء العالم، فإنه يكتسب هذا الاسمَ عبر عشرات السنين من الهجرات التي يتجمّع خلالها المهاجرون من بلد معيّن في ذلك الحيّ، لتخفيف آثار الغربة، والاستفادة مادياً من سهولة التعامل مع أشخاص من الثقافة نفسها. الحيّ اليهودي المنويّ إقامته في الإمارات، لا يندرج ضمن هذه الخانة، إذ سيكون حيّاً مفتعلاً له وظائف كثيرة وخطيرة، يُراد منها زرع ما يزيد غربةَ أهل هذه البلاد في ديارهم، من دون حتى أن يتغرّبوا. لا أحد أشطر من نظام الإمارات، القائم على التآمر حتى قبل تأسيس الدولة، حين كانت تحاك المكائد بين القبائل أو داخل القبائل نفسها في الصراع الأبدي على السلطة في تلك المنطقة القاحلة، في النقاط أين تكمن القوة. هم أدركوا أخيراً أن أميركا نفسها ليست ضمانة، لأنها تركتهم فريسة للقلق على المستقبل خلال السنوات العشر المضطربة الأخيرة، وما عادوا يرون ضمانة غير الارتماء في حضن إسرائيل التي يعتقدون أنه دائماً ما يكون النفوذ في العالم حيثما تكون، سواء في أميركا أو في روسيا أو الصين أو أي مكان آخر. لا يعود غريباً حينها أن تكون الوتيرة التي تريدها الإمارات في التطبيع، أسرع من تلك التي يمكن أن يتحمّلها أو يستجيب لها العدو نفسه، حيث يواجه الأخير مشكلة على مستوى الإحلال والتوطين في إسرائيل نفسها، ولا سيما في مستوطناتها في الضفة الغربية، فكيف سيبني حيّاً يحمل اسم جالية لا يوجد منها إلا نحو ألفي شخص، سوف تقام لهم منازل وفنادق ومراكز تسوّق (كوشير) ومدارس وكنيس ومركز للجالية وحتى حمامات «ميكفاه»، بحسب ما أعلن رئيس «المجلس الأعلى لليهود في الإمارات»، الحاخام الأكبر إيلي عبادي، الذي يراهن على انتقال الكثير من اليهود للإقامة في الدولة الخليجية.

ولا يعود مستهجناً أيضاً، والحال هذه، أن يقوم المستشار الرئاسي الإماراتي، أنور قرقاش، المستند إلى التحالف مع إسرائيل، بتقريع اميركا، على رغم اعتذار وزير خارجيتها، أنتوني بلينكن، لولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، على التأخير في الردّ على الهجمات بالصواريخ والمسيّرات التي شنّتها «أنصار الله» ضدّ العمق الإماراتي، فيقول في مجلس رمضاني لابن زايد بكل جرأة إن الهيمنة الغربية على النظام الدولي تعيش أيامها الأخيرة، وإن الإمارات تعيد النظر في تحالفاتها، وإن الصين لاعب قوي، رافضاً تقسيم الدول إلى دول ديموقراطية وأخرى استبدادية، وهو تقسيم أميركي، ومعتبراً أن النظام الاقتصادي المعتمد على الدولار عمره 70 عاماً، و«التغيير طبيعة الحياة، والثبات والاستقرار هما الشواذ».

الوظيفة الأولى للحيّ اليهودي، إماراتياً، ستكون تحقيق مزيد من التماهي الأمني للإمارات مع إسرائيل، وليس إظهار التسامح، كما يقول مستشار ابن زايد، الأستاذ الجامعي عبد الخالق عبد الله، وهو تسامح مفقود كلياً إزاء أيّ شكل من أشكال الاعتراض على سياسة الحكام، إذ ستسعى إسرائيل إلى ضمان أمن هذا الحيّ، وهو ما يفترض وجود ثقة إسرائيلية بأمن الإمارات، بل والمشاركة فيه ومعرفة كلّ تفاصيله. أما الهدف بالنسبة إلى إسرائيل فهو استيطان جزيرة العرب، حيث سيمثّل ذلك الحيّ المستوطنة الإسرائيلية الأولى خارج «أرض العسل واللبن»، وإنما في أرض النفط، لتتعمّم بشكل أو آخر لاحقاً على السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان، بعدما كان نظام البحرين سبّاقاً إلى خطوات مماثلة، على رغم أنه لم يستطع اجتذاب الكثير من الإسرائيليين بسبب العداء الشعبي البحريني لإسرائيل. فظل عدد أفراد الجالية اليهودية هناك بحدود 35 شخصاً بينهم مسؤولون في الحكومة البحرينية وسفراء.

> الوظيفة الأولى للحيّ اليهودي، إماراتياً، تحقيق مزيد من التماهي الأمني مع إسرائيل

إزاء ذلك، جاء الرفض للحيّ اليهودي في الإمارات، خليجيّ الطابع، حيث هاجم معارضون سعوديون ذلك بشدّة على وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة أن ما هو مسموح للإسرائيليين لا يتوفر للمعارضين الذين لا يستطيعون الإقامة في بلدانهم خارج السجون، وخصوصاً في الإمارات، التي يتغنّى حكّامها بوجود نحو 200 جنسية على أراضيها ليس فيها حيّ واحد يحمل اسم أيّ من تلك الجاليات التي يُعد بعضها بالملايين مثل الهنود والبنغلادشيين والمصريين. ومما زاد من استفزاز مشاعر الخليجيين، تزامن التقارير بشأن الحيّ اليهودي في الإمارات مع تصعيد إسرائيلي كبير ضدّ الفلسطينيين في المسجد الأقصى. وإدانة رفع العتب الإماراتية لاقتحام الأقصى، أدرجها معارضون خليجيون ضمن ما سمّوه «سايكولوجيا النفاق» التي شُنّ عليها عيال زايد وشابوا، وخاصة أن هذا توازى مع إعلان وقع عن مشاركة طائرات حربية إماراتية في الاحتفالات التي يقيمها العدو في ذكرى نكبة فلسطين.

جاء الرفض للحيّ اليهودي في الإمارات، خليجيّ الطابع (أ ف ب)

إضاءة

حكومة بينت لا تَثبت: متى سيقلب «الليكود» الطاولة؟

على رغم ما أثارته استقالة زعيم الائتلاف الداعم للحكومة الإسرائيلية، قبل فترة، من تكهّنات بقرب سقوط نفتالي بينت، إلّا أن هذا السيناريو لا يبدو تحقّقه سهلاً. إذ سيكون على المعارضة من أجل إسقاط خصمها وتشكيل حكومة بديلة، تحقيق أغلبية لا تبدو بمتناول اليد. إلّا إذا تخلّى «الليكود» عن تمسّكه بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة. وهو ما سيكون عليه حسمه قبل موعد التناوب بين بينت ويائير لابيد

علي حيدر

إذا ما استُثنيت من المشهد تهديدات «القائمة العربية» المشاركة في حكومة نفتالي بينت، نتيجة الإحراج الذي تسبّب به لها اقتحام جنود العدو المسجد الأقصى، فإن أزمة الحكومة بدأت بالتدحرج منذ استقالة رئيسة كتلة الائتلاف في «الكنيست»، عيديت سيلمان، التي أدّى خروجها إلى تراجع القاعدة النيابية للحكومة، والتي هي هشّة في الأساس، إلى 60 عضواً، في مقابل 60 للمعارضة، موزّعين ما بين 54 لمعسكر اليمين و«الحريديم»، و6 لـ«العربية». نتيجة ذلك، تبلورت مشكلة ببعدَين: الأوّل يستند إلى التعادل النظري بين الموالاة والمعارضة، والثاني مرتبط بديناميات الأحداث وملاءاتها. قابل معسكر اليمين استقالة سيلمان بالترحيب، والتفاؤل بإمكانية تفكّك حكومة بينت على أساس أن آخرين سيلحقون بزعيمة الائتلاف، لصالح تشكيل حكومة يمينية برئاسة نتنياهو. إلّا أن هذه التقديرات بدت متسرّعة بعض الشيء، على الأقلّ من حيث التوقيت، خاصة أن «الكنيست» في إجازة إلى 9 أيار، وقبل ذلك لا إمكانية لتحقّق أيّ من السيناريوات التي تأملها المعارضة.

وأيّاً يكن، تُمكن للحكومة، من الناحية القانونية، مواصلة عملها كالمعتاد، بالاستناد إلى أغلبية 60 عضواً. إلّا أن مشكلتها تكمن في تمرير القوانين التي تحتاج إلى أغلبية 61 عضواً. ولعلّ أهمّ محطّة في هذا السياق تتمثّل في المصادقة على الموازنة العامة التي إن لم يتمّ إقرارها، فإن القانون يفرض حلّ الحكومة و«الكنيست» وإجراء انتخابات مبكرة. لكن ورقة الضغط التي يتسلّح بها بينت في مواجهة ذلك، هي إمكانية مساومة سيلمان، عبر التهديد بإعلانها «منشقّةً» عن الكتلة في حال عدم تصويتها لصالح الموازنة، الأمر الذي سيؤدي من الناحية القانونية إلى حرمانها من الانضمام إلى أيّ كتلة للترشّح في الانتخابات المقبلة. يُضاف إلى ما تَقدّم أنه قد تكون من مصلحة بعض أعضاء «الكنيست»، وتحديداً «القائمة العربية»، أو جزء منها على الأقلّ، عدم السماح بانتخابات مبكرة تؤدي إلى عودة نتنياهو، وهو ما يتيح لها فرصة من أجل انتزاع بعض التنازلات مقابل توفير الغطاء للموازنة، على الأقلّ من الناحية النظرية. أمّا إسقاط الحكومة واستبدال أخرى بها، فتحتاج المعارضة من أجلهما إلى أغلبية 61 عضواً على الأقلّ. إضافة إلى شرط آخر متمثّل في اختيار هؤلاء مرشّحاً لرئاسة الحكومة، وهنا تُبرز أيضاً مشكلة الحاجة إلى الأصوات العربية في «الكنيست»، حيث تملك «العربية» مساحة من المناورة، تتيح لها، في حال امتناعها عن التصويت، إسقاط اقتراح حلّ «الكنيست». وحتى لو تراجعت القاعدة النيابية للحكومة إلى 59 عضواً، في حال نجاح ضغوط المعارضة لاجتذاب أحد أعضاء حزب رئيس الحكومة، «يمينا»، ستبقى بحاجة إلى الأصوات العربية إذا ما أرادت حلّ «الكنيست» أو تشكيل حكومة بديلة.

وعليه، فإن الخطر على الحكومة قد لا يكمن بالضرورة في لعبة الأرقام، وذلك نتيجة للقيود القانونية المشار إليها، وإنّما في الديناميات التي قد تُنتج من استقالة أو حادثة هنا أو هناك، والتي ستؤدّي إلى انهيار الائتلاف المتشكّل على أساس منع نتنياهو من العودة إلى الرئاسة، وهو العامل الوحيد الذي يمنع تَفجّر تناقضاته السياسية والإيديولوجية. وفي ضوء ذلك، يمكن تخيّل مروحة من السيناريوات، التي لا يوجد حتى الآن أيّ مؤشّر إلى رجحان أيّ منها. من الناحية النظرية مثلاً، ثمّة إمكانية لإسقاط الحكومة القائمة، واستبدال أخرى بها برئاسة نتنياهو، في حال انشقّت كتلة بني غانتس، «أزرق أبيض»، كونها تملك 8 أعضاء، ولكنّ هذا السيناريو مستبعد حتى الآن في ضوء تجربة الشراكة بينهما العام الماضي، والتي انقلب عليها نتنياهو وأدّت إلى انتخابات مبكرة. ومن بين السيناريوات المطروحة أيضاً، أن يؤدّي صمود حكومة بينت، ويأس «الليكود» من إمكانية تفكّكها، إلى دفع الأخير لعقد صفقة ائتلاف في ضوء المحاكمة التي يتعرّض لها بتهم الفساد والرشوة، يعترف بموجبها بالتهم الموجَّهة إليه، مقابل عدم إدخاله السجن واعتزاله الحياة السياسية. وفي حال تحقّق هذا السيناريو، يمكن بسهولة تشكيل حكومة يمينية يترأسها «الليكود»، لكن بقيادة شخصية أخرى غير نتنياهو، وهذه المرّة بمشاركة حزبَي «يمينا» وغدعون ساعر - القيادي الذي انشقّ عن «الليكود» اعتراضاً على استمرار نتنياهو في منصبه، وشكّل حزب «أمل جديد» -، ومن دون الحاجة إلى أصوات عربية أو أحزاب من اليسار الصهيوني. ويعود ذلك إلى امتلاك معسكر اليمين، بنسخته المتطرّفة، أغلبية في «الكنيست» تؤهّله لتشكيل حكومة مستقرّة وبأغلبية مريحة، لكنّ الانقسام الأساسي داخله، حول استمرار نتنياهو في منصبه من عدمه، هو الذي أدّى إلى تمزّقه، وأدخل إسرائيل في دوامة انتخابات متوالية، انتهت إلى تشكيل حكومة تناقضات من اليمين واليسار وبعض العرب، على قاعدة منع نتنياهو من ترؤّسها.

بالاستناد إلى ما تَقدّم، يمكن التقدير أنه في كلّ السيناريوات، فإن الاستقرار الذي تتمتّع به الحكومة قد يكون خادعاً ومؤقّتاً، فيما السؤال الرئيس يتمحور حول التوقيت والعنوان الذي على أساسه سيتمّ حلّها. فالكُرة في الواقع هي في ملعب «الليكود»، الذي سيكون عليه أن يحسم ما إذا كان سيقبل بحلول موعد التناوب على رئاسة الحكومة بين بينت ووزير خارجيته، يائير لابيد، في آب 2023، وبالتالي تَحقّق المداورة بينهما، بسبب تمسّكه هو بنتنياهو رئيساً، فضلاً عن أن مسألة صفقة الادّعاء المشار إليها قد تقرّب موعد إعادة خلط الأوراق.

روسيا

معركة الدونباس تنطلق: الديبلوماسية لا تزال خياراً

دخلت الحرب الروسية في أوكرانيا طوراً جديداً مع انطلاق معركة السيطرة على إقليم الدونباس كاملاً. وفيما لا تزال موسكو تعوّل على المسار الديبلوماسي المرهون بمزاج السلطات الأوكرانية، تكتسب المعركة الجديدة أهمية خاصّة بالنسبة إلى موسكو الراغبة، من جهتها بمضاعفة الضغط على كييف للعودة إلى طاولة التفاوض وتنفيذ ما اتُّفق عليه في جولة إسطنبول

موسكو - الأخبار

عادت الكلمة في الحرب الروسية الدائرة في أوكرانيا إلى الميدان، بعدما اصطدمت المساعي الديبلوماسية بحائط مسدود، في ظلّ تراجع كييف عمّا جرى الاتّفاق عليه في جولة التفاوض الأخيرة في إسطنبول التركية. عودة روسيا إلى التصعيد على أكثر من جبهة، من بينها كييف ولفيف والأهمّ الدونباس، تُعدّ بمثابة ورقة ضغط من جانب موسكو التي ترى أن كييف فهمت مبادرة حسن النية التي أقدمت عليها بعد جولة المفاوضات الأخيرة، على أنها تراجع. انطلاقاً ممّا تقدّم، يرى خبراء روس أن أوكرانيا، ومع كل تصعيد في الميدان، ترضخ وتعود إلى طاولة التفاوض. ويستند هؤلاء في تقديرهم، إلى التحوّل في موقف السلطة الحاكمة بعد تراجع حدّة المعارك، وتحديداً على جبهة كييف، لتعود إلى تصعيد نبرتها السياسية للحصول على شروط أفضل في العملية التفاوضية، وهو ما صعّب المحادثات، مبقياً إيّاها رهينة تبدُّل مزاج كييف.

ومع اقتراب حسْم معركة مدينة ماريوبول الساحلية، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، بدء مرحلة جديدة من العملية العسكرية الروسية، موضحاً أن أوكرانيا لم تقدّر بادرة حسن النية عندما جرى سحب القوات الروسية من ضواحي كييف، من جهته، أكد وزير الدفاع، سيرغي شويغو، أن القوات الروسية تواصل تنفيذ خطة «تحرير أراضي جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك»، ومشيراً إلى أن هذه الأطراف تبذل قصارى جهدها لتأخير العملية الروسية في أوكرانيا.

> أكد شويغو أن موسكو تواصل تنفيذ خطة «تحرير أراضي جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك»

ميدانياً، وبعد إعلان الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، عن بدء الهجوم الروسي على إقليم الدونباس شرق البلاد، قال مستشاره، أوليكسي أرستوفيتش، إن الهجوم يسير «بحذر شديد»، موضحاً أن القوات الروسية تحاول اختراق دفاعات الجيش الأوكراني. ولفت أرستوفيتش، في تصريحات تلفزيونية، إلى أن المهمّة الأولى للجيش الروسي، هي الاستيلاء على الأراضي الواقعة على طريق روبيجني وبوباسنايا وسيفيرودونيتسك في إقليم لوغانسك، وفصْلها عن أجزاء أخرى من البلاد؛ فيما تتمحور المهمّة الثانية حول مهاجمة المنطقة الواقعة بين إيزيوم وسلافيانسك وكراماتورسك في منطقة خاركيف شرق البلاد، مبيّناً أن روسيا تسعى إلى السيطرة على منطقة جوليابول في زابارودجيا، وماريوبول. وفي هذا السياق، أعلن سكرتير مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني، أوليكسي دانيلوف، أن الجيش الروسي سيطر على مدينة كريمينا في إقليم الدونباس. وفيما لم يَصدر تأكيد روسي في هذا الخصوص، بيّن خبراء روس أكدوا أن الاستيلاء على كريمينا يُعدّ خرقاً مهماً. ووفق محلّلين، فإن المدينة واحدة من المعاقل الأخيرة للقوات الأوكرانية في الإقليم، والسيطرة عليها ضرورية لجهة تطويق مَن تبقى من القوات الأوكرانية في الدونباس. ويفيد محلّلون عسكريون روس بأن الوجهة المقبلة للقوات الروسية ستكون السيطرة على مدينة إيزيوم التي تشرف على محاور طرق أساسية في الإقليم. ومن شأن السيطرة عليها أن تغلق جميع الطرق أمام القوات الأوكرانية في المنطقة. من جهته، لفت الرئيس السابق لقوات الصواريخ المضادة للطائرات، العقيد الاحتياطي سيرغي خاتيليف، إلى أن العملية في الدونباس لن تكون هجوماً كلاسيكياً، مستبعداً أن تتمكّن هيئة الأركان العامة الأوكرانية من التنبؤ بها. ولفت خاتيليف، في تصريح لصحيفة «فزغلياد»، إلى أن الكلمة العليا في المعركة ستكون للطيران وسلاحَي المدرعات والمدفعية.

وعلى جبهة ماريوبول، وبعد اشتداد الضغط الروسي على القوات الأوكرانية والمرتزقة الأجانب في المدينة، دعت وزارة الدفاع الروسية تلك القوات إلى مغادرة مجمع أزوفستال للصلب شرق المدينة من دون سلاح أو ذخيرة، متعهّدة بضمان حياة مَن يلقي سلاحه. وأعلن الناطق باسم قوات «جمهورية دونيتسك»، إدوارد باسورين، أن الأخيرة بإسناد من القوات الروسية والطيران والمدفعية الحربية، بدأت هجوماً على مصنع أزوفستال في ماريوبول، وهو المعقل الأخير للقوات الأوكرانية المتبقية في هذه المدينة.

السودان

تشهد الساحة السودانية جملة تحوّلات ربّما تنبئ باختراقات قريبة في الانسداد السياسي، الذي لا يزال حاكماً في البلاد منذ تشرين الأوّل الماضي. وإذ يبدو قائد الانقلاب، عبد الفتاح البرهان، مستعدّاً لتقديم تنازلات تتيح التوصّل إلى تسوية، وسط ميل لديه لإعادة تصدير الإسلاميين، يُظهر أن «القوى الثورية» ستجد نفسها مضطرّة لمراجعة حساباتها وإعادة ترتيب أوراقها، خصوصاً إذا ما لمست جدّية في إجراء انتخابات «نزيهة» بحلول عام 2021

عودة الإسلاميين تحت جُنح البرهان
العسكر يتنازل... ولا ينسحب

تكشف قراءة المشهد السوداني عن نجاح المكوّن العسكري في حلحلة عدد من ملفات السياسة الداخلية (أ ف ب)

محمد عبد الكريم أحمد

دخل السودان في العام الرابع بعد سقوط الرئيس السابق، عمر البشير، وسط دعوات متكرّرة إلى التظاهر (6 و11 نيسان الجاري تحديداً) حظيت باستجابة شعبية محدودة نسبياً، بينما واصل «مجلس السيادة» مساعي القفز فوق المسار الانتقالي الراهن، بالتزامن مع أحكام قضائية قضت ببراءة عدد من رموز نظام البشير من تهمة التآمر على المرحلة الانتقالية والإفراج عنهم. واعتُبرت تلك التطوّرات مؤشّراً دالّاً على أهمّ ملامح ما تبقّى من المرحلة الانتقالية، المقرّر إتمامها منتصف العام المقبل، بحسب تأكيدات رئيس «السيادي»، عبد الفتاح البرهان، نفسه في أكثر من مناسبة، وإعلانه عزمه القيام بعدّة خطوات لتهيئة المجال أمام حوار وطني سوداني شامل، ينتهي بتسليم الجيش السلطة لحكومة منتخبة.

الحراك الشعبي... واستنفاد التأثير؟

استبقت «القوى الثورية» التظاهرات الأخيرة التي جرت على مرحلتَين، بوضع حزمة مطالب ارتكزت على رفض التفاوض مع الجيش، ومطالبته بـ«تسليم السلطة الفوري لحكومة مدنية كاملة»، و«إسقاط المجلس العسكري الانقلابي، وتقديم أعضائه لمحاكمات فورية وعادلة»، فضلاً عن العودة إلى الوثيقة الدستورية (أب 2019) وأطرها الزمنية لتقاسم السلطة بين العسكريّين والمدنيّين، ورفع حالة الطوارئ. وفي المقابل، استبق الجيش هذا الحراك بنشاط إقليمي ربّما يكون الأكبر منذ عزل البشير، بعدما أجاد توظيف مكوّنات المعارضة المسلّحة السابقة المشاركة في الحُكم حالياً للعب أدوار داخلية وخارجية مهمّة لصالح رؤية «مجلس السيادة»، كما واصل البرهان جهود الدفع برؤيته للمرحلة الانتقالية، بإطلاق وعود بالتهدئة السياسية، والإفراج عن جميع المعتقلين المدنيّين (أغلبهم من عناصر التيار الإسلامي)، وتقليص حالة الطوارئ الحالية. وما بين انقلاب يسعى لتعزيز سلطته، و«ثورة» تقوم بإعادة إطلاق ذاتها، في موقف غير مسبوق في تاريخ السودان، يرى خبراء ومحلّلون مؤشّرات كثيرة إلى فشل «الثورة»، في ظلّ تراجع حالة الديموقراطية، وملفّات من مثل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصاد.

الجيش وعراقيل إدارة المرحلة

كشف خطاب البرهان الأخير بخصوص مستقبل المرحلة الانتقالية، عن استحكام الأزمة السودانية على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية، على رغم أن إبداءه استعداده لتسليم السلطة لحكومة «تتّفق عليها الأحزاب السياسية»، يُعدّ خطوة متقدّمة عن تأكيده السابق نزوعه إلى استكمال المسار الانتقالي وصولاً إلى انتخابات ديموقراطية، من دون وجود ضمانة حقيقية بالتزامه تعهّداته قبل منتصف العام المقبل. ولا تزال أمام «مجلس السيادة»، حتى في حال التوصّل إلى تفاهم سياسي مع أطراف الأزمة ولا سيّما «القوى الثورية» منها، عدّة عراقيل في ضبط مسار المرحلة الانتقالية، تتصدّرها الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يُتوقّع تصاعدها في ظلّ تحفّظ «المجتمع الدولي» عن استئناف مسار إعفاء السودان من ديونه (التي قُدّرت في نيسان الجاري بستين بليون دولار)، وتجاوز التضخم نسبة 250%، مع تزايد تراجع قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار، وارتفاع أسعار سلّة السلع الأساسية بأكثر من 30%. وعلى رغم الدعم الإقليمي الكبير الذي حظي به البرهان أخيراً، فإن الأزمة الاقتصادية ستدفع حلفاءه، بحسب مراقبين، إلى السعي للتوصّل إلى «هبوط ناعم» لانقلاب تشرين الأول، عبر ترضية معقولة لـ«القوى الثورية». كما تظلّ بعض الملفّات الداخلية عالقة أمام سلاسة إدارة البرهان للمرحلة الانتقالية، ومنها ملفّ شرق السودان ضمن مخرجات «اتفاق جوبا للسلام». وسيمثّل أيّ نجاح لنائب رئيس «مجلس السيادة»، محمد حمدان دقلو (رئيس اللجنة العليا لمعالجة قضايا شرق السودان)، في هذا الملفّ، قوّة دفع كبيرة للبرهان. وعلى رغم الانتقادات العشائرية التي تُوجّه بين الحين الآخر إلى أداء دقلو، فإنه واصل منتصف نيسان الجاري مشاورات مهمّة مع عدد من ممثّلي العشائر في الإقليم، انتهت إلى التعهّد بخطوات سريعة وحاسمة مطلع أيار المقبل.

> كشف خطاب البرهان الأخير بخصوص مستقبل المرحلة الانتقالية، عن استحكام الأزمة على الصعد كافة

الأزمة ومبادرات التسوية

عزّز الحضور الدبلوماسي السوداني في الأسابيع الأخيرة، وعجز الحراك الشعبي في النصف الأول من نيسان الجاري عن فرض خياراته مرحلياً، فرصةَ وجود تنسيق ومشاورات وتطمينات بشأن العام المتبقّي من المرحلة الانتقالية، ووضع أطراف إقليمية مسألة وحدة الجيش السوداني ودوره في صيانة استقرار الدولة والانتقال السياسي كأولوية قصوى. ولم يقتصر الدعم على الدول العربية، بل نشطت إريتريا في الأسبوع الأخير، عبر تقديم مبادرة (طرحها وزير الخارجية الإريتري، عثمان صالح، والمستشار السياسي للرئيس أسياس أفورقي، يمين جربريب، خلال زيارتين للخرطوم في 11 و16 نيسان) لسدّ الفجوات في الرؤى بين أطراف الأزمة السياسية، فيما عبّرت أسمرا، في موقف جديد نسبياً وذي دلالة في ضوء صلتها بملفّ إقليم شرق السودان المجاور لحدودها، عن تضامن حكومتها مع البرهان في جهوده لتجاوز الأزمة الحالية.

وبينما يواصل الجيش تحضيراته للعام المتبقّي (رسمياً)، وسط تودّد البرهان إلى قوى الإسلام السياسي في مسار وصفه بـ«ضرورة تقديم الجميع التنازلات»، تواجه «القوى الثورية» تحدّيات عميقة، ربّما تدفع بعضها إلى إعادة ترتيب أوراقها لخوض غمار الحياة السياسية، والاستعداد لـ«أيّ انتخابات ديموقراطية». وفي مؤشّر ملفت في هذا الإطار، رحّبت «الجبهة الثورية»، بقيادة الهادي إدريس، بخطاب البرهان «التصالحي»، ولا سيّما أنه جاء عقب «مبادرة وطنية» تقدّمت بها إلى الأخير قبيل منتصف نيسان الجاري، «لإدارة حوار شامل» يقوم على أساس الاعتراف بالشراكة بين المكوّن العسكري وكافة المكوّنات السياسية الأخرى «لإدارة المرحلة الانتقالية»، ومثّل موقف الجبهة تراجعاً عن شعار رئيس رفعته تظاهرات 6 و11 نيسان الماضي، برفض أيّ حوار مع الجيش، كما عبّرت الجبهة (17 نيسان) عن أملها في قيام دول عربية بمواصلة دعم السودان، والمشاركة في «عملية الحوار المتوقّع انطلاقها قريباً»، ما قد يُشير إلى حدوث تقدّم ملموس في مسار تبنّي المبادرة وتوسيعها لاحقاً.

خلاصة

تكشف قراءة المشهد السوداني عن نجاح المكوّن العسكري في حلحلة عدد من ملفّات السياسة الداخلية، لكن تظلّ قدرته على مواجهة التداعيات الخطيرة للأزمة الاقتصادية المستحكمة، وتفادي عودته إلى حالة العزلة السياسية والمالية الدولية، محكومة إلى حدّ كبير بقراءة واقعية لقدرة «الشركاء» الإقليميّين على مواصلة دعمه، من دون وجود خطط واضحة وعملية لتسوية الأزمة السياسية. وفي المقابل، فإنّ إخفاق الحراك «الثوري» في تحقيق أهدافه منذ تشرين الأول 2021، يؤشّر إلى واقعية قبول «مبادرة الجبهة الثورية»، على الأقلّ كنقطة بداية في حوار وطني شامل قد يستنفد الشهور المتبقّية حتى نهاية المرحلة الانتقالية، مع الأخذ في الاعتبار أنّ العودة المرتقبة لتيار الإسلام السياسي إلى المعترك، قد تُحجّم بشكل كبير القدرة التفاوضية لـ«القوى الثورية» في أيّ حوار وطني قادم، مقابل رفد المكوّن العسكري بأوراق قوية لفرض أجندته وتصوّراته لمستقبل الدولة السودانية.

اليمن

عدن موطناً لـ«الرئاسي»: الرياض تستعجل طيّ صفحة هادي

صنعاء ـ رشيد الحداد

على متن طائرات تابعة للقوات الجوية السعودية، وصل أعضاء «المجلس الرئاسي» المشكّل في الرياض، إلى عدن، لأداء اليمين الدستورية أمام البرلمان، في ما بدا أنه استعجال من جانب المملكة لاستكمال الانقلاب على الرئيس المُعفى، عبد ربه منصور هادي. الترتيبات التي جرت برعاية سعودية لعودة «الرئاسي» إلى «عاصمة الشرعية»، بدأت قبل أسبوع، بنصب القوات السعودية بطاريات «باتريوت» في مطار عدن وبالقرب من القصر الرئاسي في المعاشيق، وتحريك مليشيات موالية للإمارات تتبع عضو «الرئاسي»، طارق صالح، من الساحل الغربي إلى المدينة الجنوبية، للمشاركة في تأمين الحماية للوافدين الجُدُد. كذلك، وصل عدد من الضباط والجنود الأميركيين إلى القصر الرئاسي، برفقة عدد من ضباط الاستخبارات العسكرية، بعد تهديدات أطلقتها بعض الجهات الجنوبية الرافضة لعودة المجلس إلى عدن.

وفي مواجهة ردّة فعل الشارع الجنوبي، التقى رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، بعدد من رؤساء المكوّنات الجنوبية الموالية للرياض، وطلب منها التدخّل لتهدئة الشارع، بعدما اتّسعت رُقعة الثقة بين «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي لأبوظبي، والموالين له في المحافظات الجنوبية، على خلفية مشاركة رئيس «الانتقالي»، عبدروس الزبيدي، في «المجلس الرئاسي»، في خطوة استفزّت الشارع الجنوبي ووضعت الزبيدي ورفاقه المشاركين في مشاورات الرياض، في موضع المتّهم بـ«إسقاط القضية الجنوبية والعودة إلى مشروع الوحدة مقابل منصب شكلي». وفي محاولة لامتصاص حالة السخط لدى أنصار «الانتقالي» و«الحراك الجنوبي»، عمل الزبيدي على إطلاق عدّة وعود للشارع الجنوبي، منها مناقشة القضية الجنوبية في إطار خاص سيفضي إلى استفتاء شعبي على فكّ الارتباط، واعداً أيضاً بأن تكون عودة «الرئاسي» إلى عدن وممارسة مهامه منها، سبباً لتحسين الأوضاع الاقتصادية والخدمات فيها. لكن موجة الرفض الشعبي لقدوم المجلس إلى «العاصمة المؤقتة» لا تزال على حالها. وفي ظلّ الإجراءات الأمنية المشدّدة التي تشهدها المدينة منذ أيام، أطلق مئات الناشطين حملة رفع العلم الجنوبي فوق كل بيت فيها، رداً على قيام القوات السعودية، خلال الأيام القليلة الماضية، برفع أعلام الجمهورية اليمنية في مطار عدن وشوارعها، وفي واجهات المباني والمؤسسات الحكومية، واستبدال صور الزبيدي هادي، بصور العليمي. من جهتها، قالت مصادر دبلوماسية موالية لـ«التحالف» إن الرياض أبلغت القيادات اليمنية الموالية لها بضرورة العودة إلى الداخل اليمني لإعادة تفعيل مؤسسات الدولة، وصرفت للعائدين مبالغ مالية كبيرة. وبحسب رئيس مجلس الشورى، أحمد عبيد بن دغر، الذي وصل إلى عدن رفقة حراسة سعودية مشدّدة، فإن عودته تأتي في إطار برنامج شامل لعودة مؤسسات الدولة المركزية للعمل من المدينة. إلّا أن القيادي في حزب «المؤتمر الشعبي العام» المناهض لـ«التحالف»، ياسر اليماني، استبعد بقاء «الرئاسي» في «مجلس السيادة» الجنوبية، ورأى أن التحرّكات السعودية فيها لن تستمرّ طويلاً، متوقّعاً مغادرة معظم القيادات قريباً. وبحسب مراقبين، تحاول الرياض إخراج الانقلاب على هادي وشرعيّته بطريقة انقلابية أيضاً، كون عدد أعضاء البرلمان الموالي لها أقلّ من النصاب القانوني المطلوب لعقد جلسة خاصة بأداء اليمين الدستورية (136 عضواً بعد وفاة أكثر من 30، من أصل عدد أعضاء البرلمان البالغ 301).

وأفادت مصادر قانونية، لـ«الأخبار»، بأن الجلسة البرلمانية التي فُرضت بحماية سعودية (غير دستورية كون عدد أعضاء برلمان الطرف الآخر لا يتجاوز 73 عضواً)، موضحة أن «أيّ إجراءات سيقوم بها المجلس ليست قانونية ومخالفة للدستور اليمني». وأشارت المصادر إلى أنه وفقاً للدستور اليمني، فإن ما حدث في الرياض «انقلاب كامل مخالف للدستور، حتى وإنْ أجبر هادي على التفويض، فإن الدستور يشترط أن يتقدّم الرئيس بهذا المقترح للبرلمان لكي يصادق عليه مسبقاً، كون هادي سبق له أن قدّم استقالته مطلع عام 2015 إلى البرلمان في صنعاء قبل الانقسام، ولم يوافق عليها». مع هذا، «تحاول السعودية إنهاء أيّ أثر لهادي الذي لا يزال معتقلاً مع كل أفراد عائلته، وهم بالعشرات، في الرياض، بطريقة غير دستورية وغير قانونية».

تقرير

مصر «تنشّط» سياحتها: فَلْيترفّه الإسرائيليون في سيناء

القاهرة ـ الأخبار

أثار الإعلان الإسرائيلي عن تنظيم مهرجانَيْن غنائيَّيْن في جنوب سيناء، تزامناً مع أعياد تحرير سيناء خلال عطلة عيد الفصح، جدلاً كبيراً في مصر، وخاصة أن الموافقة على إقامة الفعاليّتَين جاءت في إطار الاتفاقات الموقّعة أخيراً بين الحكومتَين المصرية والإسرائيلية، والهادفة إلى تنشيط السياحة الإسرائيلية في هذه المنطقة. وتسعى الحكومة المصرية، من خلف هذا الاتفاق، إلى تعويض التراجع في أعداد السياح القادمين من روسيا وأوكرانيا نتيجة الحرب، فضلاً عن زيادة الاستثمارات في قطاع السياحة في منطقة جنوب سيناء. وبعدما اقتصرت الرحلات الإسرائيلية الجوية إلى مصر على مطار القاهرة منذ أكثر من عقدين، وصلت طائرة شركة «أركيا» الإسرائيلية إلى مطار شرم الشيخ ضمن سلسلة رحلات ستصبح منتظمة خلال الفترة المقبلة، إذ ستُنظّم شركة طيران «إل عال» ثلاث رحلات تقتصر على الإسرائيليين في ظلّ القيود الأمنية المفروضة على سفر المصريين إلى الأراضي المحتلة. وحصل منظّمو مهرجانَيْ «غراونديد» و«نابيا» على كلّ التصاريح اللازمة من الجهات المصرية بالتنسيق مع المخابرات الحربية والمخابرات العامة والشرطة التي ستتولّى تأمينهما، مع الأخذ في الاعتبار عدم السماح للمصريين بحضور هذه الحفلات التي يشارك فيها فنانون من جنسيات أجنبية مختلفة، وإن كانت غالبيتهم من الإسرائيليين. والمهرجانان ضمن عدّة فعاليات تخطّط الشركات الإسرائيلية لتنظيمها في جنوب سيناء، حيث يُسمَح للإسرائيليين بالعبور من دون تأشيرات عبر معبر طابا البرّي، فيما تفضّل الشركات الإسرائيلية تنظيم الحفلات في سيناء ما بين مدن طابا، نويبع، دهب، وشرم الشيخ بفعل انخفاض التكلفة، مقارنة بالفعاليات نفسها التي تُنظَّم في منطقة إيلات الحدودية على البحر الأحمر.

وعلى وقع الضغوط الشعبية ودعوات المقاطعة، اضطرت إدارة فندق «توليب» التابع للجيش المصري، للتخلّي عن استضافة المهرجان، ولكنها سمحت لفريق المهرجان بإقامة الفعالية في مكان قريب من الفندق، في حين سيُسمح للإسرائيليين القادمين والمشاركين في المهرجان بالإقامة في هذا الفندق والفنادق المجاورة. وكشفت مصادر، لـ«الأخبار»، أن قيادة الجيش أصدرت تعليمات تقضي بضرورة أن تُنظّم الفعاليات الإسرائيلية بعيداً من الفنادق التي تتبع مباشرة للقوات المسلحة لتجنّب أيّ حساسيات، وإن كانت سمحت باستضافة الإسرائيليين داخل الفنادق بشكل اعتيادي. ووفق المصادر، فإن التصريح بإقامة فعاليات لإسرائيليين ليس أمراً جديداً، لكن المفارقة أن هذه الفعاليات ستُقام تزامناً مع ذكرى تحرير سيناء التي يحتفل بها المصريون يوم 25 نيسان من كل عام.

> أمر الجيش المصري بتنظيم الفعاليات الإسرائيلية بعيداً من الفنادق التي تتبع مباشرة للقوات المسلحة

تفضّل الشركات الإسرائيلية تنظيم الحفلات في سيناء بدلاً من إيلات (أ ف ب)

نتائج اللوتو اللبناني

12 16 22 30 31 34 26

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني لإصدار الرقم 1997 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 12 - 16 - 22 - 30 - 31 - 34
الرقم الإضافي: 26
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 134,085,960 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 13 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 10,314,305 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 134,085,960 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 610 شبكات.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 219,813 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 304,640,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 9,520 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 2,576,311,664 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1997 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 75835
■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: 3 أوراق
قيمة الجائزة الإفرادية: 25,000,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 5835.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 835.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 35.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1219 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 927
● يومية أربعة: 2356
● يومية خمسة: 01349

استراحة

كلمات متقاطعة 4010

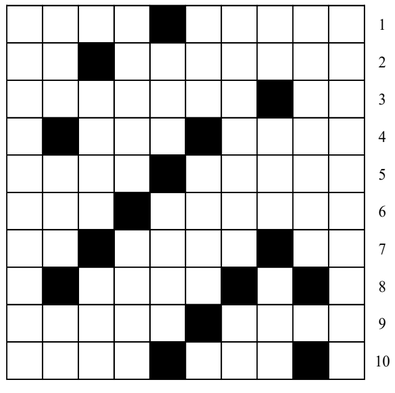

أفقيا
1- رجل دولة إسباني راحل – من نتاج البقر – 2- مدينة في الأرجنتين – حرف نصب – 3- ثرى – دولة أفريقية – 4- يعمل أشياء خارقة – يغطي جلود بعض الحيوانات – 5- محب النفس – صفة رجل يتفوه بكلام يدعّي أنه صواب وهو خطأ – 6- أخوان صناعيان فرنسيان إخترعا التصوير السينمائي – شركة نفط – 7- وقع الطائر بالعامية – عاصمة الإكوادور – طعم الحنظل – 8- يبغي – 9- حيوان داجن – مطربة مكسيكية – 10- مكتشف جرثومة السل – بطل ملاكمة عالمي

عمودياً
1- لقب الفنان عاصي الحلاني – 2- أسرة قياصرة روسيا – 3- بلل في الحائط – أحد أبناء نوح – ماركة أقلام حبر جاف – 4- فلكي بولوني قديم – إسم يؤدا في الصين – 5- عائلة مهندس اسكتلندي راحل أدخل عدّة تحسينات على الآلة البخارية – أحرف متشابهة – 6- يأخذ الدواء – تعتع في حرف التاء أو الراء – 7- تكلم معه وناقشه – أغنية لفريد الأطرش – 8- نهر روسي – عرض البضاعة للبيع مناديا عليها – 9- عائلة أديب مصري راحل – يحمله كل إنسان – للنداء – 10- شاعر مسرحي فرنسي راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- أجاكسيو – بم – 2- ليبيا – صباح – 3- إرث – نقف – سم – 4- دا – يدش – ود – 5- رنّان – آر – وب – 6- سوبارو – 7- ساري – سطل – 8- بينمية – ربي – 9- ادلف – ريغا – 10- خس – خروتشيف

عمودياً
1- الإدريسي – 2- جيران – أياس – 3- أبث – الرند – 4- كي – ين – يملخ – 5- ساند – بفرّ – 6- قساوسة – 7- وصف – ربط – رت – 8- الريش – 9- باستور – بغي – 10- محمد بوضياف

sudoku 4010

6		2					9	
		5	4		1			
9		8		6		7		1
				8		4		
8	5						4	2
	2		9		5		1	
	7	9		1		4	6	
3				4				9
	6			5			8	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4009

1	5	9	2	8	3	4	7	6
8	7	2	6	4	5	9	1	3
3	4	6	1	9	7	5	8	2
7	3	5	8	2	6	1	9	4
4	6	1	7	5	9	2	3	8
2	9	8	4	3	1	7	6	5
6	2	4	9	7	8	3	5	1
5	1	7	3	6	4	8	2	9
9	8	3	5	1	2	6	4	7

مشاهير 4010

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وناقد وكاتب ومفكر لبناني (1889- 1988). من عظماء جبله. قاد النهضة الفكرية والثقافية. ترك وراءه آثاراً بالعربية والإنكليزية والروسية

إعداد نعوم مسعود

3+3+1 = 11+6+4 = منحنية ■ 8+5+7+10 = قوي وشديد ■ 6+9+2 = فرس

حل الشبكة الماضية: **برتراند راسل**

وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد من الأسى زميلهم
المأسوف عليه
النائب السابق الدكتور بيار دكاش
المنتقل إلى رحمة الله تعالى الإثنين
الواقع فيه 18 نيسان 2022

زوج الفقيدة سمعان جريج المعراوي
أبناؤها: جورج (مدير عام الشؤون العقارية ومدير المالية العام بالتكليف) زوجته الدكتورة ريتا بوعسّاف وعائلتهما 03878563
سيمون زوجته آنجي سركيس وعائلتهما 03802089
بناتها: ماريا زوجة المهندس بدوي سابد يمّين وعائلتهما 70587058
ميتا زوجة العميد الطبيب المتقاعد رجا صوايا وعائلتهما 03811849
أشقاؤها: جوزف اسكندر وعائلته 06663649
المختار حميد اسكندر وعائلته 71055008
الإعلامية منتورة اسكندر 03393047
بنات حميها: عائلة المرحومة حسنا زوجة المرحوم اديب زخيا الدوبيهي
يوسفية أرملة المرحوم فؤاد القارح وعائلتها (في المهجر)
تراز أرملة المرحوم سايد عزيزي وعائلتها 76398032
عمها: عائلة المرحوم محسن اسكندر
عماتها: عائلة المرحومة لميا زوجة المرحوم فؤاد يمّين
منتورة أرملة المرحوم يوسف شاهين كرم وعائلتها
أخواتها: عائلات المرحومين يوسف، رومانوس، حنا ومحسن غالب فرنجية
خالاتها: عائلات المرحومات لبيبة، كتور وجميلة
وعموم الأهل والأنسباء ينعون إليكم المرحومة
غزه طنوس اسكندر
زوجة سمعان جريج المعراوي
تقبل التعازي اليوم الأربعاء 20 نيسان في قاعة كنيسة مار مارون، الجميزة، وسط بيروت من الساعة الواحدة بعد الظهر حتى الساعة السابعة مساءً.

إعلانات رسمية

إعلان عن مناقصة عمومية

تُعلن مؤسسة مياه البقاع عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لمشروع تشغيل وصيانة منظومة معالجة مياه الصرف الصحي في إيعات لعام 2022 وفق دفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.

المتعهدون المقبولون:

- الأشخاص اللبنانيون الطبيعيون والمعنويون المصنفون في الدرجة الأولى لتنفيذ صفقات الأشغال المائية المسجلون وفقاً لأحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته ولا سيما المرسوم رقم 5087 تاريخ 1994/4/21 والذين سبق لهم أن قاموا بتشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي.

- الأشخاص الأجانب الطبيعيون والمعنويون الذين لديهم ممثلون أو شركاء في لبنان شرط أن يكون الممثل أو الشريك المصنف أن يكون أو يكونوا قد سبق وقام أو قاموا بتشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي في لبنان أو الخارج والمذكورة في دفتر الشروط.

على الراغبين تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض المقررة بتاريخ 2022/5/12 الساعة العاشرة صباحاً إلى قلم مصلحة الديوان في مركز المؤسسة الكائن في مبنى بدري عبدالدايم الطابق الثالث زحلة الأوتستراد.

يمكن الإشتراك بهذه المناقصة الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بها من مصلحة الموارد البشرية والمشتركين – دائرة الشؤون القانونية والصفقات في مبنى المؤسسة المذكور أعلاه لقاء مبلغ وقدره /3,000,000/ل.ل. (فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية لا غير).

زحلة في 2022/4/13
المدير العام بالتكليف
المهندس جان يوسف جبران

إعلان عن مناقصة عمومية

تُعلن مؤسسة مياه البقاع عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لمشروع تشغيل وإدارة معالجة وضخ مياه الشفة بعلبك والجوار للعام 2022 وفق دفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.

العارضون المقبولون:

الأشخاص اللبنانيون الطبيعيون والمعنويون المصنفون لدى وزارة الطاقة والمياه في الدرجة الأولى لتنفيذ صفقات الأشغال المائية المسجلون وفقاً لأحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته ولا سيما المرسوم رقم 5087 تاريخ 1994/4/21 والمذكور في دفتر الشروط. على الراغبين تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض المقررة بتاريخ 2022/5/10 الساعة العاشرة صباحاً إلى قلم مصلحة الديوان في مركز المؤسسة الكائن في مبنى بدري عبدالدايم الطابق الثالث زحلة الأوتستراد.

يمكن الإشتراك بهذه المناقصة الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بها من مصلحة الموارد البشرية والمشتركين – دائرة الشؤون القانونية والصفقات في مبنى المؤسسة المذكور أعلاه لقاء مبلغ وقدره /3,000,000/ل.ل. (فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية لا غير).

زحلة في 2022/4/13
المدير العام بالتكليف
المهندس جان يوسف جبران

إعلان عن مناقصة عمومية

تُعلن مؤسسة مياه البقاع عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لتقديم يد عاملة غب الطلب لزوم مؤسسة مياه البقاع لعام 2022 وفق دفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية.

العارضون المقبولون هم المتعهدون اللبنانيون الطبيعيون أو المعنيون المصنفون في الدرجة الأولى والعائد تصنيفهم لأحد الفروع التالية:

أ) فرع الأشغال المائية في وزارة الطاقة والمياه.

ب) فرع الأشغال الكهربائية في وزارة الطاقة والمياه.

ت) فرع الطرق في وزارة الأشغال العامة.

ث) فرع المباني في وزارة الأشغال العامة.

على الذين يستوفون الشروط المذكورة في دفتر الشروط تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض المقررة بتاريخ 2022/5/12 الساعة الحادية عشرة ظهراً إلى قلم مصلحة الديوان في مركز المؤسسة الكائن في مبنى بدري عبدالدايم الطابق الثالث زحلة الأوتستراد.

يمكن للراغبين الإشتراك بهذه المناقصة الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بها من مصلحة الموارد البشرية والمشتركين – دائرة الشؤون القانونية والصفقات في مبنى المؤسسة المذكور أعلاه لقاء مبلغ وقدره /2,000,000/ل.ل. (فقط مليونين ليرة لبنانية لا غير).

زحلة في 2022/4/13
المدير العام بالتكليف
المهندس جان يوسف جبران

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب علي عزت عبدالله شهادة قيد بدل ضائع للعقار 584 دبين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب سعيد يوسف عكوش لموكله غيث أحمد عصام الأمين بوكالته عن أحمد عصام جعفر الأمين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 935 مجدل سلم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد سلام لموكله صالح مصطفى عبيد سند بدل ضائع للقسم 13 من العقار 2697 العباسية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

تبليغ مجهول مقام

من محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تدعو المستدعى في وجهه حسين إبراهيم أبو طعام لتبلغ أوراق الإستدعاء رقم 2021/1482 المقدم من المستدعي أحمد علي حطيط والرامي إلى إزالة الشيوع في العقار 2475/برج البراجنة القسمين 27 بلوك A و20 بلوك B.
يجب حضورك إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

تبليغ قضائي

من محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تقدم المستأنف محمود نور الدين بالإستئناف 2021/478 يطلب فيه الإستحصال على سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 18 بلوك A من العقار 1889 العمروسية.
لكل ذي مصلحة إبداء موقفه أمام قلم هذه المحكمة ضمن مهلة 15 يوماً تلي النشر.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت عليه حرز لموكلها حسين إبراهيم دبوق سند بدل ضائع للعقار 418 معروب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي قصير وكيل عدنان بزوني لموكله حسن عبد اللطيف بزوني سند بدل ضائع للعقار 1120 العباسية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي عادل قبلان سند بدل ضائع للقسم 17 من العقار 531 معروب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب محمود حرب لمورثه توفيق محمود حرب سند بدل ضائع للعقار 319 الحلوسية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد بسام خزعل لمورثه بسام إبراهيم خزعل سند بدل ضائع للعقار 686 انصارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب خليل فتوني لمورثه محمد كامل فتوني سند بدل ضائع للعقار 319 قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب طوني الزقليط لموكله يوسف بطرس الأزوط شهادة قيد بدل ضائع للقسم 24 من العقار 13 كفرجوز.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي حسين عبدو لموكلته نزيهة محمد زيدان سند بدل ضائع للعقار 98 حارة صيدا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الأحوال الشخصية في طرابلس
غرفة القاضي باسم نصر
بتاريخ 2022/2/7 تقدمت المستدعية ميراي شفيق لطفي بواسطة وكيلتها المحامية شرلوت عافله بإستدعاء تقيد بالرقم 2022/1129 طلبت فيه إعلان وفاة شقيقتها نيقول لويس لطفي في مرسيليا فرنسا بتاريخ 6 آب 1979 عزباء رقم سجلها 37 التل – طرابلس وإنحصار إرثها فقط بوالدتها أميليان جوليان بنجامين لوبرتون ووالدها شفيق لطفي لا وارث لها سواهما.
لكل ذي مصلحة يريد الإعتراض تقديم ملاحظته الخطية خلال مهلة أربعون يوماً من تاريخ اللصق والنشر.

رئيس القلم
أحمد عبد الخالق

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري كل من المدعى عليه باسل سميح فرحات والمجهول محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2022/1733 المقامة من وفاء صالح فرحات بموضوع إزالة تعدي على العقار رقم 660 من منطقة عنقون العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.
وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري كل من عباس وعبدالله علي عبدالله طحان والمجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2022/1299 المقامة من علي محمد دعيبس بموضوع إزالة شيوع على العقار رقم 244 من منطقة انصارية العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.
وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري كل من عباس وعبدالله علي عبدالله طحان والمجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2022/1300 المقامة من علي محمد دعيبس بموضوع إزالة شيوع على العقار رقم 212 من منطقة الغازية العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.
وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

فقرة حكمية

تدعو محكمة بداية النبطية المستدعى ضده: حسن عبد الأمير طباجا والمجهول محل الإقامة لإستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 2022/3/8 برقم 2022/7/ش والقاضي بإعتبار العقار رقم /174/ منطقة كفرتبنيت العقارية / قابل للقسمة عيناً بين الشركاء بإفراز العقار /174/ كفرتبنيت بين الشركاء وفقاً لتقرير الخبير مصطفى جرادي على أن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحكم الحاضر.
- تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته بالإستدعاء رقم مدور 234/ش/2020 والمقدم من المستدعي: أحمد محمد علي طباجا بوكالة المحاميتين ثروت جوني وليس قبيسي.
مهلة الإستئناف 30 يوماً

رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في النبطية
برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر
وعضوية القاضيين ليلى الخراط وسرينا صفير سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 إبلاغ المستدعى ضدهما: محمود وليلى حسن علي أحمد مجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لإستدعاء ومربوطاته المقدم من المستدعي: محمد بركات جابر بوكالة المحامي مازن صفية بموضوع: إزالة شيوع للعقار /1060/ منطقة النبطية التحتا العقارية والمسجل برقم أساس 269/ش/2022 وإتخاذ محل الإقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر أو توكيل محام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم أينما وجد هذا المكتب وإلا سيتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في النبطية
برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر
وعضوية القاضيين ليلى الخراط وسرينا صفير سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 إبلاغ المستدعى ضده: أمين عبدو فهد الصباغ مجهول محل الإقامة الحضور الى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن الإستدعاء ومربوطاته المقدم من المستدعي: محمد بركات جابر ومصطفى محمد جابر بوكالة المحامي مازن صفية

بموضوع: إزالة شيوع للعقار /1043/ قسم 3 منطقة النبطية التحتا العقارية المسجل برقم أساس 271/ش/2022 وإتخاذ محل الإقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر أو توكيل محام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم أينما وجد هذا المكتب وإلا سيتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم
فاطمة فحص

نشر خلاصة إستدعاء

بتاريخ 2022/1/11 قرر رئيس الغرفة الإبتدائية في بعلبك القاضي وسيم الحجار نشر خلاصة الإستدعاء رقم 2021/615 المقدم من المستدعية سكنه محمد الديراني بتاريخ 2021/12/20 والذي يطلب بموجبه:
- أولاً: شطب إشارة إنذار ومحضر حجز عقاري مدونة على صحيفة العقار رقم 711 قصرنبا برقم يومي 1963/521 تاريخ 1963/4/8 بموجب المعاملة التنفيذية رقم 1963/79 المقامة لدى دائرة تنفيذ بعلبك من قبل الحاجز المنفذ محمود حسين الخنسا بوجه المنفذ عليه حسن حسين محمود الديراني.
- ثانياً: شطب إشارة إشتراك بالحجز التنفيذي مدونة برقم يومي 1965/1046 تاريخ 1965/7/8 على صحيفة العقار ذاته 711 قصرنبا بموجب المعاملة التنفيذية رقم 1963/79 لصالح المشترك أنطوان مخايل هراوي.
- ثالثاً: شطب إشارة إشتراك بالحجز التنفيذي مدونة برقم يومي 1967/426 تاريخ 1967/4/6 عن العقار رقم 711 قصرنبا بموجب المعاملة التنفيذية رقم 1963/79 لصالح المنفذ جورج يوسف معلوف.
- رابعاً: شطب إشارة دعوى مدونة برقم يومي 1970/338 تاريخ 1970/3/13 عن العقار 711 قصرنبا المقامة من جورج يوسف المعلوف بوجه المدعى عليهم محمد حسن سلمان الديراني ورسمية أرملة محمود حسين الديراني وفاطمة محمود حسين الديراني وعفيفة محمود حسين الديراني والمقامة أمام محكمة بداية البقاع المدنية سنداً للمادة 512 أصول محاكمات مدنية فعلى من لديه إعتراض أن يتقدم بملاحظاته خطياً خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم
وفاء محمد علي الرفاعي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب غالب زلزلي لموكلتيه نهاد وهدى أمين شلهوب سندين بدل ضائع للعقار 466 طرفلسيه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ بريد مضمون

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – المصلحة المالية الإقليمية في محافظة البقاع - دائرة التحصيل- المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في زحلة - السراي الحكومي- الطابق الثاني لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على موقع الالكتروني الخاص بوزارة المالية .

إسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
جمعية التنمية الاجتماعية والثقافية	354190	RT000174563LB	10/9/2021	20/9/2021
شديد عبدالله مخول	453089	RT000174567LB	10/9/2021	20/9/2021
شركة صميلكو للتجارة والزراعة	2219499	RT000171559LB	30/9/2021	13/10/2021
الطاف هزيمة ابو عساف	2712989	RT000171602LB	30/9/2021	13/10/2021
عائشة محمد عياش	214642	RT000171612LB	8/10/2021	13/10/2021
زياد عارف ابو حرب	1838009	RT000171622LB	30/9/2021	13/10/2021
علي قاسم الورداني	869769	RT000174543LB	30/9/2021	13/10/2021
حسن يوسف هزيمة	1738405	RT000174560LB	30/9/2021	13/10/2021
حسين محمود ايوب	288628	RT000174568LB	30/9/2021	13/10/2021
اديب اسبر المر	46983	RT000174262LB	30/08/2021	16/09/2021
جورج اديب المر	47014	RT000174268LB	30/08/2021	16/09/2021
شركة شوكولا دي كافالييه - تنوري صليبا وشركاهم	47011	RT000174270LB	30/08/2021	16/09/2021
فاطمة قاسم	917059	RT000174541LB	14/9/2021	20/9/2021
محمد دخروج دخروج	546405	RT000171665LB	10/3/2022	14/3/2022
نسيب اسعد ابو شهلا	1835189	RT000171600LB	10/12/2021	16/12/2021
رامز نايف ابو شهلا	208653	RT000171600LB	10/12/2021	16/12/2021
شركة مزارع شنورا ش م م	185059	RT000170457LB	9/11/2021	11/11/2021
نديم اسعد طحطوح	855573	RT000170462LB	9/11/2021	11/11/2021
حداد للتعهدات الصحية والتدفئة والتمديدات المائية	1972657	RT000170468LB	9/11/2021	11/11/2021
شركة ياسين للصيرفة	157627	RT000170476LB	9/11/2021	11/11/2021
زاهي فلفلي	1636830	RT000170524LB	9/11/2021	11/11/2021
Binary Data Experts	2578717	RT000171129LB	9/11/2021	11/11/2021
محمد عرفات جانبين	2937722	RT000171131LB	9/11/2021	11/11/2021
حسن احمد شومان	1395073	RT000171135LB	9/11/2021	11/11/2021
شركة السلام للخاز	212022	RT000174358LB	9/11/2021	11/11/2021
عبدو احمد احمد ياسين	251359	RT000174369LB	9/11/2021	11/11/2021
حسين عبد الحسن اسعد	13527	RT000174371LB	9/11/2021	11/11/2021
سهيل جرجس لطيفة	206170	RT000174377LB	9/11/2021	11/11/2021
فضل محمد ابو جخ	208899	RT000174379LB	9/11/2021	11/11/2021
محمد قاسم احمد	252964	RT000174406LB	9/11/2021	11/11/2021
وليد عدنان قاسم	274564	RT000174463LB	9/11/2021	11/11/2021
محمد عبد الرضا دباجة	358672	RT000174467LB	9/11/2021	11/11/2021
نبيلة حسين عجرم	543318	RT000174473LB	9/11/2021	11/11/2021
زكي فريد قمر	1212799	RT000174485LB	9/11/2021	11/11/2021
عمر محمد سليمان	1298479	RT000174487LB	9/11/2021	11/11/2021
روبير جورج نعيمي	1423984	RT000174491LB	9/11/2021	11/11/2021
ثناء اسعد صالح	3010172	RT000174507LB	9/11/2021	11/11/2021
شركة فالنسيا ش م م valencia	612633	RT000174513LB	9/11/2021	11/11/2021
شركة كلوبال اتو غروب	1792217	RT000174514LB	9/11/2021	11/11/2021
شركة الزين الزراعية ش م م	2673006	RT000174516LB	8/11/2021	11/11/2021
لامنست ش م م	2112263	RT000171097LB	8/11/2021	11/11/2021
خالد حسين الحاج	753964	RT000174366LB	10/11/2021	11/11/2021
علي حسين واكد	1123398	RT000174483LB	10/11/2021	11/11/2021
اودنيا ايلي خنيصر	3095562	RT000171122LB	14/12/2021	16/12/2021
عصام فؤاد ابراهيم	246820	RT000174370LB	14/12/2021	16/12/2021
ورثة هاني داوود برشان	269135	RT000174462LB	14/12/2021	16/12/2021
سامي محمد منصور	1389060	RT000174489LB	14/12/2021	16/12/2021
ورثة محمد مهدي شرف	1432840	RT000174492LB	14/12/2021	16/12/2021
سي اي سي للتعهدات والصناعة ش م م	3106716	RT000170472LB	15/11/2021	30/11/2021
حسام زين الدين زين الدين	434352	RT000170502LB	17/11/2021	30/11/2021
المدرسة الاميركية العالمية لصاحبها رشيد العريبي	2054497	RT000170502LB	15/11/2021	30/11/2021
علي حسين المصري	2213997	RT000170513LB	15/11/2021	30/11/2021
شركة حلا للمقاولات والتجارة	1853361	RT000170523LB	11/11/2021	30/11/2021
الشركة العالمية للصناعات الغذائية ش م ل	13311	RT000171105LB	25/11/2021	30/11/2021
عبدو عباس شرف	1906909	RT000171108LB	17/11/2021	30/11/2021
شركة لامارتين	13303	RT000170465LB	13/12/2021	16/12/2021
Maintenance &service .co	3250664	RT000170518LB	28/12/2021	12/1/2022
شركة محمد حمزة طالب وشركاه التجارية	260853	RT000170519LB	3/1/2021	12/1/2022
مدرسة غرين وود	3389358	RT000171138LB	28/12/2021	12/1/2022

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ .
رئيس المصلحة المالية الاقليمية
في محافظة البقاع
آلين الجميل
تكليف 195

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلّغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

-	إسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	سمر ميشال حنا	2833648	RR195789425LB	2022/03/18	2022/03/28
2	ماريا ميشال حنا	2915689	RR195789442LB	2022/03/18	2022/03/28

تبدأ مهلة الإعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 201

رمضان 2022

من «ثورة 25 يناير» إلى الإطاحة بمحمد مرسي

النظام المصري يقدّم لكم «الاختيار 3»

عبد الرحمن جاسم

إنها رواية النظام، نعم. لكن هل تستحق المشاهدة؟ في جزئه الثالث، يأتي «الاختيار» (عنوانه الفرعي «القرار» ـ إخراج بيتر ميمي، وكتابة هاني سرحان وإياد صالح) بمثابة وثائقي تاريخي بجرعة «درامية» عالية، خصوصاً مع نجوم مصريين معروفين أمثال أحمد السقا، كريم عبدالعزيز، أحمد عز، وبالتأكيد ياسر جلال. يطرح المسلسل رواية النظام المصري لما حدث في الفترة الممتدة بين حكم الرئيس المصري المقال/ المعزول الراحل محمد مرسي، والرئيس المصري الحالي، قائد الجيش المصري آنذاك، عبدالفتاح السيسي. هذه الرواية التي ربما يحتاج المشاهد العربي لسماعها لأنّها تأخذه بعيداً عن «معتاد» الرواية التي دأبت «الجزيرة» والقنوات الإعلامية المؤيدة لتنظيم الإخوان المسلمين ترداده، ما جعلها بمثابة «لازمة»: الإخوان المسلمون مظلومون، والجيش والسيسي «الظالمان» انقلبا على «الشرعية» (التي يمثلها مرسي).

> الخط التاريخي/ الوثائقي يكتسب أهمية أكبر من الخط الدرامي الذي قدّمه العمل في جزءيه السابقين

حكاية المسلسل تغوص في تفاصيل مرحلة زمنية «قلقة» من التاريخ المصري المعاصر بعد «ثورة 25 يناير». تدور الحكاية على خطّين متوازيين، وإن كان الخط التاريخي/ الوثائقي يكتسب أهمية أكبر من الخط الدرامي الذي قدّمه المسلسل في جزءيه السابقين. يبدأ العمل حتى وهم في السلطة، يقوا على حالهم لناحية «الإخلال بالأمن». يستمر المسلسل بحكاية العلاقة المتلبسة بين مرسي والسيسي، مع تظهير كيف وصل الأمر إلى عزل مرسي ووصول السيسي إلى سدّة الحكم.

أكثر ما يلفت في المسلسل حرفة اختيار المؤدين للشخصيات (casting). يبدع ياسر جلال، بداية، بدور السيسي، وخالد الصاوي في دور خيرت الشاطر، وعبدالعزيز مخيون بدور مرشد الإخوان محمد بديع، وصبري فوّاز بدور محمد مرسي، وأحمد بدير بدور المشير طنطاوي. هذا الاكاستينغ الجميل منح ميزةً للمسلسل عن سواه من المسلسلات. ارتدى خالد الصاوي شخصية الشاطر إلى درجة أنه إذا ما عاد المشاهد إلى شكل الشاطر وهيئته عبر مشاهدة أي فيديوهات له، لظنّ بأنهما ظلان. الأمر عينه ينسحب على أسماء لم تكن معروفة سابقاً مثل صبري فواز الذي أبدع بدور محمد مرسي، وإن اختلف عنه بالحجم قليلاً، لكن مهارته جعلت التوليفة حقيقية للغاية. ناتي للنقطة الأهم: ياسر جلال وكيفية ارتدائه شخصية السيسي: رغم الهجوم الهائل الذي شن على الشخصية والممثل والسيسي منذ بداية العمل، إلا أن الممثل المصري استطاع أن يكون السيسي في معظم لحظات ظهوره على الشاشة: يتحدّث مثله، يتحرّك مثله رغم الفارق في الأحجام بينهما، لمعرفة الكواليس السياسية الخفية التي سيرويها المسلسل، جعلاً أي حدث آخر يخفت ويقل تأثيره. الثاني أنّ المغامرات والأكشن وحروب المخابرات والإرهاب استُهلكت في الجزءين السابقين (وهي تتواجد هذا العام في مسلسل «العائدون» مع أمير كرارة بطل الجزء الأوّل من «الاختيار»). الثالث أنّ طبيعة الشخصيات المقدّمة الثلاثة مسطّحة لا تمتلك أي بعد درامي أو عمق، كما لو أنّها كتبت على عجل مع الكثير من التضخيم والتنعيم. كتب أحد النقّاد المصريين عن الشخصيات الثلاث بأنها «فاضلها 3 فولت وتنوّر من شدة نورها وتقواها وإيمانها»، عاكسةً طريقة غير دقيقة وغير حقيقية في تقديم الأمن المصري. رغم أسماء ونجومية عز والسقا وعبدالعزيز، إلا أن هذه النقاط الثلاث جعلت المسلسل أشبه بدعسة ناقصة لهم. ألم يكن من الأفضل منح ثلاثة نجوم شبان فرصة تادية هذه الشخصيات بدلاً من هذه الأسماء الكبيرة التي استهلكها الدور ولم يكن جديراً بها؟ نجوم العمل الفعليون هم ياسر جلال، خالد الصاوي، وصبري فوّاز مع غياب كلّي لأي عنصر نسائي حقيقي، ما يمكن اعتباره خطأً كبيراً. بذل النظام المصري الكثير لتقديم «الاختيار: القرار». على هذه الشاكلة، وربما يمكن القول بأنه نجح في تقديم رؤيته الخاصة لما حدث في تلك الحقبة الزمنية. تختلف معه أو تؤيده، لا مشكلة، لكن يجب دوماً تذكّر أن الإعلام يقول رأي الجهة التي يمثّلها، وليس هناك من إعلام موضوعي مئة في المئة.

بدع خالد الصاوي في دور خيرت الشاطر

وفوق كل هذا جلس لساعات تحت أيدي «ماكيير» محترف هو أحمد مصطفى ليخرجه نسخة تلفزيونية حقيقية وواقعية عن السيسي.

على الضفة المقابلة، يمكن اعتبار المسلسل مشكلة حقيقية للثلاثي السقا، عبدالعزيز وعز. وجودهم لا يقدّم ولا يؤخر إلا كأسماء كبيرة في عمل يرتكز إلى بطل رئيسي أوحد هو ياسر جلال بدور السيسي، لأسباب كثيرة: أولها أنّ حضور الحدث التاريخي وميل الجمهور بدور محمد مرسي، وإن اختلف عنه بالحجم قليلاً، لكن مهارته جعلت التوليفة حقيقية للغاية. ناتي للنقطة الأهم: ياسر جلال وكيفية ارتدائه شخصية السيسي: رغم الهجوم الهائل الذي شن على الشخصية والممثل والسيسي منذ بداية العمل، إلا أن الممثل المصري استطاع أن يكون السيسي في معظم لحظات ظهوره على الشاشة: يتحدّث مثله، يتحرّك مثله رغم الفارق في الأحجام بينهما،

(الاختيار: القرار» (أي. آر. تي. حكايات) (23:30). «المحور» (23:30). «روتانا خليجية» (23:00). «أون إي» (22:00)

جدل ودعاوى قضائية وغضب مغاربي «فتح الأندلس» نكبة درامية

زينة حداد

بعد شبه عزوف للفضائيات عن المسلسلات التاريخية في السنوات الأخيرة، أعلنت مع بدايات شهر رمضان عن «فتح الأندلس» للمخرج الكويتي محمد سامي العنزي على أنه عودة قوية لتلك النوعية إلى الشاشات، إذ تعرضه أكثر من ستّ محطات منها «الكويت» و«قطر» و«الظفرة». تم الترويج للمسلسل على أنّه يقدّم دروساً في الشجاعة والتضحية والإخلاص، وقيم التسامح والتعايش التي كانت ضمن أولويات الفتوحات الإسلامية. إلا أنّه أتى عكس ذلك، بل بدا ككتاب تاريخ للطلبة الصغار يُخبرهم بامجاد المسلمين في مقابل التركيز على المؤامرات والدسائس التي كانت تتحكم ببلاط ملوك طليطلة.

> التزم المسلسل التزاماً مطلقاً بالنص التاريخي الذي نال موافقة الأزهر قبل بدء التصوير

قبل عرضه، أثار المسلسل جدلاً واسعاً وحملات اعتراضية كبيرة، خاصة في دول المغرب العربي. اعتراضات تمحورت حول أصول هوية طارق بن زياد، وتصوير المغرب على أنه مجرد طريق جغرافية لجيوش المشرق الأموية، وتقديم الشخصيات المغربية بشكل مهين وساذج كاتباع لموسى بن نصير ومعاونيه من المشرق، وتصويرهم بأنهم لا يملكون إرادة في تقرير مصير البلاد إلا بتخطيط وأوامر من هؤلاء. حملات الدعوات لمقاطعة المسلسل تزداد يومياً، أكان عبر مواقع التواصل أو المحاكم. وأخرها الدعوى التي أجّلتها المحكمة الابتدائية في الرباط حول المطالبة بإيقاف بث المسلسل عبر القناة المغربية الأولى بسبب وجود «مغالطات تاريخية من شأن الاستمرار في نشرها التشويش على قناعات المغاربة تجاه تاريخهم، ومنها أنّ الشعب المغربي يعتبر سبتة مدينة مغربية، في حين أن المسلسل يسوّق معطيات تاريخية خاطئة حول هذه النقطة من خلال تحريف هوية وانتماء حاكم هذه المدينة، عبر جعل جنسيته قوطية إسبانية».

بعيداً عن الجدالات التاريخية، يمكن وصف «فتح الأندلس» بالنكبة على الأعمال التاريخية العربية. ما شاهدناه مع انقضاء الثلث الأول من المسلسل، ليس بدراما ولا توثيق. هذا مسلسل «مهلهل» من النواحي كافة، يعاني من برودة مطلقة في الحدث الدرامي. بناء الشخصيات أتى كارثياً، فالشخصيات الإسلامية صُورت في المسلسل كملائكة، لا تقترف خطأ ولا معصية، هدفها العدل لا الحكم. لا صراع سلطات ولا نفوذ ولا دسائس، فالمثالية مطلقة إلى درجة منفرة، في مقابل الوحشية في الجانب الآخر. بناء كاريكاتوري لشخصيات ذات وزن وحضور تاريخي. أما اللمسات الإخراجية المتقنة، فغائبة عن المسلسل. مشاهد مكررة داخل الغرف المغلقة، إدارة الممثلين في أسوأ حالاتها، لم نجد شخصية واحدة متوهجة قد تنقذ ماء وجه العمل، حتى الممثل رفيق علي أحمد بدور موسى بن نصير لم يدخل إلى أعماق الشخصية، والممثل سهيل جباعي بدور طارق بن زياد لم يتعدّ تمثيله حدود نطق الكلمات وسط غياب مطلق للانفعالات والمشاعر، وعاكف نجم بدور أبو بصير لم يغيّر نبرة صوته طوال الحلقات. رتابة مخيفة في الأداء، ولعلّ الممثل تيسير ادريس بدور الملك لوذريق، كان أفضل الأسوأ في هذا المجال، وكذلك الأمر مع بيار داغر بدور «جوليان».

الأمور التقنية في المسلسل لم تنج كذلك من الأخطاء. أعمال الغرافيكس ظهرت بطريقة بدائية، فغابت الجموع المتعاركة، واختفت مشاهد الحصون والقلاع، وظهرت المواقع والحكم والنصائح ليصبح المشاهد كأنه أمام درس ديني تاريخي لا أمام متعة ترفيهية مفترضة.

مشكلة أخرى عاناها العمل، تمثّلت في التزامه التزاماً مطلقاً بالنص التاريخي الذي نال موافقة الأزهر قبل بدء التصوير، فالشركة المنتجة (البراق للإنتاج الإعلامي) استهدفت التسويق قبل السوية الفنية، والعين كانت على جني الأرباح، والمستهدف الأول هو المحطات الخليجية التي تفضل الابتعاد عن أي «وجع رأس ديني» قد تجلبه بعض الإشكاليات التاريخية الدينية. ولذلك، عمد المنتج إلى استحصال إجازة من لجنة نصوص المسلسلات التلفزيونية والبرامج والمواد الإعلامية في وزارة الإعلام في الكويت عام 2018، ليكون هذا الأمر بمثابة موافقة مبدئية على عرضه على تلفزيون «الكويت» الذي اشترى حق عرضه الأول بمبلغ يفوق ثلاثة ملايين دولار. وقد تعرّض التلفزيون الكويتي في أوقات سابقة لمساءلات من عدة نواب اعتراضاً على مضمون حلقات تلفزيونية عديدة.

والمعروف عن المنتج والمخرج الكويتي محمد العنزي إثارته الدائمة للجدل. في 2011، أنتج مسلسل «الحسن والحسين» الذي نال قسطاً واسعاً من الاعتراضات الدينية والشعبية مع تجسيده شخصيّتَي الحسن والحسين على الشاشة. كما سبق أن أعلن عن نيّته إنتاج فيلم ومسلسل عن مؤسّس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا في ردّ على مسلسل «الجماعة» المصري لوحيد حامد ومحمد ياسين. كما تراجع عام 2012 عن فكرة تجسيد أدوار الخلفاء الراشدين في فيلم زعم أنّ إنتاجه سيكلّف 200 مليون دولار.

«فتح الأندلس» على «الكويت» و«قطر» و«الظفرة»

في الميدان

إعلاميون عرب في أوكرانيا: (تغطية) الحرب ليست نزهة!

زينب نعمة

تشكّل التغطيات الإخبارية في الأماكن الساخنة تحدياً كبيراً لدى المراسلين الذين يعتبرون هذه التجربة بمثابة فرصة لإثبات جدارتهم الصحافية بسبب ما تحويه من صعوبات ومخاطر. فالعمل تحت الضغط وفي ظروف تتّسم بالخطورة المباشرة، سمةٌ لا يملكها أي إعلامي. يحتاج ذلك إلى جهد مضاعف وكبير قد لا يحبّذه كثيرون من أهل «مهنة المتاعب». في هذا التحقيق، نضيء على بعض التجارب لمراسلين عرب يتولون تغطية الحرب الأوكرانية الروسية.

«أين سيقع الصاروخ التالي؟» هكذا يعبّر الصحافي في قناة «الميادين» عباس صباغ عن يومياته في مدينة كييف، هو الذي كان متواجداً في أوكرانيا قبل اندلاع الحرب بأسبوع تقريباً (بدأت الحرب في 24 شباط/ فبراير). يمتلك صباغ تجربة طويلة في تغطية الحروب والانفجارات والأحداث الساخنة، منذ أن بدأ مسيرته المهنية، فقد واكب عشرات الأحداث على مدى أكثر من 15 سنة داخل لبنان وخارجه. يصف لنا الأوضاع في أوكرانيا بالصعبة، حيث تغطيته تحوي الكثير من الخطورة بسبب عدم اتّضاح المشهد، خصوصاً في بداية الحرب، وحيث الاستهداف بالقصف المباشر لم يستثنِ حتى المؤسسات الإعلامية، مثل قصف مبنى التلفزيون الأوكراني الرسمي في كييف، ما أدّى إلى سقوط ضحايا. واكب صباغ تفاصيل الهجوم الروسي على أوكرانيا عبر عشرات التغطيات الإخبارية التي امتدّت لأسابيع من خاركيف إلى فالنافاخا وكراماتورسك وماريوبول وكييف وفينيتسيا وخميلنيتسكي ومن ثم لفيف. كما عبر مئات الكيلومترات بين المحافظات والمدن الأوكرانية في أجواء شديدة البرودة. من ضمن التحديات الكبيرة التي واجهته وزملاؤه في فريق العمل، فقدان المواد الغذائية من المحلات التجارية، وانقطاع المحروقات والزحمة الخانقة على محطّات الوقود، وفرض حظر تجوّل استمرّ أحياناً ثلاثة أيام، ما قيّد عمله كمراسل ميداني يضطر للخروج من أجل نقل الرسائل المباشرة والوصول إلى المواد والوسائط اللازمة لتزويد المؤسسة الإعلامية بها.

ينقل صباغ مشاهداته لتفاصيل الحرب متحدّثاً عن مآسٍ كبيرة حيث رائحة الموت والدمار تملأ المدن الأوكرانية. ملايين الأسر تهجّرت من منازلها، أطفال، نساء وعجزة خرجوا مرغمين مثقلين بالدهشة والذعر مما حصل وبالترقّب لما سيأتي.

التنقّل بين المدن الأوكرانية كان أمراً محفوفاً بالمخاطر، بسبب القصف الروسي المستمرّ للمنشآت والطرق والمباني السكنية. ليس معلوماً متى تصبح الفرد الضحية التالية. أمّا تسعيرة التنقل، فقد كانت باهظة بسبب استغلال ظروف الحرب، وهو أمر طبيعي يحصل في الأحداث الأمنية والعسكرية المتوترة.

أمّا إدموند ساسين في lbci، فقد قصد الحدود الأوكرانية-البولندية بعد أيام على اندلاع الحرب من أجل تغطية قضية اللاجئين والمهجّرين بشكل أساسي. هناك، نقل معاناة النازحين من منازلهم في ظروف إنسانية مضنية. كانت هناك حالات صعبة لمرضى وأطفال ومسنّين اضطروا للانتظار ساعات على المعابر من أجل تجاوز الحدود والانتقال إلى الأماكن الآمنة.

في حديثه معنا، يُشير ساسين إلى أهمية

> المطلوب من الصحافي الابتعاد عن «الاستعراض» أثناء التغطية، وتوخّي الدقّة والمهنية العالية

أن يتمتع الصحافي بصفات معيّنة من أجل تادية عمله أثناء التغطيات مثل سرعة البديهة والصبر والتحليل، إضافة إلى المهارات الصحافية كاللغة والمونتاج وإجادة استخدام الفضاء الرقمي والإنترنت. فالعمل الصحافي يعتمد بالدرجة الأولى على التقييم الذاتي للأمور والحدس والربط بين الأحداث. الموضوع مرتبط بحكمة فريق العمل الذين يقدّرون المصلحة حسب الظرف. يعتبر ساسين أنّه في الحروب عامّة، لا توجد جهات تستطيع مواكبة عمل الطواقم الصحافية. بطبيعة الحال، فالأحداث الأمنية والنزاعات العسكرية تشوبها حالات كثيرة من الخطورة والفوضى والهرج والمرج. وبرغم هذه الصعوبات، هناك نوع معيّن من الصحافيين يميلون إلى هذه التغطيات ويمتلكون شغفاً كبيراً لمواكبة الأحداث الساخنة، ويشعرون بتميّز وفرادة في التجربة، ما يجعلهم يحسّون بتقدير ذاتي كبير. وبعضهم تكون هذه التغطيات بمثابة حلم لهم.

عن أهمية الإجراءات الرسمية أثناء التنقل، يؤكّد ساسين على أهمية إجراء الاتصالات مع المصادر الرسمية المعنيّة حسب طبيعة الموضوع، من أجل معرفة الطرقات والمعابر وخريطة المنطقة المتواجد فيها فريق العمل بهدف اتخاذ الخطوات التي تضمن حسن سير عمل التغطيات والمواكبة الإعلامية.

أما رامز القاضي من قناة «الجديد»، فقد قصد الحدود الأوكرانية – البولندية بعد أسبوع من بدء الغزو العسكري لأوكرانيا. نقل وقائع النزوح القسري عبر الحدود لملايين المواطنين الأوكرانيين الذين لجأوا إلى الدول المجاورة مثل بولندا ورومانيا. يروي القاضي لنا عن المأساة الإنسانية بسبب الحرب القاسية وما خلّفته من دمار وتهجير وخوف لدى الملايين الذين اضطروا للانتظار أياماً في البرد القارس على الحدود الأوكرانية -البولندية كي يحصلوا على تأشيرات تمكّنهم من اللجوء، ريثما تتّضح صورة المشهد في أوكرانيا. وقد فتحت السلطات البولندية مئات المراكز العامّة والمجمعات التجارية لاستقبال المهجّرين الأوكرانيين وتأمين مستلزماتهم الضرورية من مأكل ومشرب وطبابة.

وعن دور فريق العمل الموكل بالمهمة من قبل المؤسسة، يشدّد القاضي على ضرورة أن يتحمّل المراسل المسؤولية لإيصال الرسائل والحصول على المعلومات والأخبار لرفد التلفزيون بها بسرعة ودقّة ومهنية عالية. الأولوية هي لنقل الحدث والصورة الفعلية لما يحصل. بقي القاضي حوالى عشرة أيام في مهمته، متنقلاً بين مناطق حدودية عدة وصولاً إلى وارسو.

بحسب المراسلين، المطلوب من الصحافي الابتعاد عن «الاستعراض» أثناء التغطية، وتوخّي الدقّة والمهنية العالية، وعدم الخوض في «الإثارة الزائفة»، من أجل تحقيق أكبر قدر من المهنية والكفاءة والنجاح في المهمة الموكلة إليه. وهنا نستذكر بعض المؤسسات الإعلامية الغربية التي آثارت تغطيتها للمأساة الإنسانية في أوكرانيا، الكثير من النقد والاستنكار في العالم. إذ وشجبت أصوات عديدة العنصرية الضمنية أو حتى العلنية والصريحة التي اتّسمت بها تعليقات صدرت عن إعلاميين ومحللين سياسيين غربيين في وسائل إعلام أميركية وأوروبية كبرى. وهذا يوضح مقدار انتشار التحيّز والعنصرية البغيضة التي تتعارض مع القيم الأخلاقية والقواعد المهنية للإعلام.

بقي رامز القاضي حوالى عشرة أيام، متنقلاً بين مناطق حدودية عدة وصولاً إلى وارسو

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 20 نيسان 2022 العدد 4613

على بالي

أسعد أبو خليل

عباس الحاج حسن: ماذا كان يفعل في السفارة السعوديّة؟ هذا مشهد نافر. لا يعني أنّ الموضوع يتعلّق بمقاطعة شيعيّة لسفارة عربيّة. سفارة السعوديّة مركز تحريض طائفي عريق ضد طوائف وأديان بحالها. النظام السعودي مركز تحريض ضد الأديان، رعى على مرّ عقود طويلة تحريضاً وتأجيجاً ضد المسيحية واليهوديّة والبوذيّة والوثنيّة والهندوسيّة والشيعة والدروز والأحمديّة. ليس هناك من ضخّ كراهية في العالم الإسلامي، لم يكن النظام السعودي وراءه. مشروع إحسان ظهير للفتنة ضد الشيعة هو مشروع سعودي، مع أنّ الرجل باكستاني. في باكستان، يقولون عنه إنه مشروع سعودي مزروع، وكان لتحريضه تأثير على الخطاب الإسلامي المعاصر. وكتب ظهير منشورة في دور نشر مدعومة من السعودية حول العالم. وكل المراكز الإسلامية في العالم، تحتوي على هذا النوع من الكتب. صحيح أنّ النظام السعودي رعى بعد 11 أيلول مشروع الحوار بين الأديان الذي ليس هو أكثر من مشروع تقارب بين اليهودية الصهيونيّة وبين النظام السعودي، وصناعة الإسلام العربيّة المرعيّة من النظام أصبحت صهيونيّة. النظام السعودي يتشارك في مشروع وصم حركة المقاومة في لبنان بالإرهاب. وجلوس عباس الحاج حسن إلى يسار السفير السعودي كان، شاء الوزير أم أبى أو شاء الثنائي أم أبى، مباركة لسياسات السعوديّة الفتنويّة. كيف يمكن التوفيق بين خطاب مقاومة (وعلى لسان الأمين العام للحزب نفسه) يتحدّث عن مؤامرات سعودية مستمرّة في كل العالم العربي — وبالتحالف مع إسرائيل والإمارات— وبين إقامة علاقة مع النظام السعودي من دون التفاهم على أرضية مشتركة أو هدنة لفظيّة وإعلاميّة؟ السفير السعودي يردّ بالتغريد السوقي والبذيء على كلام نصرالله، ووزير الثنائي يجلس إلى يسار السفير السعودي. هذا جانب من سياسات الحزب التي لا تستقيم ولا تقيم صدقيّة لها. هل إنّ النظام السعودي يرعى الفتنة في الأمّة أم أنّه نظام مُسالم يقيم حفلات إفطار ويوفّق بين الأطراف؟ قرّروا وأعلِموا جمهوركم لأن الرؤية تشوّشت. السفير السعودي يقول عن الطرف الذي سمّى الوزير بأنه إرهابي فيما الوزير يمضغ المعجّنات.

صورة وخبر

استعادت إيران أخيراً 51 قطعة من الطوب المزجّج والملوّن والمرسوم عليه، تعود إلى القرنين السابع والثامن قبل الميلاد، كانت قد تعرّضت للنهب في قلايچى (شمال غرب إيران). هذه القطع التي تتنوّع بين رسمات بالأسود والأبيض، وتصاميم هندسية، وتصويرات للفينيق والظباء والعصافير والموتيفات التزيينية، كانت قد هُرّبت إلى سويسرا قبل عام 1991. إلا أنّه بعد محاولات بدأت منذ عام 2008، تمكّنت إيران من استعادتها لتعرضها اليوم في «المتحف الوطني» في طهران (آتا كيناري ــ أف ب)

المفكرة

سليم صعب: عدسة على «الثورة»

■ في فيلمه الوثائقي «أرزة تشرين»، يلقي المخرج والصحافي اللبناني الفرنسي سليم صعب نظرة قريبة للأشهر الأربعة الأولى من الاحتجاجات التي اندلعت في لبنان في تشرين الأول (أكتوبر) 2019. راح المخرج يغطي بكاميرته حركة المتظاهرين، ليخرج بفيلم عن هذا الحدث. ينظّم «نادي لكل الناس»، بالشراكة مع «متحف سرسق»، عرضاً للفيلم الذي «لا يحاول أن يقدّم تحليلاً سياسياً للتظاهرات، بل يوثّق الأحداث كما هي بدءاً من نزول الناس إلى الشوارع للاحتجاج على الارتفاع الضريبي والمطالبة بالعدالة الاجتماعية وسقوط النظام». هذا ليس الوثائقي الأول الذي يخرجه فنان الراب السابق، إذ أنجز في عام 2017 وثائقي «شارع بيروت: هيب هوب في لبنان»، الذي عُرض في بلدان ومهرجانات عدة. وفي عام 2018، أخرج فيلمه الوثائقي الثاني «قوية» الذي تناول تجارب نسائية تمثلها فنانات الغرافيتي في العالم العربي.

عرض «أرزة تشرين»: س: 20:00 مساء اليوم ـ «متحف سرسق» (الأشرفية) ـ للاستعلام: 03/888763

بول مرعي: كل هذا القبح!

■ حالات شرسة من الخوف والغضب والحزن، يقدم لها التشكيلي بول مرعي تفسيرات مرئية في معرض جديد تحت عنوان «كنوز مؤطرة»، ينطلق قريباً في «غاليري كاف». يضم المعرض لوحات بتراكيب وموادّ مختلفة، يجسد فيها الفنان علاقته بالجسد والمكان. نرى الجسد في أشد لحظاته ضعفاً وإيلاماً. قد نرى جسداً ميتاً، وآخر مشرداً ملقى على الطريق تحيط به الفئران من كل جانب. لا يتردّد الفنان في وصف القبح والتخلي عن الإنسان، ويعرض على نحو صريح الجانب المادي المرير من الحياة بلا تجريد ولا ترميز.

معرض «كنوز مؤطرة»: بدءاً من 26 نيسان (أبريل) حتى 9 أيار (مايو) ـ «غاليري كاف» (مار نقولا ـ الأشرفية) ـ للاستعلام: 01/334984

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963
/AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com